وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كليـــــة العلوم السياسيـــة والعلاقات الدوليـــــة

السنة الأولى ماستر

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

العلاقات المدنية-العسكريـــة

د/ عزالديـــــن قطـــــــوش

محاور محاضرات مقياس العلاقات المدنية–العسكرية

المقدمة:

المحور الأول: مدخل عام لمقياس العلاقات المدنية العسكرية.

ماهية المؤسسة العسكرية.

مفهوم العلاقات المدنية–العسكرية.

المحور الثاني: النظريات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية.

الجذور التاريخية للعلاقات المدنية العسكرية.

النظريات التقليدية فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية.

النظريات الحديثة فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية.

المحور الثالث : أسباب وأنماط تدخل الجيش فى الحياة السياسية.

الأسباب الرئيسية لتدخل المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية.

العوامل الدولية المؤثرة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

المحور الرابع: العلاقات المدنية العسكرية في البلدان العربية .

واقع العلاقات المدنية العسكرية في البلدان العربية.

العلاقات المدنية العسكرية في بلدان "الربيع العربي".

المحور الخامس: العلاقات العسكرية المدنية في إفريقيا.

أوضاع الديمقراطية في البلدان الإفريقية.

النظريات المتعلقة بنزع الطابع العسكري عن السلطة.

التحديات الداخلية والخارجية وتأثيرها في العلاقات المدنية العسكرية فب البلدان الإفريقية.

الشروط الضرورية للإنسحاب الجيش من السلطة.

المحور السادس: العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر وإشكالية الانتقال الديمقراطي.

المحور السابع: العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر من إندلاع الثورة إلى إسقلال البلاد.

المحور الثامن: العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر من عهد الإستقلال إلى الإنفتاح الديمقراطي.

المحور التاسع: العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة.

المحور العاشر : العلاقات المدنية العسكرية في تركيا.

قائمة المراجع:

المحور الأول

مدخل عام لمقياس العلاقات المدنية-العسكرية

تمهيد:

تعتبر العلاقات المدنية – العسكرية من الموضوعات المهمة في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة القديمة. فنظرا لطبيعة منطقة العالم الثالث الجيواستراتيجية واستهدافها من قبل القوى الغربية إلى جانب ضعف النخب السياسية المحلية وشخصنة الحياة السياسية والحزبية، فقد شهدث عدة دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستعمار عمليات تسييس للمؤسسة العسكرية انتهت إلى تحكم هذه الأخيرة في مقاليد السلطة وصنع القرار بشكل مباشر أو غير مباشر منذ استقلال بلدانها.

ومع اندلاع الثورات في هذه الدول وتطلع الشعوب إلى أنظمة حكم ديمقراطية تقوم على أسس القانون والمؤسسات المنتخبة والمواطنة، وتحترم حريات وحقوق الإنسان وكرامته، وتضع سياسات تنموية حقيقية تستفيد منها كل طبقات المجتمع، ظهرت إشكالية جديدة، وهي كيفية تحديد موقع المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية الناشئة في ظل تعاظم دورها في كل مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية دون تعريض البلاد إلى خطر التقسيم في الداخل أو الإستهداف من الخارج.

فبالنظر إلى أن هناك جيوش كثيرة في الدول النامية تسيطر على أجزاء كبيرة من الاقتصاد الوطني، كما أن هناك جيوش ذات طبيعة طائفية أو قبلية خاصة في الدول العربية. هذا ناهيك عن العلاقات القوية التي ربطت بعض قيادات هذه الجيوش بالدول التي تقدم لها السلاح والتدريب والتمويل.

تهتم هذه المحاضرات بمسألة العلاقات المدنية العسكرية في الدول التي تشهد تغييرا جذريا في أنظمتها السياسية نحو الديمقراطية وأيضا تلك التي تحولت فعلا من النظام العسكري الى النظام الديمقراطي على غرار دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، مع تقديم عدة نماذج مستمدة من حالات التحول الديمقراطي التي تمت في العقود الثلاث الأخيرة[1].

[1] محمد رضا أحمد الديب، **تأثير العلاقات المدنية العسكرية على تجارب التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي في ضوء الخبرة الدولية**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2014، ص.4.

ماهية المؤسسة العسكرية:

- **تعريف المؤسسة العسكرية لغة:**

كلمة العسكرية مشتقة من المصدر عسكر من الفعل عسكر بمعنى تجمعوا ونزلوا أي خيموا. وكلمة عسكر في معجم "كلمة عروس" بحسب ما ورد في لسان العرب: هو جمع فارسي عرّب وأصله: تشكر، ويقصد به الجيش بمعنى الكثرة من كل شيء، يقال عسكر من رجال، عسكر من مال وعسكر من خيل، وورد أيضا في معجم "لسان العرب" لابن منظور ما يلي: العسكرة هي شدة الجدب، وهي الجيش في معجم "مختار الصحاح". [1]

- **تعريف المؤسسة العسكرية اصطلاحا:**

يعرفها هاني سليمان: أن المؤسسة العسكرية نقصد بها المؤسسة المعنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة وفق المفهوم الفيبيري، وتشمل القوات المسلحة بفروعها وأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع.[2]

كما تعرف بأنها: هي واحدة ضمن مؤسسات الدولة غير السياسية، نظراً لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية قوامها الذود عن أرض الوطن ضد أي أخطار قد تهدد أمنه واستقراره واستمراره بعبارة أخرى هي مؤسسة إدارية بحته فنية صرفه ينحصر دورها في إدارة الحرب دون اتخاذ قرار الحرب ذاته ذلك أن قرار الحرب يعد عملا سياسيا من اختصاص المؤسسات السياسية ولاسيما التشريعية منها بينما تقع مهمة اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين، لذلك يمكن القول أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة إدارية يتولاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب وليس اتخاذه.

ولفظ العسكرية يفيد في موقعه تمييز أعضاء هذا الكيان العضوي عن غيره، أي الضباط العاملون بالمؤسسة العسكرية، ووظيفتهم الدفاع عن الوطن، والمؤسسة العسكرية بمدلولها الواسع تشتمل على القوات المسلحة بفروعها الرئيسية الثلاثة البرية والجوية والبحرية بالإضافة إلى قوات الشرطة

---

[1] ابن منظور، **معجم لسان العرب**،العسكر، الإسكندرية: مصر، دار المعرف، ص 45.

[2] هاني سليمان، **العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ص.31.

والميليشيات العسكرية والميليشيات الحزبية، وقوات الحرس الخاص، أما بمدلولها الضيق فتشتمل على القوات المسلحة فقط بفروعها الرئيسية البرية والبحرية والجوية [1].

تعريف الجيش:

تعريف الجيش لغة: الجيش بحسب معجم لسان العرب، فالجيش تعني الجند، والجيش جماعة من الناس في الحرب. والجيش مفرده وجمعه الجيوش، وبما أن الجَيش : الجُنْد وقيل : جماعة الناس في الحَرْب.

التهذيب :الجَيْش جُنْد يسيرون لحرب أَو غيرها . يقال :جَيَّش فلان أَي جمع الجيوش واسْتَجاشه أَي طَلَب منه جيشاً .

وفي حديث عامر بن فهيرة : فاستجاش عليهم عامر بن الطفيل أي طلب لهم الجيش وجمعه عليهم.[2]

تعريف الجيش اصطلاحا: الجيش هو الإطار المهيكل المنظم الذي تمارس من خلاله الوظيفة العسكرية وتقوم بواسطته المؤسسة العسكرية بممارسة وظائفها والقيام بمهامها. فالجيش بالنسبة للمؤسسة العسكرية، هو كالبرلمان بالنسبة للسلطة التشريعية، والحكومة للتنفيذية، والعدالة للقضاء.[3]

فالجيش هو: تنظيم تسلسلي هرمي يضم أشخاصا مسلحين تنشئه الدولة، وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: صد المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها. وتكلفه استثنائيا بحفظ النظام الداخلي. إنها مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة شأنها في ذلك شأن مؤسسات الدولة الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة ومعنى ذلك إنها مؤسسة لها نصاب مستقل في الكيان السياسي ومحايد في العلاقات السياسية بين السلطة والمجتمع.[4]

---

[1] حمادة محمد عطية عبد الرحمن، **المؤسسة العسكرية وفرص الانتقال الديمقراطي "الحالة المصرية"**، المركز العربي الديمقراطي، شوهد بتاريخ: 2019/04/11، https://democraticac.de/?p=26206

[2] تعريف كلمة جيش بمعجم لسان العرب: شوهد بتاريخ: 2019/04/11 https://www.almaany.com/ar/dict/

[3] منصور لخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري)، جامعة ورقلة 2005، ص.20.

[4] عبد الإله بلقزيز، (السياسة في ميزان العلاقة بين السياسة والسلطة)، في: مجموعة باحثين، **الجيش والسياسة في الوطن العربي** (بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.16.

الجيش في معظم دول العالم جزء من المؤسسة العسكرية، التي تتألف من أقسام متنوعة، قد تكون قوى الأمن أو الحرس الرئاسي أو الجمهوري أو تشكيلات شبه عسكرية أو ميليشيات وقد تكون لهذه التشكيلات قدرات عسكرية تفوق الجيش، أو تحصل على التمويل بصورة تفوق ما يحصل عليه الجيش أو يكون لها دور سياسي يفوق ما لدى الجيش.

ويلخص عزمي بشارة المؤسسة العسكرية ككل في: إنها القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وفيالق وكتائب وغيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب التراتبية فيها، وتقوم أساسا للدفاع عن البلاد وقد تتدخل أيضا للحفاظ على استقرارها الداخلي، ولا يقصد بالمؤسسة العسكرية مجموعة القوى المسلحة غير النظامية في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب.[1]

وطبيعة أدوار المؤسسة العسكرية داخل الدولة هي ما تختلف من نظام سياسي إلى آخر ومن دولة لأخرى وذلك ما يحدد طبيعة العلاقة القائمة ما بين المؤسسة العسكرية والمدنيين من طبقة سياسية ومجتمع.

المؤسسات الأمنية الاستخباراتية:

ليس هناك تعريف متفق عليه، فيعرفها مايكل وارنر على أنها "النشاط السري للدولة لفهم الكيانات الأجنبية أو التأثير عليها"، وبصورة أكثر تحديداً يعرّف بعض ضباط الاستخبارات المركزية الأمريكية الاستخبارات على أنها: "نشاط جمع المعلومات الخام من خلال وسائل، مثل المسح والتحقيق، والاستجواب وتحليل هذه المعلومات من أجل تمكن صانع القرار من اتخاذ قرارات سليمة".

كما تم تعريفها على أنها: المعلومات التي يتم جمعها وتحليلها بهدف الوقوف على الأنشطة الهدامة في الداخل، بالإضافة إلى تقديم فهم أكثر عمقاً للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية حول العالم"، بعبارة أخرى "فإن الاستخبارات تساعد متخذ القرار على فهم المخاطر والمكاسب السياسية التي يمكن أن تحدث داخل الدولة أو خارجها ".

وقد أضاف جيل وبيثيان بعداً إضافيا في تعريف الاستخبارات، وهي العمليات السرية، فقد عرفها بـ:" إنها مصطلح يشير إلى مجموعة من الأنشطة، التي تبدأ من التخطيط وجمع المعلومات إلى التحليل ورفعها إلى صانع القرار، والتي يتم القيام بها بصورة سرية، والتي تهدف إلى الحفاظ على

[1] عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيا، إشكاليات نظرية، **مجلة سياسات عربية**، (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات)، العدد: 22، (سبتمبر 2016)، ص.15.

الأمن النسبي أو تعزيزه من خلال توفر تحذير مسبق للتهديدات القائمة أو المحتملة بطريقة تتيح تحرك الدولة في الوقت المناسب لتنفيذ سياسة أو استراتيجية وقائية تستهدف استيعاب التهديدات باستخدام كل الوسائل، بما في ذلك العمليات السرية."[1]

مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية:

توصلت معظم الدراسات الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية إلى أن تحديد طبيعة ونوع هذه الأخيرة يتحدد وفقا للمجتمع المدني وسلوكه تجاه الجيش، والدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها بالدولة وذلك عبر مراحل من تطور دراسة العلاقات المدنية العسكرية ويمكن إدراج عدة تعريفات:

بمعالجة مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية، يرتبط به بصورة أولى السيطرة المدنية، حيث أنهما المفهومان الرئيسيان عند دراسة الجيوش وعلاقتها بالسياسة في السياقات والأنظمة المختلفة وتختلف تعريفات كل منهما حسب المنظور الذي ينطلق منه الباحث، وقد قدم أديدجو إيبو تعريفا شاملاً للعلاقات المدنية – العسكرية بقوله أنها تمثل: "شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي تعمل خلاله، والذي تعتبر بالضرورة جزءا منه،" وأن "تلك العلاقات تشمل كل جوانب المؤسسة العسكرية (كمؤسسة محترفة، سياسية، اجتماعية واقتصادية) في الحياة العامة بصورها المختلفة، وتضم تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش تجاه المجتمع المدني وإدراك المجتمع سلوكه اتجاه الجيش، وأخيرا الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها مع الدولة".[2]

يرى هارولد ترينكوناس H . Trinkunas أن السيطرة المدنية شرط أساسي وأنها ستنشأ فقط حين يكون لدى القادة المدنيين من السلطة ما يكفي لإجبار القوات المسلحة على قبول فرض الرقابة عليهم، ويؤكد أن الديمقراطية ستسود فقط حين يتم مأسسة السيطرة المدنية في داخل هياكل الدولة. سمى هذا النمط من العلاقة في العلوم السياسية بنظرية الانفصال(Theory Separation) وتقوم هذه النظرية على فرضية رئيسية مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة ماديا وأيديولوجيا عن المؤسسات السياسية بالدولة، وهذا بناء على الاعتقاد بأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن

[1] شادي عبد الوهاب منصور، (دراسات الاستخبارات: الحقل الجديد في الدراسات الأمنية الحديثة)، **أوراق أكاديمية**، (أبو ظبي، الإمارات: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، ع.2، (25 فيفري 2018)، ص.2.

[2] أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص، ص.21،22.

السياسة لا يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات والمؤسسات المدنية، ويقتضي فرض هذا الانفصال وجود مجموعة من المؤسسات المدنية لديها القدرة على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة للدولة[1].

أما أحمد عبد ربه فيعتبر أن السيطرة المدنية في سياقات العلاقات المدنية – العسكرية لا تمثل نقطة النهاية بقدر ما تمثل عملية مستمرة تسعى فيها السلطات المدنية لتأكيد وتقوية سيطرتها وإشرافها على المؤسسة العسكرية حتى في الدول ذات الديمقراطيات المستقرة وهذا من خلال تحديد أدوارهم ومهامهم وميزاتهم.[2]

يوضح أمين هويدي في كتابه "الفرص الضائعة" طبيعة العلاقة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية في الدول التي لم تصل لترسيخ الانتقال الديمقراطي:

"العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية هي قضية خطيرة بحق، فنظم الحكم السائدة تعطي الحكام –أي حاكم– السلطة الكاملة لإصدار القرارات التي يراها في أي مجال من مجالات أنشطة الدولة بما في ذلك المجال العسكري، مما يسبب الخلط الموجود في العلاقة بين القيادتين. فالمفروض أن تخضع القيادة العسكرية للقيادة السياسية في إطار البناء التنظيمي للدولة."

يجب التفريق بين وزير الدفاع كرجل سياسي وبين القائد العسكري: "فوزير الدفاع وزير سياسي يعمل كممثل للسلطة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية وهو مسؤول عن إعداد الدولة للحرب بما في ذلك إعداد القوات المسلحة. أما القائد العسكري فهو مسؤول عن تدريب وتنظيم قواته ووضع الخطط وإدارة العمليات العسكرية في إطار الأغراض السياسية التي تحدد له من طرف الرئيس عن طريق وزير الدفاع".[3]

---

[1] عبد الله المصري، كيف نقلص دور الجيش في الحياة السياسية، https://almanassa.com/ar/story/4061

[2] نفس المرجع، ص.23.

[3] محمد رضا أحمد الديب، **تأثير العلاقات المدنية العسكرية على تجارب التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي في ضوء الخبرة الدولية** معهد البحوث والدراسات العربية، 2014، ص،ص.4،5.

المحور الثاني

النظريات المفسرة للعلاقات المدنية–العسكرية

إشكالية العلاقات المدنية العسكرية تناولها الكثير من المفكرين والباحثيين حيث سعوا إلى تفسير تلك العلاقة فى مختلف النظم السياسية، وقد وضحوا أن هناك أنماط لتلك العلاقة فتدخل العسكريين فى الحياة السياسية لا ينشأ من فراغ ولكن وفق العديد من العوامل والأسباب التى تهيىء لهم التدخل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لايوجد تعريف متفق عليه لمصطلح العلاقات المدنية العسكرية، حيث أن الدراسات التى تناولت هذا المصطلح سعت الى دراسة العلاقة بين المدنيين والعسكريين، من خلال العديد من النظريات والمقاربات التى تناولت تلك العلاقة.

<u>الجذور التاريخية لنظريات للعلاقات المدنية – العسكرية:</u>

تقوم دراسات العلاقات المدنية – العسكرية على معادلة ضمان طاعة الجيش بشكل غير مشروط مع السماح له في الوقت نفسه باستقلالية كافية حتى يؤدي وظائفه بنجاح، إذ يجب أن يكون الجيش قويا بما فيه الكفاية، حتى تكون له الغلبة في الحرب، لكن مع تسيير شؤونه الخاصة، بحيث لا يدمر المجتمع الذي ينوي حمايته. وعلى الجيش، إضافة إلى ذلك، ألا يستعمل موارد المجتمع إلا ضمن الحد الذي يبرره التهديد الذي يواجه الدولة، كما يجب عليه الامتناع عن استنزاف موارد الدولة فقط لمجرد زيادة قوته.

في إمبراطورية روما نشأ مصطلح «بريتوري» (praetorian) الذي يعود إلى الحرس الإمبراطوري الروماني وهم فصيل من الحراس الشخصيين كان يستخدمه الأباطرة في القرن الأول للميلاد يقوم بتأدية دور سياسي دموي ومبهم على نحو متزايد ; إذ أزاح أفراد الحرس الإمبراطور غايوس* عن كرسي الحكم عام 41 للميلاد وكانوا من المشاركين الأساسيين في المؤامرة البيزونية (pisonian) عام 65 للميلاد أين قتلوا الإمبراطور غالبا في عام 69 للميلاد في سياق حرب أهلية.[1]

* **الأمبراطور غايوس يوليوس** Gaius Julius Caesar: جنرال وقائد سياسي وكاتب روماني ولد عام 13 جويلية 100 ق.م وتوفي عام 15 مارس44 ق.م وهو أول من أطلق على نفسه لقب :إمبراطور وتولى الحكم (29 أكتوبر 49 ق.م 15 – مارس 44 ق.م)

[1] هاني سليمان، **العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ص.41.

حـدد أفلاطـون فـي كتابـه الجمهوريـة، الصـفات الضـرورية للجنـود تجـاه المـواطنين والأعـداء كمـا سـبقه فـي ذلـك سـقراط باشـتراط أن يكـون الحـراس لطفـاء مـع شـعبهم وقسـاة مـع الأعـداء و"إلا فـإنهم لـن ينتظروا قيام آخرين بتدمير المدينة، بل سيدمرونها بأنفسهم أولا".

بـين الاسـتراتيجي كلاوزفيـتس Carl Von Clausewitz فـي كتابـه عـن الحـرب، أن أهـم مبـادئ العلاقـات المدنيـة–العسـكرية الحديثـة تسـتوجب علـى الضـباط العسـكريين أن يكونـوا دائمـا خاضـعين للسـلطة المدنيـة، وأن لا يشـاركوا فـي الحيـاة السياسـية. ورأى كلاوزفيـتس أن النشـاط السياسـي سـيزرع انقسـامات غيـر ضـرورية بـين صـفوف الضـباط، ويلهـيهم عـن مسـؤولياتهم. كمـا رأى أنـه ينبغـي للضـباط أن يكونـوا محايـدين سياسـيا، وأن يتبعـوا توجيهـات رجـال الدولـة وتزويـد القـوات المسـلحة بتوجيهـات وأهداف سياسية واضحة.

وقـال إنـه لا ينبغـي بالضـرورة أن يكـون وزيـر الحـرب النـاجح علـى معرفـة وثيقـة بالشـؤون العسـكرية لكنـه يجـب أن يكـون مـدركا لقـدرات قواتـه والقيـود المفروضـة عليهـا، وأن يكـون مسـتعدا لسـماع آراء الخبـراء العسـكريين المحتـرفين. إن كلاوزفيـتس كـان يـرى أن المهنـة العسـكرية موجـودة لخدمـة الدولـة. ومـن أجـل تقـديم أعلـى خدمـة ممكنـة، فـإن المهنـة بكاملهـا والقـوة العسـكرية التـي تقودهـا يجـب أن تكونـا على شاكلة أداة فاعلة لسياسة الدولة[1].

بحلـول عـام 1800 تقريـا، كانـت دول كبـرى مثـل بريطانيـا وفرنسـا والجمهوريـة الهولنديـة وبروسـيا – والولايـات المتحـدة قـد أكملـت عمليـة الـتحكم الموحـد بـالجيش، وعملـت كلهـا علـى توطيـد سـيطرة الدولـة علـى جميـع مـوارد الـبلاد العسـكرية، ووضـعت مجموعـة مـن الاتفاقـات المعقولـة التـي تحـدد كيفيـة استخدام القوة بطرق مختلفة.

كانـت بروسـيا فـي أوائـل القـرن التاسـع عشـر ملكيـة مطلقـة، وكـان الضـباط البروسـيون يقسـمون يمـين الـولاء للقيصـر لا للدسـتور أو لهيئـة تمثـل الشـعب. وفـي عهـد جمهوريـة فايمـار القصـير Weimarer (بـين عـامي 1919 و1933)، كـان أعضـاء الجـيش الألمـاني يتعهـدون بـالولاء للدسـتور لكـن جنود الرايخ الثالث (بين عامي 1933 و1945) راحوا مجددا يقسمون يمين الولاء لفرد واحد وهو أدولف

[1] زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، تر: عبد الرحمن عياش، بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017 ص، ص.44، 45.

هتلـر Adolf Hitler ، وهـذا أمـر يوضـح لمـاذا لا يشـكل الـتحكم المـدني بـالجيش معيـارا كافيـا لسياسـة عسـكرية ديمقراطيـة. ولا يمكـن أن توجـد العلاقـات المدنيـة – العسـكرية إلا فـي الـدول الديمقراطيـة فالإشـراف المـدني لا يعنـي سـيطرة مدنيـة علـى القـوات المسـلحة، بـل هـو مجـرد أحـد مسـتلزمات العلاقـات المدنية – العسكرية الديمقراطية.

بالمقابـل لا تشـكل التـوترات فـي السياسـة العسـكرية حالـة فريـدة فـي الـديمقراطيات الراسـخة منـذ أمـد طويـل، ولا سـيما أن الأوضـاع غيـر الاعتياديـة تعمـل علـى اسـتحداث أرضـية خصـبة لتعطيـل العلاقـات المدنيـة – العسـكرية وكمثـال علـى ذلـك، قيـام كبـار الضـباط الفرنسـيين بمحـاولتين انقلابيتـين خـلال حـرب الجزائـر (1954–1962)، للاحتجـاج علـى مـا اعتبـروه دعمـا سياسـيا غيـر كـاف لحملاتهـم ضـد الثـورة الجزائرية. [1]

بدايات التنظير للعلاقات المدنية – العسكرية:

مثـل كتـاب الجنـدي والدولـة 1957 أولـى الدراسـات الخاصـة بالعلاقـات المدنيـة العسـكرية إلا أنـه تلقـى انتقـادات مـن قبيـل أنـه يخـص الـديمقراطيات الراسـخة ولا ينطبـق علـى عمليـات الانتقـال إلـى الديمقراطيـة. وغالبًـا مـا يُنتقـد عمـل هنتنغتـون علـى أن يتسـم ب «انطـواء عرقـي» ولا يـوفر سـوى قليـل مـن التبصـر فـي مجريـات السياسـة العسـكرية فـي أوضـاع بخـلاف الولايـات المتحـدة، وكـان غرضـه وضـع نظرية للعلاقات المدنية – العسكرية فيما يخص الديمقراطيات الراسخة[2].

ووضـع صـاموِيل فـاينر (S. Finer) فـي أوائـل السـتينيات مقياسـا بسـيطا مـن سـت نقـاط لتقـويم طرائق التدخل السياسي العسكري.

1 القنوات الدستورية الاعتيادية.

2 التواطؤ أو التنافس مع السلطات المدنية.

3 تخويف السلطات المدنية.

4 تهديدات بعدم التعاون مع السلطات المدنية أو باللجوء إلى العنف اتجاهها.

5 التقاعس عن حماية السلطات المدنية من العنف.

---

[2] زولتـان بـاراني، **الجنـدي والدولـة المتغيـرة: بنـاء جيـوش ديمقراطيـة فـي افريقيـا وآسـيا وأوروبـا والأمـريكيتين**، تـر: نبيل الخشـن الظعـاين قطـر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

6 ممارسة العنف بحق السلطات المدنية.

ورتب فاينر هذه السلوكيات في ثلاث فئات: النفوذ (1-2)، والابتزاز (2-4)، والازاحة والاقتلاع (4-6).

وبعد ربع قرن من ذلك، جاء ألفرِد ستيبان (A. Stepan) ببديل لمخطط فاينر مدرجا أحد عشر امتيازا عسكريا،

مثل دور الجيش المقرر دستوريا في النظام السياسي، ودوره في الاستخبارات والشرطة ومشروعات الدولة، والنظام القانوني – حيث يتولى الجيش الحق، الرسمي أو غير الرسمي، في ممارسة السيطرة على حكومته الداخلية، والنهوض بدور في نواحي الاختصاص الخارجة عن النطاق العسكري ضمن نطاق الدولة التي تكون وثيقة الصلة بمصالحه، ومع أن مقياس ستيبان «المتدني-المتوسط- العالي» لا يسمح بتقويم للنفوذ العسكري يُظهر الفروق الدقيقة، فإنه يوفر إطار عمل مفيدا للتفكير على نحو تحليلي في شأن المشاركة العسكرية في السياسة.

أما نارسيس سيرا Narcís Serra، وهو ليس دارسا فحسب بل ممارس أيضا – فكان وزيرا للدفاع الإسباني مدة طويلة وقد تصوّر بصفته هذه عددا كبيرا من الإصلاحات ما بين عامي 1982-1991 ونفذها – إذ جادل بأن الإصلاح العسكري يجب ألا يكون بمعزل عن عملية الانتقال أو الإصلاح الديمقراطي العام الذي يندرج ضمن الإصلاح العسكري، وقدم مفهومًا جديدا للإصلاح الدفاعي يوضح مكوناته المتعددة الأوجه. وكما لاحظ المؤرخ العسكري ريتشارد كون (R.Kohn) ، فإنه «ليس هنالك، في نهاية الأمر، وصفات كتاب طبخ للعلاقات المدنية – العسكرية، بقدر إمكان كونها منوّعة وغير متوقعة».[1]

من جهته رالف غولدمان Ralph Goldman ينظر لما يطلق عليه بالعلاقة التطورية التي تربط ثلاثة أنماط من المؤسسات السياسية: المؤسسة العسكرية، والمؤسسة التمثيلية، والمؤسسة الحزبية. وفي مرحلة معينة من مراحل هذه العملية التطورية، تعبر هذه المؤسسات بنجاح مرحلة «تحول حرجة» في علاقتها بعضها ببعض ونتيجة لذلك يعاد تنظيم تأثير هذه المؤسسات الثلاث. فالمؤسسة العسكرية تحتل تبعًا لذلك مرتبة ثانوية بعد أن كانت تحتل المرتبة العليا، أما نظام الأحزاب فإنه يحتل

[1] نفس المرجع، ص،ص.45-48.

المرتبة العليا بعد أن كان يحتل مرتبة ثانوية. وهكذا تتحقق سيادة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية.

يرى أن النموذج الأساسي في هذا التقارب بين المؤسسات هو العملية التطورية التي تتضمن مركزة للمؤسسة العسكرية، وبناء لنظام تمثيلي شامل، وظهورا لنظام الأحزاب مستقرا ومفتوحا وتنافسيا، وقادر على تكييف نفسه. إن المرحلة التي تتقارب فيها هذه المؤسسات الثلاث وتحتل مراتب جديدة من التأثير السياسي، هي مرحلة التحول الحرج. وتعد هذه العملية شرطا سابقا لتحقيق سيادة المجتمع المدني على العسكري، وفي المراحل التي تقود إلى هذا التحول الحرج وخلال عملية التحول نفسها، تقود الصفقات التي يجري عقدها بين النخب المتنافسة، باستخدام أنواع «العملات السياسية المتداولة» كافة، إلى تغيير أساسي في علاقات السلطة بين المؤسسات الثلاث.

وقبل أن تستقر الإجراءات النهائية في مرحلة التحول الحرج، يكون القادة العسكريون هم الأعلى مقامًا بينما يحتل قادة المؤسسة التمثيلية مرتبة ثانوية ; وفي الوقت نفسه لا يكون للنظام الحزبي أي وجود، واذا حصل وكان موجودًا فإنه يكون نظامًا غير مستقر أو غير متطور. وبعد أن تعبر الأمة مرحلة التحول الحرج، يشكل قادة الأحزاب السياسية النخبة الأكثر تأثيرًا (في المجتمع)، ويحل الممثلون البرلمانيون في المرتبة الثانية، بينما يحتل العسكريون المرتبة الأدنى. إن الإجراءات السياسية التي تقود إلى هذا الانقلاب والتحول في علاقة المؤسسات بعضها ببعض هي من بين أكثر المظاهر أهمية في العملية التطورية.

ولم تعد المؤسسة العسكرية هي الأداة الرئيسية للصراع في المجتمع، وقد أصبحت بدلًا من ذلك قوة تستخدم لحفظ النظام الداخلي وتوفير الأمن ضد العدوان الخارجي، وتخضع لسيطرة الجسم التمثيلي المدني. وبكلمات أخرى فقد تحققت الآن غلبة المؤسسة المدنية على المؤسسة العسكرية.[1]

وعموما كما يوضح باراني أن الجهود كثيرا ما تضفي إلى توليد نظريات كبرى في مجال السياسة العسكرية ورؤى ثاقبة وقيّمة، لكنها لا تستطيع تحقيق أهدافها بسبب الفروق اللامتناهية بين الحالات الفردية.[2] إلا أنه يمكن تصنيف تلك الدراسات بصفة مجملة في 3 نظريات: نظرية الانفصال ونظرية التوافق ونظرية التنافس.

---

[1] رالف غولدمان، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية**، تر: فخري صالح، (عمان: الأردن: الدار الأهلية للنشر 1996) ص، ص.12، 13.

[2] زولتان باراني، **الجندي والدولة**، ص،ص.45-48.

النظرية التقليدية فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية:

تقوم النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية على مبدأ الجندى المحترف والفعالية العسكرية والسيطرة المدنية ومن أهم اسهاماتها ما قدمه المفكران صمويل هنتغنتون وموريس جانووتيز.

اسهامات صمويل هنتغنتون : Samuel Phillips Huntington

يفسر هنتنغتون العلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري، ويرى أن طبيعتها لها تأثير مهم على الفعالية العسكرية، ورغم ذلك فإن الطريقة التي تصاغ بها هذه العلاقة تؤدى الى إشكال ويعرف هنتنغتون الاحترافية على انها مؤشر لقياس درجة الفعالية.

من هنا طرح نموذج يوضح من خلاله رؤيته لدور العسكريين فى النظم الديمقراطية ودوره فى النظام السياسى القائم على مبدأ الاحتراف وعدم التدخل فى الحياة السياسة وذلك من خلال تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية، ويعتبر أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على الكفاءة المهنية العسكرية في نسق ليبرالي هو التأكد من أن الجيش لديه الحد الأدنى من السلطة السياسية[1].

وفى إطار هذه الرؤية يؤكد صمويل هنتغتون أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **الخبرة:**

يعمل الجندى فى إطار مؤسسة وظيفتها الأساسية هى استعمال القوة وإدارة العنف، كما أنه مختص فى مجال معرفى محدد، ويحوز على مهارات محددة فى هذا المجال بعد فترة من التعليم والممارسة إلى جانب جملة من المعارف يتلقاها فى إطار المؤسسة العسكرية.

[1] Samuel P. Huntington," **the solider and the state** ", Cambridge: the belknap of Harvard university press, 1975, pp1-3.

- **المسئولية الاجتماعية:**

يتحمل أفراد المؤسسة العسكرية باختلاف رتبهم العسكرية مسؤولية اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية تتمثل فى الدفاع عن الدولة، وبكل احترافية يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

- **التضامن الجماعي الداخلى:**

يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية بدرجة من التضامن الجماعى الداخلي وذلك نتيجة شعورهم بالتميز فى أداء المهام الموكلة إليهم وذلك نظرا لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم فى المجتمع .

ويقترح صمويل هنتجتون أسلوبين لتحقيق وإحكام السيطرة المدنية على العسكريين وهما:

أولا سيطرة مدنية ذاتية:

يرى صمويل هنتغتون أنه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين من خلال تعظيم قوة المدنيين فى مواجهة العسكريين، ويمكن أن يحدث هذا حتى ولو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات المدنية ذاتها. ويؤكدعلى أن تعظيم مصالح المدنيين فى مواجهة العسكريين لا يشترط أن يحدث من قبل كافة القطاعات المدنية بل يمكن أن تقوم به بعض القطاعات المدنية.

ثانيا سيطرة مدنية موضوعية:

من الممكن تحديد التوازن بين العسكر والسلطة المدنية من خلال سيطرة مدنية موضوعية حيث من خلالها تتم السيطرة المدنية ويزيد الأمن في نفس الوقت، وذلك من خلال زيادة درجة الاحتراف بين العسكريين والاعتراف باستقلالية العسكريين وتحويلهم إلى أداة فى يد الدولة. وهذا النوع من الاحتراف هو الذي يضمن الحياد السياسى لأعضاء المؤسسة العسكرية.

إسهامات موريس جانووتيز Maurice Janotiz

يناقش موريس جانووتيز، الفعالية العسكرية، ولكن ليس فى إطار أن العلاقات المدنية والعسكرية بمثابة متغير تفسيري، حيث أن المتغير التفسيرى لن يشكل فعالية الجيش، وقال أنه يبني حجته لقوة الجيش على تقييمه للاحتياجات العسكرية للولايات المتحدة في الحرب الباردة ولذلك فإن

قبول مثل هذا الدور من قبل الجيش سيكون له أيضاً تأثير مفيد على طابع العلاقات المدنية العسكرية والسيطرة المدنية[1].

ويرى أن تدخل العسكريين فى النظم الديمقراطية، يكون محدود وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التى تحدد مهام العسكريين والظروف التى يمارسون دورهم فى إطارها، وخاصة تلك القواعد التى تستثنى العسكريين من التدخل فى السياسات، وتقوم على أنهم محترفين، ولهم مجال مهني مختلف، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أى دور سياسي، ولكنه يؤكد على حدوث تطور فى النظرية التقليدية التى تقوم على الحياد السياسي للجيش، حيث أن نموذج العلاقات المدنية العسكرية، لابد وأن يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين فى وضع أسس النظام الديموقراطى، وذلك لأنه من الصعوبة النظر إلى العسكريين كمحايدين حيث أن ذلك يعنى أنهم مرتزقة وليسوا مواطنين، ولذلك لابد وأن يكون لهم توجه سياسي، بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم فى السياسات.

وقد ميز هذا النموذج بين خمس أنماط للعلاقات المدنية العسكرية، من خلال خمسة أنماط للنظم السياسية وهى كالتالي:

-نظم تنافسية ديموقراطية

يتسم هذا النمط بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين.

-نظام تحالف عسكري مدني

يعكس هذا النظام نموذجا يتولى فيه المدنيون الحكم بناءاً على دعم من العسكريين أو الجيش الذى يظل فاعلاً سياسيا، وربما يتصرف بشكل غير رسمي كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة[2].

- النظم الأوليغارشية Oligarchy

هذة النظم تتميز بوجود حكم عسكري نشط تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية.

-نظم سيطرة سلطوية شخصية

---

[1] عبدالمنعم المشاط ،"**العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث**"، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة عدد 192،أبريل 1988، ص 49.

[2] Morris janowitz ," **military institution and coercion in developing nations** " ,Chicago :university Chicago press,1977 , pp81-83.

هـذه الـنظم يسـيطر فيهـا الحـاكم علـى الجـيش حتـى يظـل فـى السـلطة، ويعتمـد علـى القـوة الشخصـية والتقليدية، وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين، مما يؤدى إلى إضعاف فعاليتهم.

-نظم حزب واحد جماهيري سلطوي

فـى ظـل هـذا النظـام يكـون حجـم الجـيش صـغيراً ويقـع تحـت السـيطرة المدنيـة، ويوجـد تـوازن بينـه وبـين القوى الأخرى التى تحمي الرئيس.

-النظريات الحديثة فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية

بعـد امتـداد موجـة التحـول نحـو الديموقراطيـة، لتشـمل دول شـرق أوروبـا وعديـد مـن دول العـالم الثالـث، تعرضـت النظريـة التقليديـة فـى دراسـة العلاقـات المدنيـة العسـكرية إلـى العديـد مـن الانتقـادات وتعتبـر نظريـة التوافـق ونظريـة اقتسـام السـلطة طـرح نظـري حـديث، يتجـاوز الانتقـادات التـى تعرضـت لهـا النظريـة التقليديـة فـى دراسـة العلاقـات المدنيـة العسـكرية، ونظريـة التوافـق ونظريـة اقتسـام السـلطة هـى نظريات حديثة تفادت الانتقادات التى تعرضت لها النظرية التقليدية وهى كالتالي:

نظرية التوافق:

وقـد طرحـت ريبيكـا شـيف Rebecca L. Schiff هـذه النظريـة بهـدف التأكيـد علـى الفصـل بـين العسـكريين والمدنيين.

وتقدم هذه النظرية عدة افتراضات وهى كالتالي:

-التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع.

-التأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هى التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري.

-كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل.

-تؤكـد هـذه النظريـة علـى أهميـة التعـاون بـين العسـكريين والمؤسسـات السياسـية والمجتمـع ككـل كمـا تـرى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء.

وتعتمـد هـذه النظريـة علـى ثـلاث مسـتويات رئيسـية للتحليـل وهـم العسـكريون، والقيـادة السياسـية المواطنون. وقد حددت النظرية عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتتمثل هذه

المعـايير فـى التكـوين الاجتمـاعى للضـباط، وعمليـة صـنع القـرارات السياسـية، وطـرق التجنيـد ونمـط المؤسسة العسكرية[1].

نظرية اقتسام السلطة:

وقـد طـرح "دوغـلاس بلانـد" Douglas L. Bland هـذه النظريـة، حيـث تقـوم علـى أسـاس أن للعسـكريين دورهـم فـى مجـالات الـدفاع بشـكل أساسـي، إلـى جانـب دورهـم فـى حفـظ الأمـن الـداخلي وقـت الضرورة.

تقوم نظرية اقتسام السلطة على افتراضين هما:

-أن السـيطرة المدنيـة علـى العسـكريين قـد تحققـت ومسـتمرة مـن خـلال اقتسـام السـلطة، حيـث أن لكـل مـن المـدنيين والعسـكريين مسـئولياته تجـاه جوانـب معينـة يحاسـب عليهـا، ولا يكـون هنـاك تـداخل بـين المسئوليات.

- وهنـاك مصـدر واحـد لتوجيـه العسـكريين نـابع مـن المـدنيين المنتخبـين خـارج المؤسسـة العسـكرية والسـيطرة المدنيـة هنـا عمليـة متغيـرة وديناميكيـة، تتغيـر وفقـاً للأفكـار والقـيم والظـروف المحيطـة والقضـايا والمسئوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

ويـرى "دوغـلاس بلانـد" أنـه لا يوجـد تعـارض بـين اقتسـام المسـئولية والسـيطرة المدنيـة، حيـث أن اقتسـام السـلطة بـين العسـكريين والمـدنيين يرجـع إلـى أنهمـا يتشـاركان فـى اتخـاذ القـرارات فـى قضـايا مثـل القضايا الاستراتيجية، والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بشئون الدفاع.

إن الافتراضـات التـى تقـوم عليهـا نظريـة التوافـق ونظريـة اقتسـام السـلطة تنطبـق علـى الـدول الديموقراطيـة والـدول حديثـة التحـول نحـو الديموقراطيـة، حيـث يكـون للعسـكريين دورهـم فـى صـنع القـرارات المتعلقـة بالقضـايا الدفاعيـة وكيفيـة اسـتخدام وتوظيـف القـوات المسـلحة فـى ظـل السـيطرة المدنيـة، كمـا أن هـذه النظريـة تعكـس الأبعـاد الثقافيـة والتاريخيـة والجـذور الاجتماعيـة للعلاقـات المدنيـة العسـكرية ممـا يساعد فى التحليل.

[1] Rebecca L. Schiff,"**civil–military reconsidered** :**A theory of oncordance**", Armed forces and society , vol 22, No.1, fall 1995 ,pp7-29.

المحور الثالث

أسباب وأنماط تدخل الجيش فى الحياة السياسية

يؤكد الواقع في العديد من دول العالم الثالث أن العسكريين لا ينسحبون، إلا ويعودوا الى الحكم مرة أخرى بعد فترة زمنية، ووفق كثير من الدول التى شهدت سيطرة العسكريين على الحكم مع وجود رغبة قوية لدى النخبة العسكرية الحاكمة فى الاستمرار والاحتفاظ بزمام الأمور، ولذلك فإنهم يسعون إلى إضفاء نوع من الشرعية على حكمهم العسكري، من خلال إنشاء حزب سياسي مسيطر وإجراء إنتخابات رئاسية أو برلمانية.

فمن الأسباب الرئيسة لتدخل الجيش في الحياة السياسية هي كالتالي:

1-تحقيق التنمية: لقد فشلت معظم مؤسسات الدولة في العديد من دول العالم الثالث عقب الاستقلال في تحقيق التنمية وبناء الدولة الحديثة والقطيعة مع التركة الإستعمارية. لذلك أصبحت المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة القادرة على القيام بدور تنموي بحكم تنظيمها الهيكلي ومجابهتها للمستعمر، إذ تعمل المؤسسة العسكرية وفي ظل التطور التكنولوجي على إحداث تغييرات في واقع المجتمع، وهذا التغيير سوف يبرز ظهور قوى اجتماعية جديدة تطمح لتسيير دواليب السلطة بعيدا عن المؤسسة العسكرية.

فالجيوش سواء تدخلت في السياسة أم لا، فهي غالبا ما تكون عاملا محركا باتجاه التحديث في أكثر دول العالم الثالث مما ينجر عنه أثرا سياسيا كبير، إذ تمتلك التنظيم والقوة المادية ووسائل استخدامها في المجتمع إلى جانب تمتعها بحصة كبيرة من ميزانية الدولة بالإضافة إلى أن احتفاظها بموقع الرمز للوطن. كما أنها أكثر المؤسسات عصرنة وحداثة بحكم ثقافتها من خلال اطلاعها على الأساليب العصرية في تدريبها واحتكاكها بالمجتمعات والجيوش الأخرى المتطورة عبر دورات التدريب في الدول المصنعة للسلاح مع اتسامها بالنظام والانضباط، مع ذلك يعترف عالم الاجتماع البريطاني هوبكنز " أنهم لا يملكون دائما برنامجا واضحا لبناء مجتمع جديد".[1]

[1] أحمد عدنان كاظم، **اثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث**، العراق، بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016، ص، ص. 23-25.

هنـــاك ثـــلاث تفســـيرات رئيســـة لإســـهام المؤسســـة العســـكرية فـــي عمليـــة التنميـــة:

التفسـير الأول: ينظـر إلـى الجـيش كونـه مؤسسـة غيـر سياسـية تتـدخل فـي ظـروف الفوضـى الإجتماعيـة فقـط ومـن أجـل مصـالحه الخاصـة، وهـو غيـر مـدرب علـى إدارة الحكومـة، لـذلك فهـي مؤسسـة غيـر مسـتقرة. وأحـد دعـاة هـذا الـرأي هـو هنتنغتـون Huntington الـذي أبـدى اهتمامـا خـاص بالإنقلابـات العسكرية في أمريكا الاتينية.

التفسـير الثـاني: يـرى أن الجـيش عـائق أمـام التغييـر الثـوري ولا سـيما لميلـه إلـى التحـالف مـع الطبقـة الوسـطى ومـع الطبقـة الكبـرى الخارجيـة التـي تقـدم الـدعم العسـكري للنظـام السياسـي هـذا مـا يتبنـاه العديـد من المكرين المكسيكيين.

التفسـير الثالـث: يعتقـد بـأن الجـيش لـيس عائقـا أمـام التغييـر وإنمـا العكـس هـو الصـحيح، فالمؤسسـة العسـكرية هـي مؤسسـة مدربـة وجيـدة التنظـيم تعمـل علـى تحقيـق التغيـرات الكبيـرة التـي تتطلبهـا عمليـة التنمية.[1]

2- مشكلة الوحدة الوطنية:

تعـاني العديـد مـن دول العـالم الثالـث مـن تكوينـات اجتماعيـة إثنيـة وعرقيـة تفتقـد إلـى التجـانس الاجتمـاعي. وتظهـر هـذه المشـكلة بسـبب الـولاءات الضـيقة الموجـودة داخـل المجتمـع، إذ لـم تنصـهر بعـد بوتقـة الـولاء السياسـي القـومي للدولـة. وقـد ظهـرت هـذه المشـكلة بشـكل كبيـر بعـد الاسـتقلال وأخـذت الـدول الاسـتعمارية بتغذيـة هـذه النعـرات التـي تهـدد الوحـدة الوطنيـة. وبمـا أن المؤسسـة العسـكرية هـي مؤسسـة اجتماعيـة تضـم كافـة قـوى المجتمـع وعناصـره، فهـي الوحيـدة التـي بإمكانهـا أن تجسـد إرادة الأمـة فـي تحقيـق الوحـدة الوطنيـة. لمـا تمتلكـه مـن القـوة والنظـام الـذان يمكننهـا مـن المشـاركة فـي العمـل السياسي في ظل غياب الدولة القومية الموحدة.

فـالجيش إذا كـان قائمـا علـى أسـس وطنيـة سـليمة، وعلـى معيـار الكفـاءة والنزاهـة فإنـه سـيغدو أداة اجتماعيـة فعالـة لصـهر مختلـف شـرائح المجتمـع فضـلاً عـن قـدرة المؤسسـة العسـكرية علـى معالجـة مشـكلة الوحـدة الوطنيـة بفضـل امتلاكهـا للقـدرات التنظيميـة; إذ أن أعضـاءها علـى وعـي بالانتمـاء إلـى مجموعة موحدة تجمعهم وظيفة محددة غير قابلة للتجزؤ. فالمؤسسة العسكرية هي أكثر المؤسسات

[1] نفس المرجع، ص. 29.

قدرة على تحقيق الوحدة الوطنية طالما أنها تخلق نوعا من الشعور بالتماسك والتضامن الاجتماعي داخل مجتمع الدولة.

عكس ذلك، تعاني أغلب القيادات العسكرية في الدول الأفريقية من الانقسامات القبلية حيث اعتقدت هذه القيادات أن الاعتماد على قبائلهم يضمن استمرارهم في الحكم. وهكذا تمحور الصراع بين القيادات العسكرية حول صراع بين القبائل التي تنتمي إليها هذه القيادات[1]. وكانت نتائج هذه الذهنيات وخيمة على العديد من الدول الإفرقية على غرار ما وقع من مجازر مروعة في رواندا *.

3- ضعف المؤسسات القانونية والسياسية :

إن ضعف المؤسسة القانونية والعسكرية يعد السبب الرئيس والمباشر في تمهيد السبيل لتتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فقد أدى فرض هذه المؤسسات وعلى النمط المعمول بها في الدول الاستعمارية إلى فقدانها المضمون الحقيقي الذي قامت من أجله في الغرب كأدوات للحكم الديمقراطي، فقد امتاز بالشكلية وعدم الاستقرار، وبسبب ضعف الهياكل والتنظيمات السياسية، بقيت المؤسسة العسكرية الأداة الوحيدة للتغيير فهناك 39 دولة شهدت خلال عقد السبعينات والثمانينات إقصاء 70 رئيس دولة وحكومة افريقية، عن طريق الانقلابات العسكرية هذه الدول أخذت أشكالا عدة، حسب ظروف كل بلد وبحسب مقتضيات مصالح القادة فيها.

في حالة ضعف أو غياب المؤسسات السياسية والقانونية، فإن المؤسسة العسكرية سوف تكون لها الفرصة الأكبر للتدخل في الحياة السياسية، وهذا التدخل سوف يكون بدرجة كبيرة بكل ما يحمله من آثار جانبية. كما أن هشاشة الهياكل الدستورية يؤدي لا محالة لعدم الاستقرار وغالبا ما تسند الدساتير صلاحيات استثنائية لتمكن الفئة المسيطرة على السلطة من ممارسة الوظائف التشريعية والتنفيذية في آن واحد، ومن بين هذه الاصلاحات مثلا: حق إصدار قرارات خاصة ومراسيم لها قوة القانون.

---

[1] نفس المرجع، ص، ص. 32،37.

* **الإبادة الجماعية في رواندا** عام 1994 : شن القادة المتطرفون في جماعة الهوتو التي تمثل الأغلبية في رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من قبيلة توتسي .وخلال فترة لا تتجاوز 100 يوم، قتل ما يقارب 800.000 شخص انتهت الإبادة الجماعية عندما نجحت الجبهة الوطنية الرواندية وهي قوة من المتمردين ذات قيادة توتسية، في طرد المتطرفين وحكومتهم المؤقتة المؤيدة للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد.

معظم دساتير دول أمريكا اللاتينية تأخذ بمبدأ أن الجيش هو حارس الوطن، وأن القوة المسلحة جهاز مهني غير سياسي، الا أن العسكريين يأخذون على عاتقهم القيام بوظائف سياسية كما يتحملون مسؤولية حفظ النظام السياسي، لذلك فهم يتدخلون في السياسة، وكل الدساتير هناك تنص أيضا على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، مثلها مثل بقية الدول الإفريقية بما فيها الجزائر، مما يجعل الانتخابات الرئاسية وحدها غير كافية لمنع تدخل الجيش في الحياة السياسية .

من جانب آخر يحرص العسكريون على عدم السماح ببناء مؤسسات سياسية فعالة لأن عملية بناء هذه المؤسسات يعني تحجيم دور الجيش وتحديد سلطة العسكريين خاصة بعد نجاح هذه المؤسسات من أحزاب ونقابات وفواعل المجتمع المدني، في أن يكونوا القوة السياسية الفاعلة في الدولة والمجتمع جراء دخولهم العملية السياسية.[1]

1- ضعف الأحزاب والقوى السياسية :

نجد في الكثير من الدول العربية أن عددا من الأحزاب السياسية هم من كونوا عددا من ضباط الجيش الذين استولوا في الأخير على السلطة في زمن الانقلابات العسكرية، ومن ثم فهي أدوات بيد السلطة أكثر مما هي وسائل تمكن القوى الاجتماعية من التواجد في الساحة السياسية. هذه الأحزاب تفتقر الى برامج تنموية واقعية كما فاقدة للتنشئة السياسية والتنظيمية والقاعدة الاجتماعية، فهي تمارس نشاطها وفقا لما يحدده زعماء هذه الأحزاب الذين يرفضون ترك كرسي قيادة الحزب، لذلك فإن توجيه الأحزاب السياسية سيكون من الأعلى وليس بصفتها أحزابا جماهيرية وبالتالي يبقي دور المؤسسة العسكرية كقوة منظمة الوحيدة المتحكمة في مسار الأحداث. كما أن العديد من الدول العربية تعرف حالات عديدة من التشتت السياسي لأحزابها وسط تنافس تياراتها وإنشقاقاتهم، هذا ما يمنح للمؤسسة العسكرية دورا سياسيا بمثابة الحكم بين القوى السياسية المتنافسة، وحسم المواقف المتذبذبة للقيادات الحزبية. [2]

[1] نفس المرجع. ص، ص41،44.

[2] نفس المرجع، ص، ص. 46،50

2- العوامل الدولية المؤثرة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية:

التحالف مع المؤسسة العسكرية في العديد دول العام الثالث هو الأسلوب الأبرز للدول الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات من أجل القضاء على أي حركات إصلاحية تضر بمصالح هذه الدول وشركاتها، لأن المؤسسة العسكرية هي الوحيدة القادرة على فرض إرادتها في تغيير القائمين على الحكم.

هذا ما حدث بالفعل في الدول الإفريقية وفي دول أمريكا اللاتينية والتي أضحت حقل التجارب في إقصاء أي حكومة تتعارض مصالحها مع مصالح القوى الكبرى لذلك فرضت قيادات عسكرية تدربت على أراضيها وتعلمت في معاهدها العسكرية، خاصة خلال فترة الحرب الباردة.[1]

فعلى مستوى إفريقيا تمت عملية تغيير الحكام إما عن طريق كسب عناصر عسكرية خدمت في الجيوش الاستعمارية السابقة وتلقت تدريباتها العسكرية في دولها، أو عن طريق تجهيز مجموعة من المرتزقة وإدخالهم البلاد المراد تغيير وضعها وتحريكهم باتجاه خلق الأزمات الداخلية والحروب الأهلية وخلق الظروف المشجعة على قيام الانقلابات العسكرية.[2] والأمثلة كثيرة في جزر القمر وفي ليبيريا وكوت ديفوار والكونغو وغيرها.

بالمقابل رد هنتنغتون على دور الدعم الأجنبي خاصة القادم من الولايات المتحدة الأمريكية ودوره في تدخل المؤسسات العسكرية في السياسية وعلى رأسها القيام بانقلابات عسكرية معتبرا إن برامج الدعم العسكري الأمريكي وتقويتها للقوات المسلحة قد تساعد على فقدان التوازن بين المؤسسات الاستهلاكية والإنتاجية في النظام السياسي لكنها ليست المسبب الوحيد للتدخلات العسكرية، فمعظم الدول التي تعرضت لانقلابات عسكرية بعد حصولها على دعم عسكري أمريكي كانت قد تعرضت لذلك قبل دعم البنتاغون. آمال عدد كبير من المواطنين كانوا يعتقدون أن تدخل القوات المسلحة في السياسة يمكن تقليصه من خلال متابعة سلسلة من المقررات التعليمية الأمريكية والإنجليزية التي تدعوا إلى التفوق المدني على العسكري، لكنها آمال سرعان ما تلاشت على أرضية الواقع.

---

[1] نفس المرجع، ص، ص. 72،73.

[2] نفس المرجع، المرجع السابق، ص، ص، 80،81.

فـالجيوش التـي تلقـت دعمـا عسـكريا أمريكيـا أو روسـيا أو فرنسـيا أو بريطانيـا، أو تلـك الجيـوش التـي لـم تتلـق أي دعـم خـارجي جميعهـا تـدخلت فـي الشـأن السياسـي وبـالعكس جيـوش أخـرى لـم تتلـق دعمـا وأحجمـت عـن التـدخل السياسـي، إن الـدعم والتـدريب العسـكريين عقيمـان سياسـيا فـي حـد ذاتهمـا لأنهما لا يشجعان ولا يقللان من ميول الضباط للعب دور سياسي.[1]

فتدخل المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية له عدة أنماط، منها:

1 – **نمط جماعة الضغط:**

حيـث تلعـب المؤسسـة العسـكرية دور جماعـة الضـغط، ويكـون تـأثيرهم علـى العمليـة السياسـية فـى محـيط يتصـل مباشـرة بالـدور العسـكري وخاصـة عمليـة صـنع سياسـة الأمـن القـومي ويظهـر هـذا الـنمط في الدول التى تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية، وعادة ما تكون الدول المتقدمة.

2– **النمط الانقلابي:**

حيـث يكـون السـيطرة علـى الحكـم مطمـع العسـكريين، ويسـود عـدم احتـرام مبـدأ السـيطرة المدنيـة علـى العسـكريين، وتكـون النخـب ضـعيفة وغيـر قـادرة علـى أن تكـون حائـل بـين العسـكريين وبـين السـلطة ويطلـق علـى هـذه الجيـوش مصـطلح "الجيـوش البريتوريـة" التـي تـرى فـي نفسـها البـديل الأوحـد للفوضـى السياسـية، حيـث تصـبح مسـألة العـودة إلـى الثكنـات غيـر مطروحـة أو تطـرح بصـفة نـادرة. وهـي تعمـل على المحافظة على سلطتها وتعظيم قوتها، كما تحرص على إضعاف السياسيين والمجتمع المدني.

3– **نمط العلاقات المدنية العسكرية المتداخلة:**

سـاد هـذا الشـكل مـن العلاقـات فـى إطـار الـنظم الشـيوعية فـى أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة ويتسـم هـذا الـنمط بوجـود مؤسسـة عسـكرية تقـوم بتنفيـذ الأهـداف والمبـادئ التـى يضـعها الحـزب الشـيوعي وفـى هـذا الإطـار يمثـل العسـكريين جـزء مـن النخبـة الحاكمـة، ويـرتبط هـذا الـنمط بوجـود جـيش ثـوري يمثـل أداة للشـعب والحـزب. ولـذلك يمتـد دوره إلـى مجـالات السياسـة التعليميـة والثقافيـة والصـحية. ومـن هنـا يطلق على هذا الشكل، نمط علاقات مدنية عسكرية متداخلة أو متغلغلة.

[1] صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية عبود، لبنان: بيروت، دار الساقي، 1993، ص.192.

4- **نمط العلاقات المدنية العسكرية الديموقراطية:**

يقوم هذا النمط على التأكيد على السيطرة المدنية وضرورة الفصل بين المدنيين والعسكريين كضمان لعدم تدخل العسكريين فى الحياة السياسية، وتمثل الدول الغربية الديموقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الصورة المثلى لهذا النموذج.

5- **النمط البريتوري:**

يشير إلى حالة تتميز بضعف الهياكل والمؤسسات السياسية فى الدولة، وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل، مما يتيح الفرصة للعسكريين بالتدخل السياسي.

العوامل السياسية وراء تدخل المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية، ترجع إلى:

- 1 **مشكلة الخلافة السياسية :**

أي طريقة انتقال السلطة من قائد إلى آخر، أي هل هناك طريقة تكفل اختيار قائد سياسي جديد أو تنحية قائد معين؟ .. ففى الدول الديمقراطية، يتم ذلك من خلال عملية سياسية حيث تتم من خلال انتخابات دورية، يمتلك فيها المواطن حرية الاختيار، أما فى دول العالم الثالث فلا يحدث ذلك حيث تكون الطريقة الوحيدة لتنحية الحاكم هى تدخل المؤسسة العسكرية.

- 2 الصراعات والانقسامات السياسية بين أفراد النخب الحاكمة:

- 3 التحلل التنظيمي لنظام الحزب الواحد:

تناقص هيبته وعجزه عن تحريك الجماهير وتعبئتها، وحتى المنظمات الجماهيرية التابعة له، أو المتحالفة معه، واتجاهه صوب القضاء على المعارضة، ولذلك يشكل التحلل وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن أن ضعف السلطة يعد دافعاً ومشجعاً للتدخل العسكري.

وهناك عدة حقائق لا يمكن تجاهلها :

(1) لا ينجح قادة التحول في معالجة هذه المسائل في كل الحالات، ففى بعض الحالات تنتقل الدولة إلى نظام حكم ديمقراطي، وفى حالات أخرى تنتقل إلى نظام حكم مطلق، وفى حالات أخرى تنتقل إلى حكم شبه ديمقراطي.

(2) كلما كان للجيش الدور الأبرز أثناء المرحلة الانتقالية، كان من الصعب معالجة العلاقات المدنية العسكرية. فأي تنازلات رسمية أو غير رسمية تقدمها القوى السياسية للجيش في المراحل الانتقالية ستؤثر بالسلب على قدرة هذه القوى على التفاوض بعد الانتقال.

(3) كلما كانت الحكومة موسعة وتحظى بقبول شعبي واسع، كانت المعالجة أقل صعوبة.

(4) تتأثر المهمة بالسلب أيضا إذا لم تفتح قنوات للحوار والتفاوض بين المدنيين والعسكريين وينتشر بالتبعية سوء فهم وعدم ثقة متبادلة.

(5) لا يُمنح الجيش مكانة مميزة في دساتير الدول التي شيدت انتقالا ناجحا، وكلما ارتفعت شعبية الحكومات المنتخبة كلما قلت الحاجة إلى استدعاء الجيش للحفاظ على الدولة، لهذا كانت تقوية مؤسسات الدولة وتدعيم الديمقراطية في غاية الأهمية.

إن محاولات تطبيق نموذج العلاقات المدنية العسكرية في الدول الراسخة ديمقراطيا، على دول العالم الثالث التي مازالت تخطو خطواتها الأولي في مسار طويل من التحول الديمقراطي هي في الحقيقة محاولات منزوعة من سياقها التاريخي ومحكومة بالفشل. حيث يعد خضوع العسكريين لقيادة مدنية ديمقراطية هي عملية معقدة، تتطلب الكثير من الجهد والمثابرة، عبر المساومات والحلول الوسط، وتغليب نظرية التوافق في العلاقة بين المدنيين والعسكريين، والعمل على إدخال حزمة من الإصلاحات الدستورية، وبناء المؤسسات الديمقراطية والوسيطة الفعالة وعلى رأسها الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وقيام مؤسسات التنشئة السياسية بدورها في نشر قيم التسامح وقبول الآخر.

في النهاية لابد أن تتولد قناعة لدي الأطراف المدنية والعسكرية على السواء، بأن المصالح العليا للأوطان تقتضي عدم الولوج في معارك صفرية وضرورة البدء في بناء معادلة جديدة يخرج منها الجميع فائزا، من خلال رؤية مشتركة تتمحور حول كيفية بناء مجتمع ناهض ومتطور.

والحقيقة فإن تنظيم هذة العلاقة تعد وبحق جوهرة التاج في عملية التحول الديمقراطي حيث في حال نجاحها تتمكن الدول من أن تقطع خطوات مهمة في عملية التحول مثلما حدث في البرازيل وأسبانيا، بينما في حال إخفاقها فإنها تشهد ردة وانتكاسة، والعودة إلي التسلطية التي كانت قائمة قبل البدء في عملية التحول الديمقراطي، مثل باكستان والسودان.

المحور الرابع

العلاقات المدنية– العسكرية في البلدان العربية بعد "الربيع العربي"

أثبتت العلاقة المدنية–العسكرية أهميتها المركزية للسياسة في العديد من البلدان العربية سواء تلك التي مرت في مرحلة انتقالية عام 2011 تحت وقع الثورات العربية، أو تلك التي لم تتأثر بموجة التغيير في تلك المرحلة. فقد أدت محاولة إعادة صياغة الأطر الدستورية ووضع ترتيبات سياسية جديدة في ظل الالتباس العميق في نمط العلاقات المدنية – العسكرية في تلك الدول، إلى حد تغيير أنظمة الحكم. وتأتي تلك التحولات أيضا استجابة لأزمة الدولة التي دامت مدة طويلة وأيضا التحولات الهيكلية للمجتمع، والتغيرات الكبيرة في الشؤون العسكرية العالمية والترتيبات الأمنية الجديدة التي سبقت الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي.

تعنى العلاقة المدنية–العسكرية في البلدان العربية أساسا بالمسائل التي تتمحور حول كيفية تنظيم واستخدام وسائل العنف التي تسيطر عليها الدولة، والطرف الذي قد يستخدم العنف ضده بصورة مشروعة. ولهذا السبب، فإن طبيعة وشكل التنظيمات العسكرية ترتبط بالتركيبة القائمة والتوازنات الداخلية وتوزيع رأس المال داخل دولها ومجتمعاتها. وبالتالي فقد كانت الثورات في البلدات العربية تمثل لحظة تفكك حاسمة في نظم الرقابة السياسية والإدارية والتي مكنت من إحداث تحولات كبيرة في العلاقات المدنية–العسكرية.

أفضت التغييرات الديموغرافية الكبرى في المجتمعات العربية على مدى العقود الأربعة الماضية إلى حدوث عملية تمدين واسعة ما أدى إلى تغيير طبيعة وحجم التحديات الأمنية وفرض شروط جديدة على الأجهزة الساهرة على تنفيذ القانون داخل الدولة.

كما تلاقت هذه التغييرات مع الثورة العالمية في الشؤون العسكرية خاصة مع بروز الأولوية العالمية في مكافحة الإرهاب وإصلاح القطاع الأمني منذ تسعينيات القرن الماضي. فكان لهذين الاتجاهين آثار تغييرية على الجيوش العربية، حيث تم تعديل السياق الذي تجري فيه علاقاتها مع السلطات والمجتمعات المدنية.

فمنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، أدت التحديات الجديدة في المنظومة الدولية إلى زيادات كبيرة في الميزانية والقوى العاملة الخاصة بقطاع الأمن الداخلي في معظم الدول العربية الأمر الذي يعكس الأهمية السياسية المتنامية لهذا القطاع. وفي نفس الوقت أدى الانخفاض النسبي في الحروب بين الدول منذ حرب الخليج العام 1991 وعملية التطبيع بين العرب وإسرائيل إلى التشكيك في غرض وفائدة القوات المسلحة العربية وسباق التسلح.

رغم أن معدلات إنفاق الدفاع الإجمالية لم تنخفض لدى الدول العربية كمجموعة، فقد تمت إعادة توجيه الجيوش بصورة متزايدة للتركيز على مهام حماية النظام وحفظ القانون والنظام الداخلي. غير أن تنظيم وتدريب وتسليح والعقيدة القتالية لهذه الجيوش باتت لا تتناسب مطلقا ومقتضيات التدخل في المناطق الحضرية الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية، كما اتضح ذلك جليا إبان المظاهرات الشعبية الضخمة في دول الربيع العربي.

مرت القوات المسلحة الوطنية في عدة دول العربية بتغييرات هيكلية، حيث تم إعادة تجهيز وتدريب وحدات مختارة للقيام بدورها الجديد. كما تسارعت وتيرة نمو القوات الخاصة المنفصلة بصورة متزايدة عن فروع الجيش التقليدية، منذ هجمات سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة وبروز عمليات مكافحة الإرهاب باعتبارها عنصرا مركزيا محددا في العلاقات مع الشركاء الأمنيين الغربيين ومقدمي التكنولوجيا والمساعدات العسكرية[1].

يتزامن ذلك مع توسع ملحوظ لعسكرة الشرطة وتوسيع قوى ومهام الدرك في كل الدول العربية تقريبا، ما يعكس تحولا كبيرا في قطاع الأمن الداخلي، من قوات الشرطة ذات النمط القديم والتي تعاني من نقص التمويل وضعف التدريب، نحو قوات التدخل السريع المتخصصة ووحدات مكافحة الإرهاب ذات التدريب النوعي في المدارس الخاصة للشرطة في الخارج.

يعمل هذا الاتجاه على تحويل بعض الجيوش العربية، ومعظم قطاعات الأمن الداخلي إلى هياكل ذات مستويين. فمن ناحية، تحظى وحدات النخبة، التي تشكل جزءا صغيرا من إجمالي القوى العاملة العسكرية، بأفضل الأسلحة والتدريب والرواتب والوضع المهني متأثرة بالثورة العالمية في الشؤون العسكرية الجارية منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث يتطلب ذلك التمكن من التكنولوجيات الجديدة، وتستلزم في نفس الوقت اعتماد عقائد وتكتيكات قتالية جديدة وأشكالا تنظيمية مرتبطة بها. ومن ناحية أخرى، بقي الجزء الأكبر من أفراد الجيش ووحدات الدروع والمدفعية والمشاة التقليدية على حالها وبحوزتها في كثير من الأحيان المعدات والأسلحة الثقيلة المتقادمة أو التي سحبت كليا من الخدمة.

[1] يزيد صايغ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية، https://carnegie-mec.org/2014/12/10/ar-pub-57466 10 ديسمبر 2014.

من هنا فإن وحدات المستوى الأول أي النخبة هي الأقرب بالضرورة إلى نظام الحكم التذي تساعد على الحفاظ عليه وبالتالي تتشارك بوجهة نظرها الطائفية أو الإقليمية أو الجهوية أو القبائلية أو العشائرية في صناعة القرار وتنظر الى الجماعات الأخرى داخل مجتمعاتها على انها تشكل تهديدا أمنيا للنظام السياسي بكل وحداته.

أما بالنسبة إلى المستوى الأدنى وهو الأكبر حجما بكثير، فإن الوظيفة العسكرية توفر لهم نظام رعاية في خضم التخفيضات الحادة في الخدمات الاجتماعية وتراجع خلق فرص العمل الممولة من قبل الدولة واتساع التفاوت في الدخل، كل ذلك رافق تراجع دور الدولة في القيام بمهامها.

وبينما تتلاقى اتجاهات التغير الديموغرافي بدرجة كبيرة مع تطور السياسات الأمنية في السنوات المقبلة، في مشهد اقتصاد سياسي يتسم بسياسات ليبرالية جديدة تزيد من تركيز الثروة وتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فإن التحولات التنظيمية والعقائدية ستؤدي إلى تأزيم الاصطفافات السياسية والتحالفات الاجتماعية التي دعمت العلاقات المدنية–العسكرية السابقة ما يفتح الطريق أمام أنواع جديدة من العلاقات.

من بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لا تزال الجزائر ولبنان والعراق والسلطة الفلسطينية والصومال والسودان تعيش في مرحلة الانتقال من النزاعات المسلحة بينما لا تزال موريتانيا تعيش تبعات الانقلاب العسكري الذي وقع فيها العام 2008. فقد تغيرت العلاقة بين الجهات العسكرية والمدنية الفاعلة في هذه البلدان، في ظل تآكل الأطر الدستورية وقواعد اللعبة المتفق عليها لتسيير أمور السياسة، والتراجع الحاد في العقد الاجتماعي[1].

لقد شجعت المعضلة الأمنية في البلدان العربية على ظهور الميليشيات والجماعات المسلحة القائمة على الطائفة أو العرق أو القبيلة أو المنطقة. وقد اتبعت بعض هذه الجماعات المسلحة غير الحكومية أشكالا بديلة لبناء الدولة، كما هو الحال مع حزب الله اللبناني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما تشكلت كيانات هجينة في سورية وليبيا والسودان واليمن "أوكلت" الحكومات قضايا الأمن المحلي والدفاع الوطني وحماية النظام ما أدى إلى تقويض الدولة المركزية وقواتها المسلحة.

[1] عبد المومن سي حمدي، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التغيرات الجديدة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص، 114.

1- الحالة الليبية:

في ليبيا، تم تشكيل الجيش من خلال اتجاهين رئيسين في السنوات العشرين التي سبقت انتفاضة العام 2011: التجنيد المكثف لأبناء القبائل والمناطق الموالية لزعيم البلاد العقيد معمر القذافي، وتهميش الجيش بعد فشله في الحروب الحدودية مع تشاد التي خاضها في ثمانينيات القرن الماضي وظهور الإسلاميين في صفوفه في أوائل التسعينيات. ولذا فقد انشطر الجيش وفقا لهذه الانقسامات ولم يعد موجودا بالفعل كقوة عملياتية واحدة في العام 2011، حيث تحملت الميليشيات الثورية المتطوعة وقوات حماية النظام، وخاصة الكتائب الأمنية التابعة للقذافي وبعض المرتزقة العبء الأكبر من القتال[1] .

منذ الإطاحة بنظام القذافي، عرقلت الذهنيات القبلية والإقليمية الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية لإعادة تأسيس جيش وطني. بدلا من ذلك، يتم توزيع السلطة القسرية مرة أخرى بين الهياكل العسكرية والأمنية الموازية القائمة على ائتلاف الميليشيات الثورية المختلفة من جانب والوحدات المتبقية من الجيش النظامي التي تعتبر على نطاق واسع ملجئ للموالين للنظام القديم. ولا تزال هشاشة الدولة الليبية تنعكس في الجيش الرسمي،، ما يشير إلى نتيجة تتضمن شكلا جديدا من القوات المسلحة الضعيفة داخل دولة هجينة على حد سواء، حيث يؤول مركز السلطة في إطار العلاقة المدنية-العسكرية من المستوى الوطني إلى المستوى الطائفي أو الإقليمي.

2- الحالة اليمنية:

[1] محمد فتح الله، خليط قبلي وعصابات وسلفيون. https://www.aljazeera.net/news/politics. 2019/12/27.

أظهر الجيش اليمني نمطا مشابها إلى حد كبير في تحديد تعيينات التجنيد والقيادة على أساس الانتماءات المناطقية والقبلية. غير أن الأمر المختلف أن الرئيس علي عبد الله صالح سمح قبل رحيله من منصبه في العام 2012، لشركائه ضمن ثلاثي النخبة الذي كان يشكل الحلف الحاكم في اليمن بالاحتفاظ بقطاعات منفصلة داخل الجيش. هذا ما أدى إلى شلل الحلف الحاكم أثناء انتفاضة العام 2011 بعد انهيار هذه الشراكة، حيث انحاز أعضاؤه إلى أطراف متناقضة[1].

وقد تم استنساخ نفس النمط المختل عندما تنافس لاعبو النخبة الرئيسيون أنفسهم إضافة إلى خليفة صالح الرئيس المؤقت منصور هادي، على الاحتفاظ بنفوذهم في سياق عملية إعادة هيكلة الجيش التي بدأت في العام 2013. وكانت النتيجة انهيار الجيش باعتباره هيكل موحد للقيادة في وجه لاعب جديد هو المتمردون الحوثيون، الذين استولوا على العاصمة والكثير من أنحاء البلاد صيف العام 2014. وقلبهم لهيكل السلطة في اليمن، من خلال الوصول الى صيغة للتعايش مع قادة الجيش المستقلين في بعض مناطق البلاد، فوضع بذلك الحوثيون العلاقة المدنية–العسكرية على مسار جديد.

مركزية العنف أدت في جميع هذه الحالات، لإزدياد أهمية التنظيمات العسكرية بكل أنواعها إن لم تصبح أساسية، باعتبارها جهات فاعلة، بالنسبة للدول الوطنية. وهذا بعكس النمط الذي تأسس في عهد الزعماء السلطويين مثل صدام حسين وحسني مبارك وحافظ وبشار الأسد وسواهم، الذين أكدوا هيمنتهم على القوات المسلحة باعتبارهم رؤساء مدنيين، أو تحولوا من عسكريين إلى مدنيين الأمر الذي أدى إلى تهميش المؤسسة العسكرية سياسيا.

وبدورها، قد تنتعش الصراعات الفئوية في صفوف المؤسسة العسكرية من جديد، عندما تصبح مرة أخرى طرفا سياسيا فاعلا ومركزيا، سواء على مستوى الدول الوحدوية أو على مستوى الجماعات ما دون الدولة آلتي تدير شؤونها باستقلالية نسبية، ما قد يؤدي بدوره إلى عودة نمط اقتتال الأخوة في داخل العديد من الجيوش العربية .

3- الحالة المصرية:

[1] صالح والرقص على رؤوس الثعابين، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41026460 2017/12/03.

أكدت القوات المسلحة المصرية، التي طالما اعتبر البعض أنها تحكم مصر بصورة فعلية هيمنتها الرسمية على الدولة المصرية منذ فبراير 2011، عندما نقل الرئيس السابق حسني مبارك صلاحياته لها. أقر الجيش بشرعية الثورة ، لكنه تسلم السلطة من مبارك، حسب وتصرف غير دستوري، ينبىء عن طبيعة العلاقة بين السلطة والجيش في مصر[1].

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة مترددا في أن يحكم، ولكنه بالمقابل لم يكن راغبا في تمكين الحكومة المدنية الانتقالية التي عينها، وأثبت عجزه بصورة فاضحة في تعامله مع العملية السياسية والانتعاش الاقتصادي وإصلاح جهاز الدولة. وبعد أن فقد مأواه المحمي والبعيد عن السياسية نسبيا في ظل مبارك، سعى المجلس العسكري إلى إعادة إنتاج استقلاله القانوني والمؤسسي عن الرقابة المدنية عبر إضفاء طابع رسمي عليه من خلال اصدار سلسلة من التعديلات والبنود الدستورية بين عامي 2011–2014.

أدت الإطاحة بالرئيس محمد مرسي عبر إنقلاب عسكري يوم 3 جويلية 2013، وهو أول رئيس مدني يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس الجمهورية في العام 1952، إلى استكمال هيمنة الجيش على الدولة المصرية. ومنذ ذلك الحين، انتقلت" جمهورية الضباط"، التي تطورت في عهد مبارك واستوطنت أجزاء كبيرة من الإدارات المدنية في الدولة والحكم المحلي والمخابرات العامة وقوات الأمن المركزي والشركات التجارية المملوكة للدولة، إلى الواجهة وتوسعت أكثر[2].

وقد عين السيسي كبار الضباط في وظائف إضافية، مثل منصب أمين عام البرلمان ومنح صلاحيات جديدة شاملة للقوات المسلحة في مجال الأمن الداخلي وتنفيذ القانون. وفي ظل غياب برلمان منتخب ومجلس شيوخ، وبعد غياب التوازن النسبي للسلطات في نظام مبارك وحل أكبر حزبين سياسيين في البلاد، الإخوان المسلمون والحزب والوطني الديمقراطي.

ففي الحالة المصر فالأولوية في تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب وظهور حكومة وحدة وطنية موسعة تقود مرحلة التحول الديمقراطي وتكون قادرة على معالجة المسألة في مدى زمني قد

[1] هاني سليمان "**العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**"، قطر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 52.53.

[2] الإنقلاب العسكري في مصر ضد مرسي، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/12/

يمتد لسنوات بالنظر إلى الأدوار السياسية والاقتصادية التي أصبحت تقوم بها المؤسسة العسكرية لذلك أضحت مصر دكتاتورية عسكرية واضحة.

4- الحالة التونسية:

شكلت تونس حالة منفصلة بين بلدان الربيع العربي على صعيد الاستقرار والتقدم النسبي في عملية الانتقال الديمقراطي، ولكنها مرت أيضا بتحول في علاقاتها المدنية-العسكرية منذ أن ساعد الجيش في الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي. وقد تحاشى الجيش القيام بدور سياسي صريح بعد الإطاحة بالرئيس بن علي، وعمل بدل ذلك على نقل السلطة إلى هيئات مدنية مؤقتة تولت المسؤولية الكاملة عن إدارة العملية الانتقالية. ويرجع حياد كبار ضباط الجيش إلى العقيدة الجمهورية القوية التي تقضي بالخضوع الى السلطات المدنية الشرعية[1].

هذا لم يمنع أن يكون للجيش رأي أكبر، وإن كان استشاريا، في سياسات الحكومة في المجالات التي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي، مثل التجارة الخارجية والتعليم. وفي ظل الصراعات السياسية والإيديولوجية الجارية في المجتمع، فقد انتهت حقبة تهميش الجيش كلية وعزله والتي استمرت لعقود طويلة .

لقد اكتسب الجيش التونسي بالفعل أهمية كبرى مع اقتراب التهديدات الجديدة. فقد أدّت مواجهة التدفقات غير المشروعة للاجئين والأسلحة من ليبيا وانشار الجماعات افسلامية المسلحة على الحدود مع الجزائر إلى حدوث تقارب غير مألوف مع وزارة الداخلية، والتي لعبت الدور الرئيس في مراقبة الجيش قبل العام 2011. ويتزامن ذلك مع تحول كبير في المشهد السياسي في تونس: إذ تفوق حزب نداء تونس على حزب النهضة الإسلامي في الانتخابات العامة التي جرت في أكتوبر 2014 ويمثل نداء تونس ائتلافا هشا يضم القوى السياسية العلمانية واليسارية المختلفة والشخصيات المرتبطة بحقبة حكم بن علي. وقد خسر مرشح النهضة المفضل للرئاسة أمام رئيس حزب نداء تونس والموالي السابق لبن علي، الباجي قائد السبسي. ولا يزال من المستبعد أن يضطلع الجيش بدور

سياسي علني، ولكنه قد يصبح عنصر توازن بين المعسكرين المتنافسين، الجمهوري العلماني والإسلامي، على غرار ما يقوم به الجيش في لبنان.

[1] الإصلاحات المنشودة-تحديات الاستقرار في دول المغرب العربي، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/93/

5- الحالة الأردنية:

لعب سلك الضباط في الأردن، والذي يتعرض للضغط باستمرار بسبب تعميق السياسات الليبرالية الجديدة، دورا رئيسا في تشكيل المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لحركة الاحتجاج الشعبية التي طالبت النظام الملكي بإجراء إصلاحات حقيقية في 2010–2013.

في نهاية المطاف تم احتواء التحدي، ويرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن الضباط سعوا إلى تعديل الامتيازات أكثر من سعيهم إلى إحداث تغيير جوهري في العقد الاجتماعي أو الاقتصاد السياسي. غير أن ذلك أظهر إمكانية حدوث نشاط سياسي في الجيش ونشوب تصدع حرج ضمن نظام حكم راسخ ومستقر للغاية. في المقابل، كشف فشل التحول الديمقراطي في مصر أو في الجزائر قبل عقدين، أن الشروط الاجتماعية اللازمة لدعم تحول العلاقات المدنية–العسكرية، مثل صعود برجوازية قوية جديدة مستقلة عن الدولة ضمن بيئة ليبرالية جديدة في تركيا في العام 2002، ليست متوفرة حتى الآن في معظم الدول العربية.

التحدي الذي تواجهه الدولة العربية كبير، حتى في الأماكن التي لا تعاني فيها الدولة من أزمة مباشرة أو واضحة، فالشعوب العربية اليوم هي تقريبا ثلاثة أضعاف حجمها في الفترة بين 1950 و1970 وأكثر من ضعف ما كانت عليه في عامي 1973 و1974 في بداية التوسع الهائل الممول من النفط في القطاع الحكومي، بما في ذلك القوات المسلحة، حيث أصبحت كل جوانب المجتمع والادارات والاقتصاد أكثر تنوعا وتعقيدا. وقد أصبحت العلاقات المدنية–العسكرية التي كانت قابلة للبقاء في السابق أصبحت اليوم أقل استدامة، في حين هناك اتجاه نحو بناء جيوش جديدة متخصصة في تقنيات ضبط السكان والسيطرة عليهم في تشعب داخل الجيش يتوافق مع تشعبات متعددة ومتراكمة داخل المجتمعات.

الأمر المهم في كل هذا أن هذه الاتجاهات تميل للعمل ضد عملية الانتقال السلمي أو الديمقراطي، وليس لصالحها، ما يجعل إحراز تقدم نحو السيطرة المدنية الديمقراطية على القوات

المسلحة مسألة أكثر صعوبة وبطيئة للغاية. وفي حال كان الدور السياسي للجيش بالتعاون مع الأنظمة السلطوية والنخب الاجتماعية والاقتصادية القوية علنيا أم لا، فإنه لن يستمد شرعيته أو

عدمها لدى الجمهور من مفاهيم سيادة القانون والتبعية للسلطة المدنية ودعم بناء الديمقراطية بل من الاعتقاد السائد بين القطاعات المجتمعية الهامة ان الجيش يحميها من القطاعات المنافسة التي يرون انها تروج لنظام اجتماعي بديل تعتبره تهديدا جوهريا لها. ولعل هذا هو الدرس المأساوي المستوحى من مصر والبحرين وسورية منذ العام 2011، ومع ذلك فإن الانتقال التدريجي نحو علاقة أكثر توازنا بين المدنيين والعسكريين في تونس، وحتى الصياغات المختلطة والمضطربة للعلاقة المدنية–العسكرية في اليمن وليبيا، يشير إلى مسارات أخرى محتملة[1].

ففي جميع الحالات المذكورة سابقا، لا يجب تقديم تنازلات تقنن سيطرة الجيش بالدساتير الجديدة كما يحتاج الأمر قيام القوى المدنية بإيجاد تحالف وطني واسع، ربما يكون في شكل حكومة وحدة وطنية موسعة. وهذه صيغة جربت في بعض الدول التي شهدت انقساما من نوع ما، بل تم تقنينها والتوافق عليها بين الفرقاء السياسيين في أول حكومة بعد أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا عام 1994.

هذه الحكومة الوطنية الموسعة تحقق عدة وظائف في التعامل مع التحديات المختلفة، إذ سيسهم الجميع في معالجة الإرث الثقيل للنظام القديم، وستشرف الحكومة على الاستحقاقات السياسية المختلفة كالانتخابات ووضع الدساتير. كما ستوفر بديلا وطنيا يعتمد عليه في قيادة البلاد، يتسم بأنه غير إقصائي وغير منفرد بحسم المسائل الجوهرية. كما يجب إدراك أنه لا يمكن حسم كل أبعاد العلاقات المدنية العسكرية ووضع الجيش في النظام الجديد مرة واحدة.

ففتح كل الملفات سيوتر العلاقات وقد يدفع الجيش إلى الانقلاب. رغم كل ما قيل حول تدخل الجيش في السياسة، إلا أنه مستحيل أن تكون الجيوش غير مسيسة بنسبة 100%، وإنما حتى في الدول الديمقراطية هناك مساحة شبه سياسية للجيوش، ولكن التحدي المطلوب علاجه هو تحريك الجيش نحو استخدام القنوات الشرعية للتأثير على عملية صنع القرار في الشؤون الأمنية والعسكرية

[1] عبد الفتاح ماضي، الجيوش والتحول الديمقراطي، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/4/10/

بـدلا مـن القنـوات غيـر الشـرعية كالانقلابـات العسـكرية أو التـأثير غيـر المباشـر عبـر الأحـزاب السياسـية الموالية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام.

المحور الخامس:

العلاقات المدنية– العسكرية في إفريقيا

واقع الديمقراطية في البلدان الإفريقية:

لا توجد الكثير من الدراسات العلمية، التي خصصت لدراسة سلوك الأنظمة العسكرية الأفريقية في مواجهة المشاكل المرتبطة بالديناميكية الديمقراطية الجارية في إفريقيا السوداء. فإذا كان هناك الكثير من الكتابات حول ظروف الوصول إلى السلطة وممارستها من طرف الجيش في إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه علينا أن نشير إلى أن عمليات التفكير من أجل وضع إطار نظري يسمح بالفهم الجيد، وتفسير وتوقع ردود فعل الجيوش الموجودة في السلطة إزاء الضرورات الديمقراطية التي تفرضها بيئة سوسيو–اجتماعية في حالة تحول سريع، لم تتعدى مرحلة المخاض.

يبدو أنه بالإمكان تفسير هذا العجز في عملية التنظير في مسألة حساسة كهاته، من خلال الحكم المسبق القديم والغربي القائم على فكرة أن إفريقيا السوداء لا يمكن أن تكون أرضا خصبة لتطور ورقي الديمقراطية الليبرالية في شكلها التمثيلي والتنافسي التقليدي. ووفقا لهذا المنظور فإن التجارب الديمقراطية الماضية والحالية في إفريقيا لا تعدو أن تكون سوى فضول بسيط من طرف الأفارقة، وأنه لا يستحق أن نخصص له تفكير علمي وجدي.

ففي سنة 1962 تحدث أرستيد زولبرغ Aristide Zolberg عن فكرة أنه من المستحيل تجنب عدم الاستقرار داخل المجتمعات الإفريقية. وبسنوات من قبل لاحظ هنتغنتون الدرجة الضعيفة من المأسسة التي كانت عليها السلطة في القارة السوداء. فبالنسبة لهنتغنتون فإن عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا يمكن أن يفسّر اللاتوازن الهيكلي بين درجة عالية من المشاركة السياسية ودرجة ضعيفة من مأسسة السلطة.

واعتبارا بذلك تكون المجتمعات الإفريقية هي مجتمعات Sociétés Prétoriennes مناقضة للمجتمعات المتحضّرة أو الممأسسة. فالمجتمع المتحضّر أو الممأسس يتميّز بأن غالبية الفاعلين السياسيين متفقون على إجراءات حل النزاعات المرتبطة بالحصول على الوظائف وتحديد السياسات. وعلى النقيض من ذلك يعرّف هنتغنتون LesSociétésPrétoriennes "كمجتمعات متميزة بتسييس

عـام للقـوى الاجتماعيـة و المؤسسـات". كمـا يؤكّـد أن " الـدول التـي تمتلـك جيـوش سياسـية تمتلـك كـذلك رجال دين سياسيين، وجامعات سياسية"[1].

يـتم هـذا التسـييس العـام فـي بيئـة تتميـز بغيـاب تـام لهيئـات الوسـاطة القـادرة علـى تنظـيم وإدارة النزاعـات بشـكل فعـال بـين مختلـف الجماعـات الاجتماعيـة، وقـد كتـب هينتينغتـون قـائلا: " كـل جماعـة توظّـف الوسـائل التـي تعكـس طبيعتهـا الخاصـة وقـدراتها. فالأثريـاء يسـتعملون الرشـوة، الطلبـة يعملـون علـى انـدلاع الفوضـى، العمـال ينظمـون الإضـرابات؛ والشـعب الصـغير يتظـاهر فـي الطرقـات والعسكريون يقومون بانقلابات عسكرية".

وهكـذا تتميـز Les Sociétés Prétoriennes بغيـاب المؤسسـات السياسـية الفعالـة القـادرة علـى الوسـاطة، علـى تهـذيب وضـبط الفعـل السياسـي لـدى الجماعـات الاجتماعيـة التـي تتصـارع بشـكل مباشـر. لقـد اهـتم كثيـرا دافيـد رابوبـورت David Rappoport مـن خـلال أطروحـة دكتـوراه سـنة 1960 المقدمـة فـي جامعـة بيركـلي فـي كاليفورنيـا، بمفهـوم l'Etat Prétorien فانطلاقـا مـن مفهـوم الدولـة المرتشـية الـذي قدمـه ماكيـافيلي، يعـرف David Rappoport مفهـوم l'Etat Prétorien كدولـة " والتـي فـي خلالهـا قلـيلا مـا يـتم الحـد مـن التطلّعـات الفرديـة بواسـطة السـلطة العامـة، وأيـن نجـد كـذلك دور السـلطة أي المـال والقـوة فـي أقصى حدوده ".

أمـا بالنسـبة لــ إدوارد جيبـون Edward Gibbon فـإن l'Etat Prétorien هـي نفسـها هاتـه " التـي تتأرجح بين الحدود القصوى للملكية المطلقة والديمقراطية المتوحشة ".

إن النقطـة المشـتركة بـين كـل هـؤلاء المنظـرين هـي عـدم الاسـتقرار السياسـي الهيكلـي لهـذا التنظـيم الاجتمـاعي. حيـث يعتقـدون أن عـدم الاسـتقرار هـذا لا يسـمح ببـروز ديمقراطيـة مسـتقرة ودائمـة. فمـن خـلال هـذا المـدخل والفهـم المحـرف، تـم إدراك إفريقيـا السـوداء وتـم تحليـل تطورهـا السياسـي مـن طـرف علـم السياسـة المهـيمن منـذ السـتينات. وهكـذا وبـالأمس فقـط، كـان ينظـر إلـى عمليـة "السـرقة العسكرية" للسلطة بواسطة الانقلابات، كظاهرة عادية في إفريقيا.

[1] الوقاية من العنف وبناء السلام. https://www.unicef.org/arabic/lifeskills/lifeskills_25517.html

وحاليا فإن المقاومة التي تبديها الحكومات العسكرية حيال المطالب الديمقراطية التي تعبر عنها بعض التنظيمات المدنية المقصاة من السلطة، يمكن أن تجد المقاومة تبريرها أو أكثر من ذلك تجد شرعيتها في هذا المفهوم La Conception Prétorienne للمجتمعات السياسية الإفريقية. بالفعل، فإن بعض الاستراتيجيات الهادفة إلى إعادة الأنظمة الشمولية حاليا في بعض دول إفريقيا السوداء من خلال بعض السلطات العسكرية التي تواجه صعوبات؛ أو التغيير التدريجي الذي تقوم به بعض العواصم الغربية من استبدال الخطاب البراغماتي بخطاب مناضل يدور حول الدفاع عن حقوق الإنسان وترقية الديمقراطية ودولة القانون في إفريقيا، كل هذا يوحي بمحاولة خفية لإعادة إحياء Les Thèses Prétoriennes التي سادت في فترة الستينات.

يبدو وبشكل عام أن استحالة تجنب عدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية الذي أكّد عليه زولباغ Zolberg قد أعطى الفرصة لميلاد مسلمة استحالة الديمقراطية الليبرالية في إفريقيا. غير أن هذا الموقف الإيديولوجي–الثقافي لا يستطيع أن يصمد أمام الموجات الديمقراطية التي تضرب بعنف الأنظمة العسكرية الشمولية. فمنذ 1989 واجهت أغلب الأنظمة العسكرية الإفريقية هجمات متكررة من قبل التنظيمات المدنية المعارضة التي تم استبعادها من السلطة والتي تطمح إلى مزيد من الحرية والعدالة والديمقراطية[1].

تترك لنا نظرة سريعة على المنظر الحالي انطباعا بوجود صورة متفاوتة لردود فعل العسكريين إزاء مطالب التحوّل الديمقراطي. ففي بعض الحالات لم يواجه العسكريون المد الديمقراطي بمقاومة شرسة؛ بل أنهم في بعض الحالات حاولوا استباق الأحداث بهدف ممارسة مراقبة أفضل على التحولات التي كانت جارية مثل حالة بوركينا فاسو في عهد النقيب كامباوري **Compaoré** Blaise وغانا في عهد جيري راولنغس Jerry Rawlings.

أما في الحالات الأخرى، وبعد مقاومة طويلة، فإن العسكريين الذين هزموا من طرف ضغط الشارع، فقد تخلوا عن مراقبة الوسائل الأساسية لسلطة الدولة لصالح حكومات مدنية جاءت كنتيجة لمجالس وطنية سيدة. وهو ما ساعد على تهميش هؤلاء العسكريين عندما فرضت الانتخابات كآلية للوصول إلى السلطة كحالة البنين في عهد الجنرال ماتيو كيريكو Kérékou Mathieu.

[1] امباي لو، إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات افريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 1998 ص.118.

وعلى هامش هذه التجارب أين تم قيادة التحول الديموقراطي إلى نهايته بالرغم من الهزات الكثيرة التي صاحبته، فإن الزائير والطوغو مثلا، تقدمان حالة الحكومات العسكرية التي لا تتردد في إعادة نظر كلية، وبشكل حاد ودموي، في عملية التحول غداة الآمال التي نتجت عن المؤتمرات الوطنية السيدة والتي قادتها نخب قللت من رغبة وإرادة السلطات العسكرية في البقاء في السلطة بكل الوسائل.

يبدو من البديهي، أنه في مواجهة تنوع كبير من التجارب الحالية في إفريقيا، من الضرورة التأسيس لإطار نظري يسمح بالاقتراب الجيد من فهم هاته الإشكاليات المرتبطة بالأنظمة العسكرية والتحول الديمقراطي في إفريقيا.

1- النظريات المتعلقة بنزع الطابع العسكري عن السلطة Démilitarisation :

بالرغم من الاختلافات التي يمكن أن نلاحظها في التحاليل والدراسات التي اهتمت بنزع الطابع العسكري عن السلطة، إلا أنها كلها تلتقي حول فكرة جوهرية هي أن: انسحاب الجيش من الساحة السياسية أصعب من انخراط العسكريين في السياسة. وفي هذا كتب فاينر Finer: " سواء كانت سلطتهم مباشرة أو غير مباشرة، فإنهم لا يستطيعون الانسحاب من السلطة، كما لا يستطيعون شرعنتها. فهم لا يستطيعون أن يذهبوا أو أن يبقوا ".

وانطلاقا من هذا الوضع الحرج، تبرز أهمية بعض الدراسات النظرية التي حاولت إيجاد إجابات للإشكالية المطروحة سابقا.

1-1- صمويل فاينر Samuel Finer : لاحظ فاينر مع بداية الستينات ما يلي:

" تنتج العودة إلى الثكنات. وهو ما أسميناه هنا نزع الطابع العسكري عن السلطة من خلال تراكم ثلاثة شروط هي:

1- تفكك الجماعة الأصلية التي قامت بالانقلاب.

2- تزايد وتعاظم الاختلاف في المصالح بين الجماعة القائدة والعسكريين الذين يوجدون على رأس القوات المقاتلة،

3- الصعوبات السياسية للنظام ".

وبعد عشرين سنة من ظهور كتابه The Man on horse-back قام فاينر بمتابعة تحليله حيث وسع من شروط انسحاب الجيش من الساحة السياسية من خلال اعتماده على التمييز الذي وضعه

فيما يخص "اختراق الجيش للحياة السياسية بواسطة الانقلاب : التمييز بين القابلية للتدخل و الفرصة للتدخل (الشروط المجتمعية)"، ومن أجل شرح جيّد لعودة العسكريين للثكنات، فقد حدد فاينر أربعة مصطلحات تحليلية هي:

أولا: يضع فاينر الزوج استعداد الجيش (للإنسحاب)/ الشروط المجتمعية التي تطالب بالانسحاب.

ثانيا: يضيف فاينر الزوج Motivations أي الأسباب التي تدفع بالعسكريين إلى تفضيل الانسحاب / الشروط الضرورية أو المسبقة، والتي من دونها لا يمكن أن يحدث الانسحاب بغض النظر عن توفر الرغبة لذلك.

انطلاقا من هذين الزوجين، يبني فاينر جدولا يبين من خلاله ماهي شروط انسحاب الجيش وعودته للثكنات:

جدول 1 / شروط الانسحاب العسكري من الحياة السياسية

	الإستعدادات	**الشروط المجتمعية**
Motivations	**1**- الاعتقاد في سمو المدني. **2**- تهديد ضد التجانس والتماسك. **3**- غياب الثقة في الذات.	1- تحديات داخلية. 2- عوامل خارجية.
الشروط الضرورية	**1**- إجماع داخلي على الانسحاب. **2**- حماية مناسبة لمصالح الكوربوراتية.	تنظيم مدني يتم تحويل السلطة إليه.

يقصد فاينر بـ "عودة العسكريين إلى ثكناتهم" أساسا شيئين هما: **المأسسة** l'Institutionnalisation و**التخلي عن السلطة** Abdication.

– **المأسسة:** وهي العملية التي من خلالها يكف الجيش تدريجيا من ممارسة الحكم بشكل مباشر ليتحول إلى قوة دعم للحكومة التي يبقى على رأسها عدد محدود من الضباط. ويصف فاينر **النظام العسكري الممأسس** كمل يلي:

" الجيش لا يحكم.بل يدعم ويساند الرجال أو الرجل الذي يحكم ... الجيش أو جزء من الجيش الذي قام بالانقلاب يضع رجاله في السلطة لكن الجيش يلعب دور المساند. من المفروض أن هذا الدور هو نفسه الذي يلعبه الجيش في ظل النظام المدني. إن حقيقة مثل هذا النظام هو انعدام المجلس العسكري الأعلى أو الحكومة العسكرية: وبالمقابل هناك رئيس الذي تزعم في السابق الانقلاب أو خليفة له يتم اختياره من طرف الجيش (حالة الجزائر، مصر والعراق) حيث يكون هذا الرئيس محاطا بحكومة مدنية في جانب كبير منها أو بشكل كلي، وفي أغلب الحالات بمساهمة حزب (أحزاب وبرلمان) ".

لقد كانت مأسسة النظم العسكرية هي القاعدة دائما في إفريقيا السوداء. ففي الزائير الكونغو الطوغو، بوروندي، رواندا، مالي، البنين وغيرها، حاولت زمر عسكرية بعد استيلائها على الدولة بواسطة القوة توسيع القاعدة الاجتماعية لنظمها من خلال خلق تنظيمات في شكل أحزاب أحادية تسمّى "أحزاب جماهيرية"[1].

لجأت من جهة أخرى هاته الزمر العسكرية، وبهدف إخفاء الطابع التسلطي أو الديكتاتوري لهاته النظم عن الرأي العام العالمي، إلى وضع برلمانات أحادية بهدف الحصول على شيء يشبه الديموقراطية. حيث بقي العسكريون في كل هذه الحالات هم الذين يحددون قواعد اللعبة السياسية. غير أن الاختلاف الوحيد بين مثل هذه النظم يكمن في درجة التأثير التي يتم التنازل عنها لصالح هذه البرلمانات والأحزاب.

– **التخلي عن السلطة:** الذي يعرفه فاينر على أنه الانسحاب الكلي للجيش من الساحة السياسية وقد شكّل دائما ظاهرة استثنائية في إفريقيا. بالفعل فقد بينت التجارب أن هناك القليل من الحكومات

[1] العلاقات المدنية العسكرية:دورالمؤسسة العسكرية فى المرحلة الإنتقالية فى بوركينافاسو.

https://democraticac.de/?p=26247#_ftn6 . 11/02/2020

العسكرية التي تختار هذه الطريقة في إفريقيا؛ فيمكن أن نشير إلى حالتي الجيش الغاني سنتي 1969 و1979 والجيش النيجيري سنة 1979.

تبرز الأوضاع الحالية لنا وبشكل واضح هذا العجز أو الرفض للتخلي عن السلطة في إفريقيا، باستناء حالة مالي بقيادة العقيد Ahmadou Toumani Toure dit ATT التي تعبر عن تخلّي عن السلطة.

فبغض النظر عن المد الديمقراطي الذي يهز أركان البناء الذي وضعته هذه الأنظمة العسكرية، فإن العسكريين المتواجدين في السلطة في إفريقيا لم يتخلوا عن السلطة بشكل حقيقي لصالح تنظيمات مدنية. لقد جاءت العودة إلى الثكنات في السنوات الأخيرة كنتيجة إما بسبب إقصاء سياسي للحكام العسكريين بواسطة مؤتمرات وطنية سيدة، أي في هذه الحالات إنقلابات مدنية حقيقية (حالة النيجر مثلا)، أو نتيجة هزيمة انتخابية، وهي الحالة هي الأكثر رواجا (البنين، الكونغو مدغشقر).

يمكن القول أن التوجه القديم نحو المأسسة ما زال حديث الساعة، ويكمن الفرق فقط في تغيّر بعض الآليات تحت الضربات المتتالية للمجتمعات المدنية الناشئة. فاليوم، لم يعد الأمر يتعلق بإنشاء أحزاب أحادية، حركات نسوية وشبانية من أجل حشد التأييد الشعبي ووضع شبه برلمانات لخلق سراب ديمقراطي.

تكمن الاستراتيجية الجديدة لأغلبية الحكومات العسكرية الإفريقية في محاولة تجريب شكل مأسسة جديد بواسطة تحوّل شخصي علامته الشرعية الديمقراطية التي يعطيها التأييد الشعبي من خلال الاستفتاء العام المباشر. يحاول رئيس الدولة العسكري أن يحل محل نفسه من خلال قبول المنافسة الانتخابية التعددية.

يبدو عموما، أن المأسسة بواسطة التحوّل الشخصي نتيجة منافسة انتخابية إلى حد ما شفّافة،هي التي تشكّل اليوم الهدف الاستراتيجي المركزي لغالبية الحكومات العسكرية الإفريقية الحالية. إن هذا المعطى مهم جدا عند الاقتراب من تحليل ظاهرة الأنظمة العسكرية والتحول الديمقراطي في إفريقيا[1].

[1] بيتر وانياندي، **الديمقراطية ودولة الحزب الواحد، الخبرة الإفريقية: الحكم والسياسة في إفريقيا**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة 2003 ص.152.

تـتلخص أفكـار فـاينر حـول Motivations وشـروط انسـحاب العسـكريين مـن السـاحة السياسـية في ما يلي:

أ- Motivations: يضـع فـاينر فـي هـذا الشـأن تمييـزا بـين "الاسـتعدادات للانسـحاب" وبـين "الشـروط المجتمعية Les Conditions Sociétales" التي تدفع باتجاه هذا الانسحاب.

<u>الاستعدادات</u>: و يمكن إجمالها في:

- انخـراط القـوات العسـكرية وقبولهـا بمـذهب سـمو المـدني علـى العسـكري، كمـا يبـرزه موقـف الجـيش الغاني مثلا بين سنوات 1966-1969.

- الإدراك والاعتقـاد بوجـود تهديـد ضـد تجـانس أو الفعاليـة القتاليـة للقـوات العسـكرية كحالـة البيـرو سـنة 1975.

- ضـياع الثقـة فـي الـذات نتيجـة الصـعوبات السياسـية: مثـل الجنـرال Acheampong فـي غانـا والـذي أبـدى علامـات الاضـطراب والخـوف بـين مـارس 1975 (عنـدما رفـض أجنـدة تهـدف للعـودة إلـى النظـام المـدني) وأكتـوبر 1976 (عنـدما أعلـن العـودة إلـى نظـام مـدني مـن دون سياسـة حزبيـة). ونحـو نهايـة 1978 وبعـد توقيفـات، إضـرابات، صـعوبات اقتصـادية متزايـدة وفشـل محاولـة تهدئـة الأوضـاع مـن خـلال عـزل الجنـرال Acheampong ، لـم يسـتطع القـادة العسـكريين الغـانيين تحمّـل الضـغوط لتبـدأ التحضـيرات لانتخابات في نوفمبر 1978[1].

- **الشـروط المجتمعيـة** Les Conditions Sociétales : يحـدد فـاينر فـي هـذا الصـدد تحـديات داخليـة وأخرى خارجية.

التحديات الداخلية: ويقصد بها المعارضة المتكررة لقطاعات منظمة من الشعب. مثل غانا بين 1972 و1979 وهي معارضة كانت مكونة من محامين، أطباء، أساتذة جامعيين الصيدليين، المهندسين والمحاسبين الذين كانوا منظمين من خلال Association Of Professional Bodies .

وقـدماء السياسـيين الـذين كـانوا منظمـين كـذلك مـن خـلال Peopple's Mouvement for Freedom and Justice. وفـي الكونغـو (معارضـة النقابـات)، وفـي مـالي (تعبئـة شـباب المـدارس والجامعـات) كمـا هـو الحال أيضا في كل من في الطوغو، الزائير والنيجر.

[1] نفس المرجع ص. 155.

كما يقصد فاينر بالتحديات الداخلية حركات المعارضة المسلحة المواجهة للأنظمة العسكرية على النمط الذي نراه في أمريكا اللاتينية. غير أنه لا يجب بين هذا المفهوم الأخير وبين الحروب الأهلية، باعتبار أنه قليل الانتشار في إفريقيا؛ ويبدو أن التمرّد العسكري للتوارق في مالي يدخل ضمن هذا الصنف. ويرى فاينر أيضا ضرورة توفر تنظيمات مدنية تكون فعّالة سياسيا ليتم تحويل السلطة إليها.

التحديات الخارجية: التي تجد مصدرها في تدخل خارجي (سقوط ديكتاتورية لمين دادة في أوغندا بتدخل من الجيش التنزاني)، أو في فشل في السياسة الخارجية وخاصة الهزيمة العسكرية فحرب المالوين قد سرعت بسقوط الديكتاتورية العسكرية في الأرجنتين، ونفس الشيء يقال عن سقوط نظام العقداء في اليونان نتيجة غزو تركيا لشمال قبرص، وكذلك الحال بالنسبة لحكومة يحي خان في باكستان والتي انهارت عقب هزيمتها أمام الهند سنة 1971.

يمكن أن تكون هذه التحديات الخارجية عبارة عن سلوك القوى الخارجية التي يمكن أن تسبّب سقوط نظام عسكري من خلال رفع دعمها له: كسقوط نظام سوموزا

Le Gouvernement Somoza في نيكاراغوا وكذلك حكومة فيتنام الجنوبية سنة 1975؛ ونفس الشيء بالنسبة للأمبراطور بوكاسا Bokassa عندما أصبحت فرنسا برئاسة فاليري جيسكار دي **ستان** Valéry Giscard d'Estaing* ضده.

ب- الشروط الضرورية لانسحاب العسكريين: وتتعلق كذلك بفضاء الاستعدادات للانسحاب وهي صنفين:

الشرط الأول: ضرورة مساهمة كل العناصر الفاعلة في الجيش في قرار الانسحاب وترك السلطة السياسية.

الشرط الثاني: ضرورة حماية مصالح العسكريين.

* هو سياسي فرنسي يمين الوسط الذي كان رئيسا للجمهورية الفرنسية من 1974 حتى 1981 .

تبرز دراسة فاينر تبرز بشكل واضح تشاؤمه من إمكانية انسحاب سياسي تقوم به المؤسسات العسكرية في إفريقيا. حيث يقدّم ثلاثة أسباب رئيسية لتفسير العوائق الموجودة عن طريق نزع الطابع العسكري والتي تدّعم النظرة الميكيافيلية للعسكري في نفس الوقت:

السبب الأول: الخطر الذي يشكّله وصول المعارضين السياسيين للسلطة وبالتالي الملاحقات والاضطهاد للعسكريين المنسحبين من السلطة.

السبب الثاني: إمكانية تغيير السياسات المعتمدة في ظل النظام العسكري.

السبب الثالث: الخوف من ضياع الامتيازات Les Privilèges التي كان يتمتع بها العسكريون في ظل حكومة مدنية.

2-1 روبرت بينكني Robert Pinkney :

بالنسبة إليه فإن قدرة العسكريين على تسليم السلطة للمدنيين بمجرد ما تسمح به الظروف يتوقف على أسباب انسحابهم من جهة، وحجم الصعوبات التي يتلقونها على طريقهم من جهة ثانية. فأسباب الانسحاب قد تكون إما سلبية أو إيجابية. فالأسباب الإيجابية هي الاعتقاد الصادق من طرف الحكومات العسكرية في فضائل الحكومة الديمقراطية وفي القدرة الكبيرة للمدنيين في إدارة الشؤون العامة. أما الأسباب السلبية فهي تتضمن الخوف من حدوث قطيعة في الصفوف العليا للجيش إذا تم ممارسة السلطة لفترات طويلة، والخوف من رؤية العسكريين يتورطون في مشاكل سياسية إلى درجة يفقدون معها نزاهتهم، ليصبحوا لا يختلفون في شيء مع المدنيين الذين حلوا مكانهم بواسطة الانقلاب. و في كلتا الحالتين قد تكون مناسبة ومشجّعة للقيام بانقلاب مضاد.

1- 3 روث فيرست Ruth First:

تشير كذلك بأن " الدخول في المجال السياسي أسهل من الانسحاب منه " بالنسبة للجيش. فهي ترى بأن ما يدفع الجيش لمغادرة السلطة هو خوفه من فقدان تجانسه المؤسساتي، فالسلطة بالنسبة لها تقسّم الجيش لا محالة.

1-4 كلود ولش Claude E. Welch* :

يؤكد على غرار كل من فاينر وفيرست على القطيعة في تجانس الجيش كعامل محدد لانسحاب العسكريين من السياسة. وبشكل أوسع، فإنه يشير إلى الشروط التي تسهل هذا الانسحاب من طرف الجيش، ويحدد لنا الطرق الثلاثة التي يتم بها ذلك وهي:

أ/- **شروط الانسحاب:** فيما يتعلق بالشروط فإن Claude E. Welch يشير أولا إلى شرط عام يتوقف عليه ثلاث شروط خاصة." بمجرد ما يتم التدخل العسكري، ينتج مباشرة الانسحاب الإرادي للقوى العسكرية من القيام بالرقابة السياسية المباشرة،شرط أن يبدو الانسحاب أنه يعظم المصلحة الكوربوراتية للجيش ".أي أن نزع الطابع العسكري عن النظام السياسي لا يمكن توقعه إلا إذا كان الجيش ينتظر من ورائه ربحا صافيا.

ولتحقيق الانسحاب العسكري يرى كلود ولش ضرورة اجتماع ثلاثة شروط خاصة هي :

1 تمزقات داخل الجيش، 2 أهداف محدودة نسبيا، 3 فرصة توفر مدنيين يتم تحويل السلطة إليهم. لكنهم يشبهون كثيرا في رؤاهم وسياساتهم وخصوصياتهم المجموعة العسكرية الحاكمة؛ هته الشروط الخاصة من شأنها تسهيل الانسحاب العسكري من الساحة السياسية.باختصار، فإن العودة إلى نظام مدني يتوقف على التفاعلات المعقّدة بين تماسك الزمر العسكرية الحاكمة،المدى الذي يضعونه لأهدافهم السياسية، والتوافق النسبي مع مجموعات الاستخلاف أي التي ستحل محل العسكريين".

ويحدد ولش ثلاثة طرق لانسحاب الجيش وعودته إلى الثكنات:

الطريقة الأولى: الانسحاب الذي يأتي كنتيجة لانشقاق داخل القوات العسكرية.

الطريقة الثانية: الانسحاب الذي يأتي نتيجة التحول الشخصي.

الطريقة الثالثة: الانسحاب الذي يأتي نتيجة عملية طويلة من إكساء الطابع المدني للسلطة Civilianisation .

* كانت روث فيرست ناشطة جنوب إفريقية مناهضة للفصل العنصري وباحثة. قتلت بقنبلة طرد موجهة خصيصًا إليها في موزمبيق، حيث كانت تعمل في المنفى من جنوب إفريقيا.

1-5 هانس وكولينس Hansen et Collins :

تم تحديد أربعة شروط موضوعية للانسحاب السياسي للجيش:" انسحاب الجيش مرتبط بوجود بعض الشروط المادية الموضوعية.

أولا، يجب أن يكون هناك قاعدة مقبولة لضمان أن الأفراد والإيديولوجيات السياسية التي سادت في النظام القديم لن يتم إعادة اعتمادها.

ثانيا، يجب أن يكون هناك قاعدة مقبولة للاعتقاد بأن الإدارة التي ستحل في السلطة لن تشكل عائقا أمام المصالح الكوربوراتية ومصالح إدارة الجيش.

ثالثا، يجب أن يكون هناك ضمان مقبول بأن مدبري الانقلاب، حياتهم وممتلكاتهم لن يتم تهديدها من طرف الإدارة الجديدة.

رابعا، سيكون الجيش بحاجة إلى التأكد من أنها ستقوم بانسحاب خالى من المخاطر، وأن لا يكون ضذها لا متابعات قضائية، ولا اضطهاد بعد إنسحابها من الساحة السياسية".

ويعتقد كل من هانس وكولينس بأنه إذا كانت هاته الشروط ضرورية فإنها غير كافية:

" إنها شروط مهمة يجب استيفائها، لكن هذا لا يعني أنه بمجرد استيفائها يصبح الانسحاب شيئا قائما. إن ما نقوله هو أن انسحاب الجيش غير متوقع في حالة عدم استيفاء هته الشروط. كما يجب التأكيد على أنه ليس بمجرد توفر هته الشروط فإننا سنضمن عدم حدوث انقلاب عسكري جديد "[1].

1-6 دار L.O.Dare :

يبدأ بالإشارة إلى أربعة عوامل إضافية والتي تشكل عوائق عن طريق نزع الطابع العسكري عن النظام السياسي:

- الخوف من انتشار الفوضى السياسية بعد رحيل الجيش.
- صورة عن الذات مبالغ فيها من طرف القوات العسكرية، والتي تترك لهم الاعتقاد بأنهم يشكلون أحسن العناصر الحكومية وأن جماعات أخرى لن يقدموا أحسن منهم بالنظر إلى مستواهم التنظيمي.
- الضغط السياسي الذي تمارسه القوى المناهضة للانسحاب وأولئك الذين يستفيدون من النظام العسكري حيث يطلبون من العسكريين البقاء في السلطة.
- التعطش للسلطة وجاذبية الأشياء التي نجنيها من السلطة السياسية.

[1] أحمد عبد ربه، الإتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ص.21.

تعتبر هذه العوامل إضافية باعتبار أنها تأتي في عمق العوائق الثلاثة التي عددها فاينر. غير أن دار يرفض أن يلعب دور رسول المصائب، كما يرفض القول بأن الانسحاب لن ينجح. لقد عمل على إحداث قطيعة مع تشاؤم فاينر، وقام باختبار الظروف التي في ظلّها يمكن أن ينجح الانسحاب والفرضيات وهي خمسة:

الاقتراح الأول: " عندما يعلن نظام عسكري عن برنامج انسحاب قصير إلى حد ما، فإن شرعيته تتجه باتجاه الزيادة " .

الاقتراح الثاني: " حيال علامات تدل على تمسك النظام العسكري بفكرة الانسحاب، فإن السياسيين يبعثرون طاقاتهم في تشكيل أحزاب سياسية والبحث عن دعم شعبي، بدل مهاجمة الإدارة العسكرية ". حالة مالي مع ATT.

الاقتراح الثالث: " عندما يعبّر الجيش بقوة عن تمسكه بخيار الانسحاب، فإن الجماعات المناهضة لهذا الانسحاب ستجد نفسها مجبرة على الصمت، والعكس صحيح ".

الاقتراح الرابع: " عندما تبدو قيادة الجيش مترددة فإن القوى المعارضة للانسحاب سوف تعبر عن موقفها على أمل أن يغيّر الجيش موقفه ويبقى في السلطة ".

الاقتراح الخامس: " إن الإدارة العسكرية التي يبدو أنها ناجحة في السياسة، تميل لأن تكون موضوعا لضغوطات أكبر من إدارة فاشلة ". حالة حكومة Babangida لمدة طويلة.

ينتج مما سبق أن نزع الطابع العسكري عن النظام السياسي هو ظاهرة جد معقدة وكثيرة الشروط. إن شرطية انسحاب الجيش من العملية السياسية تدور حول فكرتين محوريتين هما:

الفكرة الأولى: يجب حماية المصالح الكوربوراتية للجيش والمصالح الشخصية للحكام العسكريين من قبل الحكومة المدنية الجديدة.

الفكرة الثانية: يجب أن يكون هناك تماثل وتشابه في الرؤى والسياسات بين الحكومة العسكرية ومن يحل محلها[1].

[1] نفس المرجع السابقن ص. 24.

بمعنى آخر، فإن نجاح الانسحاب العسكري من السياسة يتطلب حل مسائل الأمن والاستمرارية الإيديولوجية من طرف الحكومة العسكرية مع الحكومة المدنية التي ستخلفها. فكل تنظيم مدني يريد أن يحل محل حكومة عسكرية، في ظل الظروف الحالية لإفريقيا، لا يجب أن يغيب عن نظره هاته الاعتبارات الحيوية إذا ما كان يريد عدم رهن نجاحه وحتى نجاح العملية الديموقراطية واستمراريتها. إن هذه المسألة لا تعد من قبيل النظرة الأخلاقية ولكنها عبارة عن واقعية سياسية.

2- بعض عناصر الصياغة النظرية:

يجمع هؤلاء الباحثين على أن حكومة عسكرية لا تقرر الانسحاب إلا إذا كان الانسحاب يبدو أنه يزيد من المصلحة الكوربوراتية للجيش. و يعني ذلك أن التحوّل من حكومة عسكرية لأخرى مدنية لا يكون ممكنا إلا إذا كان الجيش ينتظر من هذا التحول ربحا صافيا.

وبشكل عام، وبغض النظر عن خصوصيات كل حالة من حالات التحول، فإنها كلها تخضع لهاته القاعدة غير المعلنة. ونقصد بالربح الصافي ما يلي: أن العسكريين يعتبرون أنهم سيربحون أكثر مما سيخسرون لو غادروا السلطة السياسية، وعكس ذلك يرون أنهم سيخسرون أكثر مما سيربحون لو بقوا في السلطة السياسية.

إذن فموقف الجيش يتحدد دائما وفقا لمصالحهم. وعلى ذلك فإن درجة مقاومة العسكر لمطالب الدمقرطة الآتية من المجتمع المدني تبقى متغيّرا تابعا لدرجة وعي المدنيين الذين سيحلون في السلطة بهته المصالح.

قد يتعلق الأمر بمصالح مادية مثل الأجور، التجهيزات، التسلح، أو قد تكون مصالح لا مادية مثل صورة وشهرة القوات المسلحة، وشهرة القادة. فمثلا Le Capitaine Jerry Rawlings **L**e تدخل عسكريا في غانا سنة 1979 لاستعادة صورة المؤسسة العسكرية والتي تم طمسها قبل انسحاب هذه الأخيرة إلى الثكنات. وكذلك الجنرال Murtala Mohammed الذي قام بتنحية الجنرال Gowon من السلطة في جويلية 1975 لرفع وتحسين صورة الجيش النيجيري، قبل أن يضع مخططه للانسحاب من الساحة السياسية.

يعتبر هذا التمسك من طرف العسكريين بصورة جيدة للقوات المسلحة عامل ثابت في سلوكهم السياسي. وزيادة عن المصالح المادية واللا مادية التي تمت الإشارة إليها، يضاف إليها أن سلامة حياة وحرية الضبّاط المغادرين للسلطة تشكّل عاملا محددا لقرار الانسحاب.

يتحتم من هذا المنطلق على كل نظام مدني يحل محل العسكريين، ويطمح لأن يطول في السلطة، أن لا يكتفي فقط بالحفاظ على مصالح المؤسسة العسكرية بل وقد يحتّم عليه تعظيمها ولكن أن يمتنع عن اتخاذ أي قرار من شأنه أن يشوّه صورة الجيش أو أن يعرض للخطر حياة وممتلكات الضباط المنسحبين. فعودة العسكريين للسلطة في غانا في جانفي 1972،لا تفسر فقط بالتشدّد والخفض في الميزانية الذي أقرته حكومة Busia في جويلية 1971، ولكن أيضا بالتحويلات غير الحذرة التي تعرض لها بعض الضباط من الصف العالي، وهو ما تمت ترجمته من طرف العقيد Acheampong على أنه تعدّ على الاستقلال الذاتي المهني للقوات المسلّحة الغانية من طرف حكومة Busia .

إن الاستعادة العنيفة والدموية للسلطة من طرف الجنرال Eyadema في طوغو في فترة التسعينات تخضع كذلك لهذا المنطق. كما أن العمل على جعل الحياة السياسية في الزائير أكثر درامية وحدّة منذ العديد من السنوات، يدخل في نفس الدينامكية[1].

إذن فإن إشكالية التحوّل الديمقراطي في إفريقيا السوداء، تطرح بالنسبة للمؤسسة العسكرية وفق معياري التكاليف–الميزات Avantages-Coûts أي ماهي التكلفة بالنسبة للجيش من استمرار وجوده في السلطة ؟ ماهي تكلفة انسحاب محتمل تجاه الثكنات؟ ماهي الميزات التي يجنيها الجيش من بقائه في السلطة ؟ ماهي الميزات التي ستعطيها عملية الانسحاب ودمقرطة الحقل السياسي للمؤسسة العسكرية؟ البقاء أو الذهاب، ماهو الحل من بين الخيارين الذي من شأنه أن يعظّم مكاسب ومصالح الجيش؟

تسمح المواجهة بين الرهانات والمخاطر المرتبطة بعملية الانسحاب بتحديد أو توقع موقف الحكومات العسكرية حيال الديناميكية الديمقراطية الجارية في إفريقيا. ولكن وفي كل الحالات (سواء كان الأمر يتعلق بدمقرطة تقودها المؤسسة العسكرية أو تفرض عليها) فإن الجيش سيبحث قدر الإمكان عن تخفيض التكاليف وتعظيم الميزات لانسحابه من السلطة من خلال مجموعة إجراءات مسبقة[2].

---

[1] حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ص.57.

[2] أميرة عبد الحليم " ,**الحكم فى أفريقيا : من الأنقلابات العسكرية إلى التداول السلمى للسلطة" , مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**" مجلة الديمقراطية 2005/10/1 http://digital.ahram.org.eg

فعلى مستوى الكوربوراتية العسكرية، فإن الأمر يتعلق بالنسبة للزمرة الحاكمة من التأكد من أن "كل العناصر الفاعلة في صفوف القوات المسلحة يعملون لصالح قرار الانسحاب من السلطة وهو ما يساعد على تخفيض مخاطر عصيان قطاعات من الجيش المعارضة لقرار الانسحاب. ولأن الجنرال Murtala Mohammed لم يتأكد من دعم العناصر الفاعلة في الجيش لبرنامج الانسحاب في 1 أكتوبر 1975، قتل برصاصات الكولونيل Dimka خلال محاولة الانقلاب التي أجهضت في فيفري 1976.

فيما يتعلق بالحكومة المدنية التي تحل محل الجيش، فإننا نجد **استعدادا** أكثر لدى المؤسسة العسكرية لكي تترك السلطة لحكومة تتقاسم معها قيّم معيّنة ونفس طريقة النظر للأشياء وبهذا لا يمكن أن تطرح للجيش مشاكل فيما بعد. وهكذا، فإن المجلس الوطني للتحرير National de Conseil Libération بقيادة الجنرال Afrifa في غانا، قد ترك السلطة سنة 1969 لصالح Koffi Busia et au Progress Party (P.P) والذي كان يتقاسم مع المؤسسة العسكرية نفس الكراهية والعداء لـ نكروما Nkrumah et le C.P.P والرفض المطلق للاشتراكية.

حدث نفس الشيء في نيجيريا، فقد فاز Shehu Shagari ممثل اليمين المحافظ في الانتخابات التي جرت سنة 1979 ضد Obafemi Owolowo الذي كان يدعو خلال حملته الانتخابات لاعتماد الأطروحات الاشتراكية والتأكيد على إرادته في محاسبة العسكريين على طريقة تسييرهم، وهو ما أخاف حكومة الجنرال Obasanjo آنذاك[1].

تعد إشكالية الاستمرارية الإيديولوجية داخل النظام السياسي بين الحكومة العسكرية والحكومة المدنية التي تحل محلها، على درجة من الأهمية يمكن معها أن تتخطى في بعض الحالات الحواجز الإثنية. وبالفعل، فإذا كان في غانا كل من Afrifa و Koffi Busia كلاهما من قبيلة Ashanti فإن Jerry Rawlings من قبيلة Ewe أما Hilla Liman فهو من الشمال؛ إن هاته الظاهرة (حتمية الاستمرارية الإيديولوجية) نجدها أكثر وضوحا في حالة نيجيريا أين دعم le Yoruba Obasanjo le Fulani Shagari على حساب Le Yoruba Owolowo .

[1] حمدى عبدالرحمن حسن، "**العسكريون والحكم فى أفريقيا : مع التطبيق على نيجريا (1966– 1979)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص 19–20.

وفي حالة استحالة ضمان قواسم مشتركة بين الحكومة العسكرية والحكومة المدنية المؤهلة للوصول للسلطة، فإن هناك احتمالا كبيرا أن يعارض الجيش التحوّل الديموقراطي، مثلما كان عليه الحال في طوغو والزائير في سنوات 1992-1993، أو يعمل الجيش على ترويض هذه الحكومة من خلال استراتيجية تحول شخصي لرئيس الدولة العسكري، كما كان عليه الحال في بوركينافاسو وموريتانيا في نفس الفترة[1].

يمكن القول أنه لا يمكن أن تتم عملية الدمقرطة بطريقة مقنعة إلا إذا كانت الميزات المحصل عليها من الانسحاب أكبر من التكاليف الأولية للاستمرار في السلطة.

تطرح دائما عملية الاستيلاء على السلطة على كل العسكريين الذين يقومون بذلك مشكلة أمنهم وسلامتهم (تكاليف أخذ السلطة السياسية). فهي تفرض عليهم حذر مستمر من المؤمرات التي قد يدبرها قادة عسكريون آخرون على حسابهم.

يتوجب على هذا الأساس على النخبة العسكرية التي استولت على السلطة لغرض البقاء في السلطة أن تقمع بقوة وبشدة كل المتآمرين المحتملين في صفوف الجيش. فالتكلفة المحسوبة بحياة الضباط تكون في أغلب الحالات مرتفعة جدا بين صفوفهم. ففي نيجيريا مثلا، ومن بين 300 ضابط قتال كانوا في صفوف الجيش لحظة استيلائه على السلطة في جانفي 1966، تم إعدام 60 منهم من طرف زملائهم خلال انقلابات أو محاولات انقلاب بين 1966 و1975.

وبخلاف التكاليف العسكرية بالمعنى الضيق للكلمة، الناتجة عن دخول العسكر للساحة السياسية هناك تكاليف سياسية، اجتماعية، واقتصادية. وهي تلك التكاليف التي يتحملها المواطنون جراء السياسة التي تعتمدها الحكومة العسكرية. وهنا تطرح إشكالية أساسية هي: " قدرة الجيش على تسيير سياسة أمة في إطار عملية تطور اقتصادي سريع " و" تحويل البيئة السياسية La Transformation de l'Environnement Politique" إن الملاحظ هو أنه في الغالب فإن طريقة تسيير المؤسسة العسكرية للسياسات العامة تزيد من الصعوبات التي تواجهها الدولة.

تعتبر الحكومة العسكرية في غانا بقيادة Acheampong من أكبر الأمثلة على ما سبق ذكره: ست سنوات من النظام العسكري (1972-1978) أدخلت غانا في أزمة اقتصادية واجتماعية لم

[1] محمود أبو العينين، "**إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي " في مصر وإفريقيا: الجدور التاريخية للمشكلات الإريقية المعاصرة**، الهيئة المصرية للكتاب، 1996، ص.277.

تشهدها من قبل.إذن، يمكن أن تؤدى طريقة التسيير التي يتبعها العسكريون إلى خلق غضب وسخط حقيقي في صفوف الجسم السياسي. هذا السخط والرفض قد يترجم إلى أعمال مطالبة من كل الأشكال (إضرابات، مقاطعة، حملات إعلامية، مظاهرات طلابية،...) كما أن تعميم برامج التصحيح الهيكلي في السنوات الأخيرة قد أدّى إلى تأزيم الوضع أكثر فأكثر داخل القارة الإفريقية.

قد توظف في بعض الحالات التوترات الاجتماعية من طرف المؤسسة العسكرية الحاكمة كمؤشرات تسمح لها بتعديل سياساتها. لكن يمكن أن نشهد العكس تماما، وتلجأ الحكومات العسكرية إلى ممارسة قمع منقطع النظير ضد هاته الحركات الاجتماعية في ظل دولة مهدّمة عاجزة عن القيام بواجباتها الأساسية[1].

يبرز هنا الخطر أكثر فأكثر، والمتمثل في تردي الحالة الاجتماعية والمساس بالحريات يقود باتجاه رد فعل عام من الرفض والسخط في صفوف المدنيين، وهو رد فعل قد يتطور حتي يفضي إلى انفجار اجتماعي كما هو عليه الحال في الكثير من الدول الإفريقية. وهنا نقول: لقد تم تخطي عتبة التسامح لاستيلاء الجيش على السلطة من طرف المدنيين، وهي الحالة الأكثر ملائمة إما لانقلاب عسكري مضاد أو لاندلاع انقلاب مدني من خلال تنظيم مؤتمرات وطنية ذات سيادة، كما حدث في الكثير من الدول الإفريقية التي كانت تحكمها المؤسسة العسكرية.

تتزاوج إذن التكاليف العسكرية والتكاليف السياسية لتجعل من استيلاء العسكر على السلطة السياسية خطرا دائما على النخبة العسكرية الموجودة في هاته السلطة. ويتوقف حجم هذا الخطر على عمق التناقضات بين العسكريين أنفسهم وحدة مطالب التنظيمات المدنية المقصاة من السلطة. فكلما كان حجم الخطر كبيرا، كلما ظهرت الدمقرطة والانسحاب تجاه الثكنات كحلول قصوى لحماية مصالح الجيش.

– يكمن العامل التفسيري المركزي للتفاوتات في عملية التحوّل باتجاه الديمقراطية في بعض الدول بشكل مرض إلى حد ما بالرغم من وجود مقاومة قوية إلى حد ما كذلك لدى المؤسسة العسكرية (البنين، الكونغو، مدغشقر)، ولماذا في البعض الآخر تواجه صعوبات كبيرة (الزائير الطوغو

[1] مرجع سابق ، ص280–281.

جمهورية إفريقيا الوسطى) في قدرة النخب المدنية المؤيدة لعملية الدمقرطة على الفهم الجيد وبرزانة كبيرة، علاقة القوة بين الجيش والقوى الرافضة في لحظة معينة.

– تحدد رشادة تحليل علاقة القوة سلوك النخب المدنية والمواطنين والتي تعبئهم في مواجهة الحكومات العسكرية القائمة.

– يتوقف نجاح تجارب الدمقرطة في دول تحكمها مؤسسات عسكرية على التقييم الصحيح لعلاقة القوة بين المعارضة والحكومة العسكرية من جهة، وعلى قدرة المدنيين الراغبين لخلافة العسكر على إيجاد معادلة سياسية من شأنها طمأنة العسكريين فيما يتعلق بسلامتهم الجسدية وممتلكاتهم من جهة أخرى. ففي الدول التي انسحب فيها العسكريون من السلطة بعد أخذ و رد فإن النخب المدنية التي حلت محل الحكومات العسكرية قد عرفت، بطريقة أو بأخرى، كيف تُطمئن الضباط المنسحبين. وحالة البنين تبقى نموذجا في هذا الإطار، فالمؤتمر الوطني ذو السيادة لم يتحول لمحكمة شعبية ضد العسكريين، بل أكثر من ذلك فإن الرئيس Soglo قد عرف كيف يهدئ اللعبة السياسية ويربح السلم بعدما فاز بالانتخابات موافقا على عفو للجنرال Mathieu Kerekou.

وعموما، وبغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية التي تريد أن الجيش لا يمكنه أن يعارض بشكل شرعي الإرادة الشعبية، فإن الواقع الملموس والقاسي والذي يفرض نفسه على التحليل هو كما يلي: في كل عملية تحول ديمقراطي تتضمن القوات المسلحة، فإنه يجب على التنظيمات المدنية المعارضة أن لا يغيب عن نظرها أن الجيش يحتكر استخدام القوة، ووفقا لذلك فإنه لن يتردد في التدخل بعنف لمواجهة أية محاولة تريد إعادة النظر في النظام السوسيو–سياسي والذي يخدم مصالح هذا الجيش.

يتوجب على هذه التنظيمات المدنية أن تبقى مصممة بقوة على إرساء الديمقراطية ودولة القانون، لكن في نفس الوقت يتحتم عليها أن يكون لديها شيء من الامتناع الذاتي (أي معرفة أين لا يجب الذهاب بعيدا) وكثيرا من الإبداع والتصور (أي معرفة طمأنة العسكريين في الوقت المناسب)؛ ومن دون ذلك تصبح عملية التحول الديمقراطي معقدة، وتسبب تكاليف مرتفعة بل تكاليف لا يمكن تحملها (قتل للأرواح البشرية، فوضى اقتصادية، زيادة في الغضب الاجتماعي).

المحور السادس

العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر
وإشكالية الانتقال الديمقراطي

تتعد العوامل المساهمة في تشكيل العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر سواء كانت تاريخية أو سياسية أو إجتماعية، حيث أثرت المؤسسة العسكرية بشكل كبير على الحياة السياسية بحكم أنها قامت بدور تاريخي في مواجهة الإستعمار وتحقيق الإستقلال، وأيضا بسبب التركيبة البشرية للجيش والذي يضم مختلف الفئات الإجتماعية للشعب الجزائري[1].

لقد شكلت أحداث 8 ماي 1945 المنعرج الأساس في تاريخ المقاومة الجزائرية، أين أحرقت أوراق دعاة التفاوض والاندماج مع فرنسا، بعد استشهاد أكثر من 40000 شهيد في العديد من المدن الجزائرية. فبسبب تلك الأحداث زرعت بذرة العمل المسلح في أوساط الحركة الوطنية، فلقد تم عقد مؤتمر سري في فيفري 1947 بالعاصمة الجزائر ضم أعضاء حزب الشعب وحركة الانتصار والحريات الديمقراطية، تقرر من خلاله إنشاء تنظيم شبه عسكري هو المنظمة الخاصة أو المنظمة السرية، واستطاعت هذه المنظمة تحقيق إنجازات فيما يتعلق بمجال التجنيد والتدريب والتسلح، أي أنها هي من وضعت أسس التنظيم العسكري وكانت النواة الأولى لجيش التحرير الوطني.

من هنا بدأ أول صراع شهدته الجزائر بين المدني والعسكري، وهو ذلك الذي وقع بين جيل الآباء المؤسسين للحركة الوطنية، وجيل الفعل الثوري المباشر الأصغر منه سنا بقيادة الشباب وتحديدا مجموعة ال22*، حيث اتهم هذا الجيل، الجيل الأول بمهادنة الاستعمار الفرنسي وعدم قيامه بالقطيعة التي يفرضها الكفاح المسلح.

أثر هذا الصراع بين الجيلين بصورة واضحة في محتوى الفكرة السياسية الوطنية، إذ أدمج فيها الكثير من المقولات والشعارات التي أفرزها هذا الصراع، لتتحول إبان الثورة التحريرية وبعد الإستقلال وبقيت حتى يومنا هذا نفس الثقافة السياسية الوطنية.

---

[1] عبد الحق فكرون، **أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2013–2014، ص.147.

* نشبت أزمة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية حزب الشعب سابقا، وعرفت أوجها خلال مؤتمر الحزب الثاني في أفريل 1953 وبرز الصراع بين الجنة المركزية للحزب ورئيسه مصالي الحاج وأتباعه فسمي صراع المركزيين والمصاليين. ووقفت مجموعة المناضلين الذين كانوا يؤمنون بالحل العسكري لتحقيق الاستقلال على الحياد في هذا الصراع، وقرروا تجاوز الجمود الذي سببه هذا الصراع وعقدوا اجتماعا ضم 22 منهم، قرروا فيه التحضير لتفجير الثورة المسلحة في 1 نوفمبر 1954.

من تلك الشعارات: رفض زعامة الفرد، وتفضيل السياسة الجماعية، وأولوية الشعب عن النخبة. فقد وصلت معاداة النخبة إلى حدودها القصوى في أثناء ثورة التحرير في بعض الولايات[1].

ومن تجليات الصراع كذلك سيطرة العسكري على السياسي، وتحول المثقف إلى ما يشبه الكاتب التابع، ونبذ النقاش السياسي والفكري العلني لصالح التسويات الشخصية المبنية على موازين القوى المؤقتة. كل هذا كان من إفرازات المرحلة المؤسسة في تاريخ الوطنية الجزائرية تتعد العوامل التي ساهمت في تشكيل العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر سواء كانت تاريخية أو سياسية أو إجتماعية ويرجع التأثير الكبير للمؤسسة العسكرية لأنها قامت بدور تاريخي في مواجهة الإستعمار وتحقيق الإستقلال بالإضافة إلى دورها البارز في الحياة السياسية والإجتماعية الذي يعكس تركيبها الإجتماعي الذي يضم مختلف الفئات في أدائها لوظائفها.

العلاقات المدنية العسكرية من إندلاع الثورة إلى استقلال البلاد.

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة ميلاد للثورة المسلحة وجبهة التحرير الوطني التي وضعت إستراتيجية الدفاع العمل المسلح لنيل الاستقلال. فتم بذلك حصر كل القوى السياسية المختلفة ضد الاستعمار بغض النظر عن مواقفها السياسية وأفكارها الإيديولوجية وبذلك تدخل الأحزاب والهيئات الموجودة آنذاك في السلطة السياسية تحت إطار القيادة الجماعية[2].

وحمل نص الإتفاق إمضاء الأمانة العامة ووزع داخليا وخارجيا حيث أوضح للشعب الجزائري أن الوقت قد حان للشروع في الدفاع من أجل التحرير الوطني وأن جبهة التحرير الوطني تفتح أبوابها أمام كل المواطنين بدون تمييز لينظموا إلى صفوفها سواءا للعمل العسكري أو السياسي[3].

وتعتبر نشأة جبهة التحرير الوطني نشأة عسكرية بحكم انتماء مؤسسيها للمنظمة الخاصة مما جعلها حزبا وجيشا في نفس الوقت حيث جناحها السياسي والتنظيمي هو جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري هو جيش التحرير الوطني. وما تم ملاحظته خلال هاته الفترة توسيع ثورة التحرير من خلال هجومات الشمال القسنطيني وشموليتها.

---

[1] Benjamin stora, Messali Hadj : **Pionnier du nationalisme Algérien**, Paris, Éd. Hachette, 2004, p43.

[2] ابتسام بدري، **دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية، 2015-2016، ص.123.

[3] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر 2012، ص.161.

ويعتبر *مؤتمر الصومام* 1956/08/20 هو الذي نظم ثورة التحرير وأعطى لها بعد آخر وافرز معطيات جديدة تتصل بالعلاقة بين المدني والعسكري أثناء هذه المرحلة[1].

لقد عقد هذا الاجتماع بين زيغود يوسف من المنطقة الثانية وكريم بلقاسم من المنطقة الثالثة وعمران عمار من المنطقة الرابعة، العربي بن مهيدي من المنطقة الخامسة، عبان رمضان عن جبهة التحرير الوطني(الجزائر)، بن طوبال لخضر نائب زيغود يوسف (شارك في الاجتماع بصفة استثنائية في ظل غياب ممثلي المنطقة الأولى الاوراس– النمامشة)، في ظل غياب الوفد الخارجي رغم أنهم إستدعوا رسميا[2].

وبعد تحليل عميق للوضعية على المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية، حدد أهم النقاط:

* تنظيم جبهة وجيش التحرير الوطني على مستوى الوطن وقواعد سيرهما وضع مبدأين:

– أولوية السياسي على العسكري.

– أولوية الداخل على الخارج مع مبدأ القيادة الجماعية[3]، التي استمرت مدة مقبولة نسبيا إمتدت بضع سنوات كان روادها كل من ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد محمد خيضر، كريم بلقاسم، محمد بوضياف، ولو أن هذه المجموعة قد توسعت فيما بعد لكن سرعان ما برز التفرد بالسلطة وميل نحو الزعامة والتسلط والاستبداد في بعض الأحيان. 1956[4].

لقد تم التركيز على هذه المبادئ لتأثيرها الكبير على العلاقة ما بين العسكري والسياسي فلقد تم إبطال العمل بمبدأ أولوية العمل السياسي على العسكري التي تبناها رمضان عبان وعمل المؤتمرون على تبنيها وهذا بعد عشرة أشهر فقط من تطبقها ليتم بعد ذلك إغتيال عبان رمضان المدافع المتحمس عن هذا المبدأ حيث أكد على أن تكون للثورة قيادة سياسية أي أن يكون العسكري تحت جناح السياسي مما يوحي بوجود إختلاف بين العسكريين والسياسيين.

---

[1] عبد الحق فكرون، مرجع سابق، ص.148.

[2] الصادق عماري، **المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر– القاهرة 1954–1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، (الجزائر، دار القصبة للنشر،2004)، ص، ص.53،54.

[3] المرجع نفسه، ص.54.

[4] فكرون، مرجع سابق، ص، ص.148،149.

* أما المبدأ الثاني وهو أولوية الداخل على الخارج هاته الفكرة التي تبناها محمد بوضياف قبل انفجار الثورة وكان هدفه هو الاحتياط للقيادة في الداخل من إمكانية سيطرة الوفد الخارجي عليها وبهذا تستند الثورة لمن يعيشون في الداخل ولقد كرس هذا المبدأ عبان رمضان في مؤتمر الصومام 1956، وأدى هذا المبدأ إلى نشوب مشاكل عديدة منها:

– من خلال قراءتها لنتائج مؤتمر الصومام إستنتجت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر أن قيادة الثورة تتكون من شقين: شق يعيش في الداخل وشق يعيش في الخارج لذلك أرادت أن تفصل بين هاتين القيادتين ففكرت في إنشاء خط موريس الذي وافقت الحكومة الفرنسية على إقامته بعد ذلك.

– ومن المشاكل الناجمة كذلك عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج هو الاجتماع الذي جمع قادة الولايات في الداخل 1958/12/08 من أجل تكوين قيادة عسكرية موحدة ولقد تم تفسيرها من قبل الحكومة المؤقتة على أنها عمل إنفصالي عن القيادة في الخارج إلا أن الإجتماع لم يحقق نتائجه المرجوة وباء بالفشل.

– وفي أول يوم لإجتماع القاهرة شهر جويلية 1957 تم تعديل هذين المبدأين أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري[1] ليصبح هذان المبدآن على هذه الصيغة التالية لا لأولوية الداخل على الخارج ولا لأولوية السياسي على العسكري، حيث تم التأكيد على أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة.

* أما مبدأ القيادة الجماعية والذي يفهم منه عدم وجود قائد للثورة وزعيم لها يملك من الكفاءة والقدرة على النهوض بهذه المهمة من بين صفوفهم، بحيث كان لهم جميعا نفس المستوى الفكري والثقافي والوضع الاجتماعي، ورغم ذلك فإن هذه الفكرة لم تكن مستحسنة، إلا أن الظروف الخاصة التي مرت بها الثورة جعل مبدأ القيادة الجماعية هو البديل الوحيد والأنسب[2]. حيث كان كل قائد منطقة عسكرية يتصرف في منطقة حسب ما تمليه عليه الظروف الخاصة وهذا بسبب إتساع الرقعة الجغرافية للجزائر وعدم وجود وسائل الاتصالات السريعة مع بداية الثورة، وعليه فلقد عاشت الثورة

[1] المرجع نفسه، ص.53.

[2] المرجع نفسه، ص.75.

الجزائرية عدة خلافات بين قادتها خاصة بعد توسعها وبدأ يبرز التفرد بالسلطة وميل نحو الزعامة والتسلط والاستبداد في بعض الأحيان[1].

لقد سعى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 إلى وضع أسس تنظيمية للثورة حيث حاول إعادة رسم هرم القوة بشكل يصد تيار التفرد بسلطة القيادة ويقلل من الأحادية في توجيه الثورة فتتجنب مزالق التزعم والتسلط وتقطع الطريق أمام الراغبين في الاستبداد واحتكار القوة.

بعد اغتيال عبان رمضان أصبح عدد العسكريين في لجنة التنسيق والتنفيذ (التي أنشأت خلال مؤتمر الصومام لحل مشكل الإتصال بين الولايات وتعميق العمل الثوري حتى يحقق النتائج المرجوة) أكثر من عدد السياسيين بعد أن أبعد من عضوية هذه الأخيرة كل من يوسف بن خدة وسعد دحلب ما تم عنه فقدان الثقة في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت هيئة جامدة النشاط لها وهو ما عجل بتكوين الحكومة المؤقتة في 1958/09/19 وعليه وضعت فترة الكفاح المسلح والنضال السياسي معالم الدولة الجزائرية الحديثة، وساهمت بقدر كبير في فتح الحوار والمفاوضات.

لم يمض على تشكيل الحكومة المؤقتة أقل من شهرين حتى تعرضت لأول محاولة انقلابية 1958/11/19 قام بها مجموعة من العقداء، ثم عرفت أزمة سياسية ثانية عصفت بها كان ذلك في *جانفي* 1959 عندما استقال من تشكيلها وزير الخارجية الأمين دباغين، مما أدى إلى نشوب خلاف بين العسكريين بتخويلهم صلاحيات مطلقة لإصلاح أوضاع الثورة[2].

حيثيات هذا الخلاف تعود إلى ما حدث بين هيئة الأركان العامة وبين اللجنة الوزارية للحرب وكان السبب المباشر هو مطالبة قائد هيئة الأركان هواري بومدين آنذاك أن يكون عضوا في هذه اللجنة التي تتكون من الثلاثي عبد الحفيظ بوصوف، لخضر طوبال وكريم بلقاسم ولكنهم رفضوا ذلك، وعليه إمتد هذا الخلاف ليصبح على مستوى هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بصفة عامة.

بعد تفاقم الخلافات إستقال أعضاء هيئة الأركان يوم 15 جويلية1961، وبعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس بين 9 و27 اوت 1961 تكونت حكومة جديدة بقيادة بن يوسف بن خدة وتم التركيز على مسار المفاوضات وتأجيل موضوع الخلاف بين الطرفين[3].

---

[1] 60 سنة بعد رحيله: من إغتال عبان رمضان https://www.maghrebvoices.com/a/algeria-revolution/410215.html

[2] فكرون، مرجع سابق، ص.150.

[3] بن حمودة، مرجع سابق، ص.592.

وخلال إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس (ليبيا) من يوم 27 ماي إلى غاية 5 جوان 1962 كان هدفه الأساس هو المصادقة على برنامج جبهة التحرير الوطني وعلى إنتخاب المكتب السياسي الذي يسير الأمور حتى انعقاد المؤتمر، ولقد تم المصادقة عليه وسمي ببرنامج طرابلس تحت عنوان مشروع برنامج من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية[1]. إلا أنه ومرة أخرى حدث خلاف بين أعضائه، خاصة ما بين بن بلة وبن يوسف بن خدة حول موضوع الوكالات التي يجب أن تكون مكتوبة كما إشترط بن يوسف بن خدة وعارضه في هذا بن بلة ما نجم عنه ملاسنات بين الطرفين .

وعليه أصبح إستئناف أشغال الإجتماع أمر صعبا وبعد توقيف المجلس يوم 5 جوان 1962 بادر ضباط من جيش التحرير الوطني لعقد إجتماع ولكن سرعان ما توقف بعد ذلك. وبتنظيم إجتماع آخر بطرابلس يوم 7 جوان 1962 بحضور 28 عضوا بعد مغادرة رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك بن يوسف بن خدة[2].

وفي اجتماع آخر عقد بين الولايات في زمورة بالقرب من سطيف (الجزائر) يومي 24 و25 جوان 1962، تقرر أن النزاع بين الحكومة وهيئة الأركان العامة حطم مبادئ السلطة وأحدث فراغا كاملا وعليه فإنه تم إنشاء لجنة بين الولايات لتتبع الحالة والحفاظ على وحدة الأمة، ومن تداعياته إستقالة محمد خيضر من الحكومة المؤقتة يوم 28 جوان 1962 إلا أن بن يوسف بن خدة إستحسن نتائج الإجتماع وأصدر بيانات تندد بالنشاط الإجرامي الذي يقوم به ثلاثة أعضاء من هيئة الأركان وهم محمد بوخروبة وأحمد قايد، وعلي منجلي، وأعلن تخفيض رتبهم وأمر الضباط والجنود بعدم الإنصياع لأوامرهم.

وبعد إلتحاق هواري بومدين بمقر قيادة الأوراس إتهم الحكومة بتصفية جيش التحرير الوطني وإحلال القوة المحلية وهو ما إعتبره استعمار جديد آنذاك[3]. ورغم كل الخلافات التي دارت بين السياسيين والعسكريين خلال فترة الثورة التحريرية إلا أن العلاقة التي جمعت الجيش بالشعب كانت قائمة دائما على عدم تهميشه أوعزله عما يحصل من حوله، فلقد عمل الجيش على دمج المحافظين

[1] المرجع نفسه، ص.593.

[2] المرجع نفسه، ص.599.

[3] المرجع نفسه، ص. 601.

السياسيين وسيروا الدواوير والمشاتي بإستمرار، ويقيمون الاجتماعات العمومي ويخبرون الشعب بأعمال جيش التحرير الوطني ومشاريعه، وينقلون الأوامر والقرارات ويقدمون للجماهير التربية والمساعدات الطبية.

كما أن نفس المحافظين السياسيين يقومون بتنشيط الجمعيات الشعبية ويكملون آراء القاعدة واقتراحاتها ووصاياها، فينقلوها إلى مختلف مستويات جيش وجبهة التحرير الوطني والمعلوم أن ذوبان الجيش في الشعب لا يعني بالضرورة عدم وجود منظمة معدة للقيام بمختلف أنواع النشاط الوطني ففي أبسط الدواوير توجد الخلية الأساسية وهي جمعية الشعب التي لها إختصاصات واضحة وهي مسؤولة محليا عن تسيير شؤون المجموعة الديمقراطية كاملة وبحرية المبادرة والصلاحيات التي تعطى للمجلس البلدي وهكذا فإنها تشرف على إحصاء المجموعة، حيث تجمع الضرائب، وتسهر على الأمن الجماعي والفردي، وتعمل على تحسين ظروف الحياة العامة بالنسبة للشعب، ومن جهة أخرى فإن جمعية الشعب التي تشرف على القضاء والأمن تساهم في المعركة الوطنية بواسطة جمع الإشتراكات وإستغلال المعلومات وإستقبال عناصر جيش التحرير الوطني والتموين ومن جهة أخرى فإن جيش التحرير الوطني يسهر بواسطة مصالحه المختصة على حياة الشعب الإقتصادية والإجتماعية[1].

ومنه يمكن القول أن الصراع بين السياسي والعسكري بدا واضحا وجليا منذ السنوات الأولى لإندلاع الثورة التحريرية، ومع بداية عام 1959 بدأت السيطرة واضحة من قبل العسكريين حيث تحكموا في المجلس الوطني للثورة وأحكموا سيطرتهم على القيادة العامة لأركان الجيش، هذه القيادة التي إستحوذت على مقاليد السلطة والقوة والقرار وبذلك إنفرد العسكريون بالعمل السياسي والعسكري خاصة مع تعيين العقيد هواري بومدين على رأس قيادة الأركان واستحواذ الجيش على السلاح واحتكاكهم المباشر مع العدو مما مكنهم من الفصل في شتى الأمور والقضايا المطروحة خلال الثورة التحريرية[2].

[1] **وزارة الإعلام والثقافة (مديرية الإعلام)، من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي**، هذه النشرة أصدرتها بالاشتراك مع المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، إعادة الطبع وزارة الإعلام والثقافة لمديرية الإعلام، الجزائر الطباعة مركب الطباعة، 1979، ص، ص.47،48.

[2] فكرون، مرجع سابق، ص.151.

المحور السابع:

العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر من الإستقلال إلى الإنفتاح الديمقراطي

غداة إستقلال الجزائر أصبح الجيش هو سليل جيش التحرير الوطني حيث عمل على تنظيم صفوفه وراح يرتقي إلى درجة الجيوش النظامية العصرية[1]، ففي عام 1962 نجح مسؤولوا قيادة أركان جيش التحرير الوطني بزعامة هواري بومدين أن يتحالفوا مع الوجه السياسي البارز أحمد بن بلة في مواجهة الحكومة الجزائرية المؤقتة[2]، وعليه عين أحمد بن بلة عام 1963 على رأس الدولة الجزائرية المستقلة[3].

في تلك الحقبة كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية صعبة جدا، خاصة وان فرنسا تركت الخزينة الجزائرية خالية، بعد أن قامت بسلب كل ما فيها، ما توجب على الجناح الأقوى آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني النهوض بالدولة الجزائرية بإعتبار بناءها كانت بيد المؤسسة العسكرية المتحالفة مع الحزب الوحيد الحاكم .

وصول أحمد بن بلة إلى الحكم بدعم من العسكريين أحدث مجموعة من الخلافات سواء فيما يتعلق بتسيير الحزب أو إسناد المهام الوزارية والرقابية التشريعية والإحتكام إلى الدستور.

وبإعتماد الحزب الواحد كمبدأ دستوري جاءت أول ممارسة لحكم الحزب الواحد وتحديد مهامه بصورة جلية من خلال دستور 1963 وبذلك هيمن الحزب بصفة مطلقة على الدولة وعلى الحياة السياسية والعامة وفق ذلك خولت نصوص دستور 1963 تكريس شرعية الحكم من خلال تنظيمه للسلطات وتحديد النهج السياسي المتبع والنمط الحزبي المتبنى واخذ الدستور بهذا الصبغة الشرعية الرسمية[4].

---

[1] " الجيش الوطني الشعبي يعقد العزم أن تحيا الجزائر "، نشر في المشوار السياسي يوم 2011/10/31.

(2018/03/15)، في: https://www.djazairess.com/alseyassi/12007

[2] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية، ص.4.

[3] يحيى أبو زكريا، " الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة "،نشر الكترونيا في جويلية 2003، حقوق النشر الالكتروني محفوظة (2018/04/20) في: www.nashiri.net

[4] ابتسام بدري، دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص.131.

يتكون الدستور من 78 مادة حيث تناولت المادة رقم 8 تعريف الجيش وحددت وظيفته ورسمت نطاق دوره في الجزائر[1]. " الجيش الوطني جيش شعبي وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب"[2].

ووفقا للمادة 23 التي أكدت على أن: " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر وتوضح المادة 24 من دستور 1963 أن: " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتولي بعمل وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"[3]، وعليه يمكن القول أن الرئيس بن بلة قد تفطن إلى بداية تدخل الجيش في أعمال الحكومة وعليه عمل على إخضاع العسكري لأوامر السياسي من خلال نص المادة الثامنة.

في أكتوبر 1963 قرر الرئيس بن بلة إثر إنشقاق جيش أيت أحمد والعقيد محند أولحاج إستعمال كافة صلاحياته الواسعة بتجميد الدستور بعد أقل من شهر من بداية العمل به تطبيقا للمادة 59 التي تنص على أنه: في حالة وجود خطر وشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية إتخاذ تدابير استثنائية لحماية إستقلال الأمة[4] وأبقى على هذه الصلاحيات إلى غاية الإطاحة به.

في 3 جويلية 1964 وإثر إنشقاق العقيد شعباني تولى الرئيس الإشراف على الولايات وفي نفس الوقت يعلن عن تشكيل ميليشيات شعبية كهيئة عسكرية إلى جانب الشرطة والهيئات الوطنية للأمن كما قام بإبعاد ونفي بعض القادة سواء أولئك المنتمين للحزب أو السلطة التنفيذية. وعليه ورغم سيطرة بن بلة في فترة حكمه شكليا على الكثير من السلطات والمناصب فقد كان رئيسا للجمهورية وأمينا عاما للحزب ورئيسا للحكومة، ووزير للإقتصاد والمالية والإعلام والداخلية، كما أنه منح نفسه

[1] أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ص.135،136.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1963، (2018/03/16)، في:
https://www.el-mouradia-dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

[3] دستور 1963، المصدر نفسه.

[4] أحمد إسماعيل، مرجع **سابق**، ص.137.

صلاحيات واسعة بعد تعطيل العمل بالدستور[1]، إلا أن هذا لم يدم طويلا فقد تمكنت هذه المؤسسة العسكرية من الإطاحة بهذه الحكومة بواسطة التلويح بإستخدام قوة الجيش على حسم معركة السلطة

داخليا أو تسليم الحكم إلى العسكر وبالفعل فقد قام هواري بومدين بإنقلابه يوم 19 جوان 1965 والإطاحة بأول رئيس للجمهورية الجزائرية ليستخلف بهيئة بديلة لم يكن منصوص عليها في نصوص وقوانين الجمهورية[2].

أطلق هواري بومدين على عملية الإنقلاب مصطلح التصحيح الثوري وفق ما جاء في بيان 19 جوان 1965 الذي أعلن خبر تنحية الرئيس وتشكل مجلس الثورة[3]، الذي حل محل الرئيس على قمة السلطة وكان ذلك تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي وإنهاء الحكم الفردي المطلق[4].

العلاقات المدنية العسكرية في عهد الرئيس هواري بومدين

عرفت عهدة الرئيس هواري بومدين ترجيح قوة المؤسسة العسكرية وجمع بين رئاسة الدولة والحكومة والدفاع ومهام أخرى وتدريجيا أفرغ مجلس الثورة من كل معارضيه وأصبحت النخبة العسكرية لها الكلمة المسموعة بتغييب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الساحة السياسية إذ تم تحييدها ولم تقم بمهام القيادة السياسية للأمة بناءا على مشروع المجتمع الذي تبلور من خلال بيان أول نوفمبر والمواثيق التابعة حيث استحوذ مجلس الثورة بقيادة بومدين على السلطة[5]. وخلال هذه الفترة نجح بومدين في بناء مؤسسة عسكرية متينة أصبحت صاحبة الفصل في كل صغيرة وكبيرة بل يمكن القول أن النظام السياسي أصبح هو الجيش والجيش هو النظام السياسي حيث عمل كذلك على تقوية جهاز المخابرات العسكرية[6].

---

[1] نيفين مسعد، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سوريا- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، جويلية، ص.122.

[2] بدري، مرجع سابق، ص.134.

[3] مزيانة، مرجع سابق، ص.15.

[4] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010 ص.39.

[5] فكرون، مرجع سابق، ص ص.158،159.

[6] أبو زكريا، مرجع سابق، ص.35.

ولقد تميزت هذه المرحلة بالقوة والسيطرة وبناء الدولة بفرض كل شيء من القمة فبالرغم من تنظيم المؤسسات بأمر 10 جويلية 1965 جاء كمرحلة إنتقالية لوضع دستور البلاد وإنتخاب مجلس وطني يمثل الطبقة الشعبية فقد أثبت الواقع هيمنة الرئيس بومدين بصفة مطلقة على الجيش وحزب والدولة حينما جمع كل المناصب في يده فكان رئيس مجلس الثورة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع في نفس الوقت هذا ما دعم حكمه العسكري. وقد شرع بومدين في إعادة بناء الدولة من خلال ثلاثية الثورة الزراعية والثورة الثقافية والثورة الصناعية ومن جهة أخرى لم يقلص من حجم نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني بل إستمر هذا الحزب في التحكم في مفاصل الدولة وكان الأساس الذي بموجبه يعين الشخص في أي منصب سياسي أو عسكري هو إنتمائه إلى حزب جبهة التحرير الوطني[1].

ومع مرور السنوات بدأت الدولة تتقوى وتثبت وجودها مقارنة مع باقي التشكيلات الإجتماعية التي كانت تعاني من الضعف بحيث لم تستطع منافستها[2]، وبذلك حلت الشرعية الثورية منذ 1965 سواء كانت هذه الأحداث حركة تصحيحية أو انقلاب عسكري فإنها قد مهدت لبداية نظام جديد في الدولة الجزائرية.

وبإعداد دستور 1976 الذي يعتبر ثاني دستور بعد الاستقلال فقد تضمن الفصل السادس منه والذي جاء تحت عنوان " الجيش الوطني الشعبي " من إجمالي 198 مادة تناولت مادتين منهما تحديد دور الجيش الوطني الذي تمثل في القيام بأربع مهام رئيسية[3].

وفقا للمادة 82 فإنه: " تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير وردع الثورة، في المحافظة على إستقلال الوطن وسيادته، والقيام تأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجوفها القاري ومنطقتها الإقتصادية الخاصة بها ويساهم الجيش الوطني الشعبية بإعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشيد الاشتراكية"[4].

---

[1] أبو زكريا، مرجع سابق، ص.25.

[2] بدري، مرجع سابق، ص.135.

[3] أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص138.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر لعام 1976، (2018/04/23)، في:

https://www.el-mouradia-dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm

وأكـدت المـادة 83 مـن دسـتور 1976 علـى أن: " العنصـر الشـعبي عامـل حاسـم فـي الـدفاع الـوطني، والجـيش الـوطني الشـعبي هـو الجهـاز الـدائم للـدفاع، الـذي يتمحـور حولـه تنظـيم الـدفاع الـوطني ودعمـه[1] والملاحـظ فـي هـذا الدسـتور محاولـة تجنـب العموميـة التـي إتسـم بهـا دسـتور 1963 فيمـا يتعلـق بالجيش[2].

ومـن جانـب آخـر عنـدما إسـتحوذ مجلـس الثـورة بقيـادة بومـدين علـى السـلطة وجمـع هـذا الأخيـر حولـه ضـباط نظـاميين وأبعـد قـادة الولايـات وتخلـى عـن مهـام القيـادة والتكـوين والتـأطير والتعبئـة وأن النصـوص تأكـد أن الجزائـر دولـة ديمقراطيـة شـعبية تعمـل جاهـدة لبنـاء المجتمـع الاشـتراكي. ولكـن نظـرة فاحصـة إلـى الواقـع يقودنـا إلـى الإعتـراف بـأن الجزائـر كيـان غـامض ويعتبـر فيهـا حـزب جبهـة التحريـر الوطني مجرد غطاء تتستر به جماعات معينة لإضفاء طابع الشرعية على ما تقوم به من أعمال[3].

فعلـى سـبيل المثـال فـي عـام 1971 رخصـت الدولـة تأسـيس الجمعيـات التـي تحولـت إلـى منـابر يعبـر مـن خلالهـا الجزائريـون عـن توجهـاتهم الفكريـة وأطروحـاتهم السياسـية ومنظمـاتهم الاجتماعيـة وكـان تأسـيس هـذه الجمعيـات عبـارة عـن نقلـة نوعيـة تنظيميـة مهمـة فـي الحيـاة السياسـية للأفـراد والجماعـات فـي المجتمـع الجزائـري. وتعتبـر هـذه الإجـراءات بمثابـة سـند إجتمـاعي وإقتصـادي للنظـام السياسـي بطـرح بـرامج إقتصـادية وثقافيـة متعـددة لرفاهيـة الشـعب. وهـذا يفسـر إلـى حـد كبيـر هيمنـة النخبـة العسـكرية حيـث كـان حـزب جبهـة التحريـر الـوطني واجهـة لحكـم العسـكر، خـلال نظـام الحـزب الواحـد رغـم بـروز معارضـة ضـده كانـت ورائهـا شخصـيات تاريخيـة لهـا وزنهـا، ونشـأت الأحـزاب السـرية وسـط فئـات إجتماعيـة وسياسـية رافضـة لعمليـة إسـتمرار تجـاوز النسـق الثقـافي المتعـدد أمـام إصـرار النخـب السياسـية الحاكمـة على التمسك بصبغة أحادية الحزب وشمولية الدولة[4].

[1] دستور 1976، المصدر نفسه.

[2] أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص.159.

[3] فكرون، مرجع سابق، ص.159.

[4] ناجي، مرجع سابق، ص.42.

ويمكن القول أن هذه الحقبة إتسمت بتعميق الأحادية في النظام السياسي وتحكم الدولة في مختلف قطاعات الاقتصاد والسيطرة المطلقة على الريع النفطي، والوجود الشكلي للمؤسسات التي أضيفت إليها ما أطلق عليه إجتماعات إطارات الأمة السنوية التي أشرك فيها التكنوقراط في الإستشارات[1].

وعليه فإن فترة حكم هواري بومدين تعكس نظاما عسكريا واضحا، وتعد تطبيقا للبريتورية الأوتوقراطية[2]. وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين عام 1978 وإنقضاء فترة حكمه بسلبياتها وإيجابياتها حسم مجلس الثورة الصراع السياسي لصالح الشاذلي بن جديد بإعتباره الضابط الأقدم وأعلى رتبة عسكرية لرئاسة الجمهورية ولقد زكى حزب جبهة التحرير الوطني هذا الخيار وجاءت الإنتخابات الرئاسية في 07 فيفري 1979 لتؤكد فوز الشاذلي بن جديد كمرشح وحيد للرئاسة الجمهورية ب94,23% من أصوات الناخبين[3].

[1] مسعد، مرجع سابق، ص.86.

[2] أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص.177.

[3] بدري، مرجع سابق، ص.139.

المحور الثامن

العلاقات المدنية–العسكرية في الجزائر وتعثر عملية التحول الديمقراطي

تـزامن وصـول الشـاذلي بـن جديـد إلـى سـدة الحكـم مـع تصـاعد المطالـب الإجتماعيـة المتعلقـة بالسـكن والشـغل وتلبيـة الحاجـات الإسـتهلاكية فـي ظـل النـدرة الملحوظـة آنـذاك فضـلا عـن تصـاعد المطالـب الثقافيـة فـي منطقـة القبائـل بالأسـاس الداعيـة إلـى إعتمـاد اللغـة الأمازيغيـة[1]. مـن أجـل ذلـك كلـه عمـل الـرئيس الشـاذلي علـى إعـادة التـوازن بـين الجنـاح السياسـي والجنـاح العسـكري مـن خـلال سلسـلة مـن الإجراءات من بينها:

1- تقويـة حـزب جبهـة التحريـر الـوطني الـذي أصـبح رئيسـا لـه وهـذا مـن أجـل إسـتخدامه فـي صـراعه ضـد مراكـز القـوى فـي الجـيش حيـث كـان يـدرك أنـه لا يمكـن السـيطرة علـى الحـزب دون السـيطرة علـى الجيش[2].

2- في إطار عمله حرص على ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الجبهة وهذا لخلق التوازن.

3- عمـل كـذلك علـى إدخـال تغييـرات هيكليـة علـى الجـيش حيـث قـام بإعـادة تنظيمـه علـى أسـاس فـرق عسكرية تقليدية وليس مناطق عسكرية كما كان في الماضي وهذا من أجل دعم مركزه في السلطة[3].

أمـا النخبـة السياسـية المتمثلـة فـي حـزب جبهـة التحريـر الـوطني فقـد بـدأت فـي اسـتعادة بعـض صـلاحياتها بـدءا مـن الـدورة الرابعـة للجنـة المركزيـة ديسـمبر 1980، حيـث أنشـأ الحـزب مـا يعـرف بمجـالس التنسـيق علـى مسـتوى البلـديات والولايـات تحـت مسـؤولية القسـمات والمحافظـات والتـي أعطيـت لها صلاحيات تقييم أداء المؤسسات الإجتماعية والثقافية.

وقـد أكـد ميثـاق 1986 مبـدأ الحـزب الواحـد، كمـا تعـرض الميثـاق لمسـألة المشـاركة السياسـية مـن خـلال مشـاركة الجمـاهير الشـعبية فـي تسـيير شـؤون الدولـة مـن خـلال المجـالس المنتخبـة إلا أنـه أشـار إلـى إبعـاد العناصـر التـي لا تتفـق مـع رؤيـة النظـام سـواءا فـي الجانـب السياسـي أو الإقتصـادي أو الثقافي أو الإجتماعي. ولكن كشفت التحولات التي أدت إلى تبني الإصلاحات إلى فقدان النظام

السياسـي لمصـداقيته وشـرعيته لـدى شـرائح المجتمـع المختلفـة حيـث أدى إلـى إدخـال الجزائـر فـي أزمة خانقة بدأت مع أحداث 5 اكتوبر 1988*.

---

[1] فكرون، مرجع سابق، ص ص.160،161.

[2] ناجي، مرجع سابق، ص.44.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 45.

* أحداث 5 أكتوبر 1988 هي أحداث شهدتها الجزائر، حيث خرج متظاهرون للشوارع في احتجاجات عارمة عمت الولايات الجزائرية، يوم 5 أكتوبر 1988 حيث تدخلت قوات الجيش لقمع المتظاهرين، وهذا الإجراء خلف حصيلة كارثية، حيث قتل في هذه الأحداث حسب إحصائيات رسمية 169 شخصاً، بينما يرتفع العدد لدى المعارضة إلى ما لا يقل عن 500 قتيل وآلاف الجرحى والمفقودين قسرا.

جاء عقد الثمانينات في القرن الماضي، لتشهد فيه قضية الديمقراطية موقع الصدارة في حوار المفكرين وإهتمامات المحللين السياسيين، خاصة في دول العالم الثالث وذلك بإعتبارها القضية الأساسية التي يتوقف عليها نجاح التنمية[1] وتعد التحولات التي مست النظام الدولي أنذاك كانت سببا رئيسا في إرساء معالم التغيير لدى العديد من دول العالم الثالث[2].

نهاية الحرب الباردة وسقوط حائط برلين وزوال الخطر الشيوعي على الغرب، أدى إلى خلق مناخ مناسب لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم العربي، والإهتمام بقضية الحرية وحقوق الإنسان، فقد كان لضغوط الفاعلين الدوليين أهمية كبيرة في الموجة الثالثة من الديمقراطية التي بدأت في الثمانينات بعد حدوث الموجتين الأولى والثانية، حيث لعب الإعلام الخارجي من فضائيات وصحافة دورا أساسيا في زعزعة الحكم التسلطي في العديد م بلدان العالم وتعزيز الثقة بالحركة المطالبة بالديمقراطية[3].

تعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول التي عصفت بها هذه الموجة الثالثة وإستطاعت أحداث 5 أكتوبر 1988 أن تخلق شرخا في بنية النظام السياسي الأحادي الذي بفضل هذه الأخيرة إنفتح على المجتمع وأصبح يؤمن بالديمقراطية.

لقد عجز النظام على الاستجابة للمطالب الشعبية المرفوعة في مظاهرات 5 أكتوبر، مما خلق قطيعة فعلية بين النظام والمجتمع لعدة أسباب.

1/- الأسباب الداخلية:

أ- **الأسباب السياسية:** إعتمدت الجزائر بعد الإستقلال في رسم معالم دولتها الحديثة والتي حددتها الثورة ومواثيقها كدولة قادرة على إستكمال مقومات السيادة الوطنية من جهة والإنطلاق في مشاريع

---

[1] مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر**، فترة 1989-1995، دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية في بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحلة-، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدواية، 2012- 2013، ص.9.

[2] أحمد عدنان كاظم، **أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث**، (بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016)، ص.123.

[3] قدوش فاطمة الزهراء، **الانتقال الديمقراطي في الجزائر وأثره على التنمية السياسية 1989-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، ص.69.

تنموية من جهة أخرى[1]، على أساس أن حزب جبهة التحرير الوطني هو رمز الشرعية السياسية، ما يؤكد على تغييب المجتمع عن كل الخيارات التي وقعت منذ 1962 فلم يبد موقفه حول نوعية السلطة السياسية ولا حول شكل الدولة، ومنه تسبب فشل السلطة السياسية في الوظيفة الإقتصادية وتخييبها لآمال المجتمع في تحقيق الرفاه أدى إلى إنهيار شرعيتها السياسية[2] وعدم جدوى وفعالية نظامها السياسي.

1- أزمة الشرعية: برزت بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ونتيجة الفراغ السياسي الذي كان ظهرت أزمة الشرعية كنتيجة لهذه التناقضات التي كانت كامنة وتبلورت أساسا في تيارات من خارج أجهزة النظام وتعمل بإستقلال عنه، فمباشرة بعد خلافة الشاذلي بن جديد لبومدين بدأت الاحتجاجات التي تعبر عن ميلاد قوى جديدة داخلية تنشط من خارج هياكل النظام السياسي والمطالبة بتعريب الإدارة والتعليم العالي.

وبعد ذلك إندلعت إضطرابات في منطقة القبائل وظهرت الحركة البربرية التي تطالب بالتمايز الثقافي واللغوي، ثم تلتها مظاهر ميلاد التيار الإسلامي، فكانت بذلك وفاة بومدين نقطة تحول في سياسات النظام الجزائري، حيث تأكدت سيطرة الجيش على مراكز القرار وظهر ذلك في إدارته لمسألة خلافة الرئيس بومدين، كما تأكدت عدم فعالية دور الحزب في الحياة السياسية[3] رغم محاولات النظام القيام بإصلاحات سياسية شملت الإدارة المركزية والمحلية والقوانين التي تنظمها بهدف تصحيح الإختلالات الموجودة داخل السلطة إلا أن الإختلالات الموجودة داخل السلطة كانت أكبر وأعمق.

2- أزمة فعالية النظام السياسي: بما أن نظم الحزب الواحد كما ذهب إلى ذلك صمويل هانتنغتون ربطت شرعيتها من حيث غطائها السياسي أو من حيث سلوكها بفعالية أدائها وإنجازاتها في الميدان الإجتماعي والإقتصادي، بمعنى أن هذه النظم في هذه التجارب صورت وجودها في تنظيمها للمجتمع

---

[1] لطيفة بن عاشور، **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي الميدان، علوم سياسية الشعب، علوم سياسية: تنظيم سياسي وإداري، 2013-2014، ص.17.

[2] أسمهان تمغارت، **إشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، 2001-2002، جامعة الجزائر 3، ص ص.211،212.

[3] محمد ضيف، ***التحول السياسي في الجزائر دراسة لتجربة الانتقال من نظام الحزب الواحد للتبعية السياسية***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، 1999، ص.91.

والإقتصاد، وقد أجمعت العديد من الدراسات أن نظام الحزب الواحد في الجزائر إرتبط بفعالية النظام السياسي من خلال القدرة التوزيعية للدولة للثروة من خلال إعتمادها على الريع النفطي كمورد سياسي، إلا أن الأزمة الإقتصادية الحادة إبتداءا من 1986 كشفت عن عجز كبير في ميزان مدفوعات الدولة تزايد بتراجع أسعار النفط حيث أثر هذا على كفاءة النظام السياسي[1].

3-إنقسام النخبة الحاكمة: كان هذا الإنقسام حول التعامل مع الأزمة وحول السياسة الاقتصادية للنظام وكذلك العمل السياسي الذي طبق في الميدان دون وجود مواثيق[2]. لقد برزت بعد وفاة الرئيس هواري بومدين عدة علاقات وصراعات بين مؤسسة الرئاسة مدعمة بالسلطة العسكرية وبين قادة حزب جبهة التحرير الوطني حول من يخلف الرئيس وأي اتجاه سوف تنتهجه البلاد، مما أدى إلى بروز أزمة حادة داخل السلطة السياسية[3].

ب- الأسباب الاقتصادية: إنخفاض أسعار البترول وتفاقم الوضع الإقتصادي الذي يؤكد أن الجزائر دولة ريعية فبعدما عاشت رفاهية من خلال إرتفاع أسعار البترول منذ بداية السبعينات إلى بداية الثمانينات بحيث بلغ سعر البرميل الواحد 34 دولار في 1980.

وعملت الدول المستهلكة للمحروقات على البحث عن سياسات جديدة لتنويع مصادر الطاقة فيها من أجل تقليل عبأ الأسعار المرتفعة للبترول إلى جانب بداية ظهور دول أخرى منتجة للبترول تنافس دول الأوبيك مما أدى إلى تغير وزن المنظمة في الثمانينات عنه في السبعينات. بالإضافة إلى عدم إتفاق سياسات الدول العضوة في المنظمة. وبإرتفاع العرض في السوق البترولي للدول غير العضوة في الأوبيك على حساب إنتاج دول المنظمة ما دفع هذه الأخيرة إلى رفع سقف إنتاجها لتفادي تقليص مداخلها الخارجية[4]، مما أدى إلى إنخفاض سعره إلى جانب ضعف القدرة الشرائية للمواطن مع زيادة إرتفاع أسعار المواد الأولية وتوقف الاستمارات وضعف الإنتاج الزراعي وتراجع مردودية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية[5]، لأنه وفي ظل إنخفاض أسعار البترول إنخفضت معه قيمة الدولار العملة الأساسية في المعاملات التجارية في ميدان المحروقات مما أدى إلى عجز فادح في ميزانية الدولة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص، ص.105،115.

[2] j-j. Lava nue, Algérie : ***la démocratie interdite***, paris – harmattan, Ed, 1993, p10.

[3] بن عاشور، مرجع **سابق**، ص.19.

[4] تمغارت، مرجع سابق، ص.208.

[5] قدوش، مرجع سابق، ص.57.

ج- الأسباب الاجتماعية: من بين الأسباب الإجتماعية التي مهدت لنشوب أحداث 5 اكتوبر1988 تعتبر الأسرة الجزائرية السبب الرئيس بسبب إهمالها وعدم إنسجامها مع باقي السياسات التنموية وكذلك فإن النخب في الجزائر المستقلة قد عانت من التهميش ولم تتمكن من أن تلعب الدور المنوط بها في تأطير وتطوير المجتمع خاصة النخب المثقفة وهو إخفاق آخر للجزائر المستقلة وقد عانت هذه الفئات من التهميش ونزوح مئات الآلاف منها من الأرياف إلى المدن من أجل العمل.

وعليه تكدست في المدن فئات إجتماعية متناقضة من حيث التركيبة والوضعية والأهداف والطموحات حيث أن الشباب آنذاك كان يشكل نسبة 75% من إجمالي السكان حيث أصبحوا يعيشون حالة إغتراب حادة وتوصلوا إلى أن المستقبل سيكون مظلما، حيث أن مستوى التعليم لدى الذين يعانون من البطالة أصبح أعلى منه لدى الذين يعملون، فالمواطنون من غير شهادات شكلوا 17,4% من العاطلين عن العمل و44,7% من العاملين[1].

ونتيجة ظهور الفوارق الاجتماعية وفشل الدولة في التجاوب مع مطالب المجتمع بالرغم من المجهود التنموي الذي بدل في السنوات السابقة إلا أن الجبهة الإجتماعية شهدت غليانا كبيرا ميزه التفاوت والتهميش وزادت حدته مع تسجيل الإضطرابات، ثم جاءت أحداث الربيع الأمازيغي التي كانت مطالبها ثقافية إجتماعية ثم أحداث قسنطينة التي أكدت على الإنفجار الذي سيحدث في القريب العاجل وهو ما وقع بالفعل في5 اكتوبر1988[2].

2/- الأسباب الخارجية:

أ- موجة التحول في الأنظمة الشيوعية الإشتراكية: شهدت الأوضاع الدولية منذ بداية الثمانينات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية خاصة بوادر النظام الدولي الجديد وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي.ولقد لعب الظرف الدولي دورا هاما حيث أدخل الرئيس السوفييتي ***ميخائيل غورباتشوف*** في إطار ***بريسترويكا*** إعادة الهيكلة والغلاسنوست (الشفافية) من تغيرات جذرية في الاتحاد السوفييتي وتطور الحركة الديمقراطية فيها التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية، مما أدى إلى إنتشار الإستبداد وتفشي الجمود الفكري والعجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطن[3].

[1] محمد ضيف، مرجع سابق، ص.117.

[2] فكرون، مرجع سابق، ص، ص.165- 168.

[3] بن عاشور، مرجع سابق، ص.26.

ب- المتغير الجيواستراتيجي: حيث ظهرت بجانب القوة العسكرية كعامل السيطرة قوة أخرى هي القوة الإقتصادية التي تفضل التنافس بدل الصراع وبفضل هذه القوة الثانية رجحت الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي إستعملت تدفق المعلومات بواسطة وسائل تكنولوجية تحمل أنماط ثقافية فنية إستهلاكية وخلقت ما يعرف بالسياسة العالمية عبر الأمواج والعولمة والأقمار الصناعية للتحول الديمقراطي[1].

ج- المتغيرات الإقليمية: تشمل هذه البيئة كل من النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي وكلاهما له تأثير خاص على الجزائر يحكم دورها وارتباطاتها العربية، وقد شهد النظام العربي وبعد فترة ليست بقصيرة دور الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة التي بدا نفوذها يتصاعد وتطرح بعض الصيغ بإتجاه التعددية وخاصة أن لبعض هذه الدول نفوذا أخذ يتصاعد ويؤثر على مجمل التفاعلات. وبإعتبار أن ثورة المعلومات والاتصالات تحجم من قدرة النظم التسلطية على إخفاء ممارساتها الاستبدادية.

كما تتيح للمواطنين الوقوف على ما يجري خارج حدود دولهم ومقارنة بأوضاعهم في ظل تنامي ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية ومنها منظمات عديدة معنية بقضية حقوق الإنسان[2]، ونجاحه في أداء مهامه كوسيلة للإتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات أوصل المجتمع إلى حالة من الإنسداد تسبب في إحداث سخط كبير خاصة قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة[3].

د- المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية الدولية: لقد عرفت الجزائر إبتداء من 1986 إنهيار كبيرا وإحتياطها من العملة وأصبحت خدمات الديون تمتص بنسبة كبيرة من مداخيل الصادرات حيث تجاوزت سنة 1986 نسبة 50% من الصادرات وقاربت 75% ابتداء من سنة 1988 أما الديون فبعدما كانت تبلغ حوالي 16 مليار سنة 1986 وكانت نسبة كبيرة منها ديون قصيرة الأجل خاصة بعد الضغوط المالية التي عرفتها الجزائر إبتداءا من 1986، والذي إنعكس مباشرة وبوضوح

---

[1] بن إعراب محمد، " التحول الديمقراطي في الجزائر 31 يناير 2009 "، مجلة أحلى منتدى Ahla Montada، في:
Benouarzeg.forumperso.com/t70-topic

[2] ناجي، مرجع سابق، ص ص.82،81.

[3] بن عاشور، مرجع سابق، ص.18.

علـى وتيـرة النمـو الإقتصـادي وتـأثيره علـى الإسـتقرار الإجتمـاعي وقـد زادت هـذه الأزمـة الإقتصـادية مـن حـدة مشـكلة الـديون لكـون القـروض ذات طبيعـة تجاريـة، وبالتـالي قصـيرة الأمـد ممـا جعلهـا تمـتص نسـبة كبيـرة مـن العائـدات لتسـديدها[1]. ومهمـا إختلفـت الأسـباب فـإن النتيجـة كانـت 5 اكتـوبر 1988 والـذي أرخ لتـدهور الوضـع الإقتصـادي والإجتمـاعي والسياسـي[2]. وأن الخطـاب الـذي ألقـاه رئـيس الجمهوريـة فـي نهايـة سـبتمبر 1988 يظهـر بشـكل واضـح الصـراع الجـاري بـين مختلـف الفئـات السياسـية فـي السـلطة[3] حيـث صـرح فيـه ووجـه النقـد إلـى جبهـة التحريـر الـوطني وبعـض كـوادر الدولـة الـذين لـم يتحملـوا مسؤولياتهم.

كمـا دعـا المـواطنين إلـى الـدفاع عـن أنفسـهم مـن خـلال تنظـيم أنفسـهم. وفـي 21 سـبتمبر 1988 اعتبـرت الصـحافة الوطنيـة خطـاب الـرئيس علـى أنـه مؤشـر جديـد لـه دلالتـه السياسـية العميقـة وبعـد إنتشـار إشـاعة تـدعو المـدنيين إلـى إضـراب عـام يـوم 5 أكتـوبر، وعليـه انطلقـت مظـاهرات[4] ومسـيرات يقودهـا تلاميـذ الثانويـات فـي بعـض شـوارع العاصـمة لتتحـول إلـى موجـات مـن التهـديم، الحـرق السـرقة للممتلكات العمومية وما لبثت أن توسعت رقعة الأحداث لكي تمس معظم أحياء العاصمة[5].

وتوسـعت المظـاهرات فـي اليـوم التـالي ولقـد إسـتهدف المحتجـون خصوصـا كـل مـا يرمـز للدولـة الجزائريـة مثـل المقـرات الحكوميـة والأمنيـة[6]، وبعـد إعـلان الحصـار العسـكري يـوم 6 أكتـوبر وبموجبهـا نـزل الجـيش الجزائـري إلـى العاصـمة بنـاءا علـى قـرار رئـيس الجمهوريـة وذلـك لأول مـرة منـذ 1965 ولهـذا يعتبر اللجوء إلى القوة القهرية للنظام يعكس ضعف قوته الإقناعية للمواطنين بالإنضباط[7].

---

[1] ضيف، مرجع سابق، ص.129.

[2] فكرون، مرجع سابق، ص.172.

[3] تمغارت، مرجع سابق، ص.221.

[4] صابر بليدي، " انتفاضة أكتوبر 1988: ربيع الجزائر ودوامة الفوضى "، الجمعة 2015/10/09، (2018/03/11) في: انتفاضة أكتوبر 1988– ربيع الجزائر ودوامة الفوضى/https://www.alarab.co.uk

[5] تمغارت، مرجع سابق، ص.222.

[6] " أكتوبر 1988 ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية "، موسوعة الجزيرة، 2018/1/9، في:

https://www.aljazeera.net/enogclopedia/events/15/5/2017.22:10.

[7] ناجي، مرجع سابق، ص.76.

وفي يوم 7 أكتوبر 1988 أعلن الرئيس الشاذلي فرض حظر التجوال ليلا في العاصمة وضواحيها وكلف الجنرال خالد نزار بالملف[1]. يوم 10 أكتوبر تكبدت الجزائر خسائر حددت ب189 قتيلا، 1442 جريحا، 1,61 مليار دينار جزائري خسائر مادية.

أحداث أكتوبر 1988 كان لها انعكاسات كثيرة على النظام السياسي بحيث مهدت لاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الطريق لظهور سياسة جديدة فلقد جرى التغيير على مستوى النخبة الحاكمة حيث تم في يوم 29 أكتوبر إزاحة بعض رجال النخب ومن بينهم محمد شريف مساعدية من الأمانة العامة للحزب وتعويضه بعبد الحميد مهري، كما شهدت كذلك تغييرات كبيرة في أوساط النخبة بحيث تم إبعاد الشخصيات المعارضة للإصلاحات أو تقليص دورها في النظام السياسي. كذلك هو الحال فيما يخص المؤسسة العسكرية حيث في يوم 5 ديسمبر تم الإعلان عن حركة تغيير في المؤسسة مست العديد من الجنرالات[2].

لقد أثارت أحداث أكتوبر ردود فعل المعارضة السياسية في الداخل والخارج منذ اللحظة الأولى بحيث نددت بالعنف الذي استعملته السلطة في مواجهة المتظاهرين إلى جانب المطالبة بتغيير النظام القائم وفتح باب الحوار حول قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية[3].

إيقاف المسار الانتخابي وانتكاسة الانتقال الديمقراطي:

كانت الجزائر في عقد الثمانينات في القرن الماضي تمثل حالة جادة وواعدة في طريق التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي وبعدما يقارب 30 عاما من حكم الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني[4] وفي أعقاب أحداث 5 أكتوبر1988 أخذ الرئيس ***الشاذلي بن جديد*** المبادرة وأعلن عن إستفتاء لتعديل دستور1976 مع إدخال إصلاحات سياسية واسعة والتي قسمت على ثلاثة مبادئ هي الفصل بين الدولة وجبهة التحرير الوطني، المشاركة الحرة في الإنتخابات البلدية والتشريعية والإلتزام بالحريات العامة[5].

---

[1] موسوعة الجزيرة، مرجع سابق.

[2] ضيف، مرجع سابق، ص.142.

[3] تمغارت، مرجع سابق، ص.223.

[4] هانتغتون، مرجع سابق، ص، ص.47، 48.

[5] ناجي، مرجع سابق، ص، ص.87،88.

بعد إدراك الرئيس والنخبة الحاكمة أن عليهم مواجهة الأوضاع التي تمر بها الدولة الجزائرية ولا مجال للهروب لكن يجب إمتصاص الغضب الجماهيري ومحاولة تأطير المعارضة. خاصة بعد أحداث 5 أكتوبر1988 التي كانت منعرجا حاسما حيث تشكلت بنية سياسية أصبح من المستحيل أن تمارس السلطة الحكم في ظلها كما كانت تمارسه في السابق[1]، فلقد أصبح المجتمع بمختلف مكوناته غريبا عن النظام السياسي[2].

وعليه بدأ نظام الرئيس الشاذلي بن جديد سلسلة من الإصلاحات السياسية، فتم إقرار نظام التعددية الحزبية عام 1989 بموجب دستور 28 فيفري 1989 الذي يتبنى عدد من أحكام دستور عام 1976 ذات الطابع القانوني التنظيمي من دون الإيديولوجيات ولاسيما في مجال تنظيم السلطات فإن أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور عام 1989 قد تمثلت في الشرعية الدستورية والإسلام وبهذا يمكن القول أن الشرعية الدستورية حلت محل الشرعية الثورية التي إعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة حتى عام 1989[3].

ولقد جاء دستور 1989 بنظام جديد مختلف من حيث المنطلق النظري والفلسفي عن النظام السابق حسب كونه يأخذ الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والليبرالية كمنهج إقتصادي جديد وإعترف بحقوق لم تنص عليها الدساتير سابقا خاصة، فلقد تضمن 167 مادة قسمت على أربعة أبواب تنظيم السلطة، المراقبة المؤسسات الدستورية ومراجعة الدساتير، وأهم ما جاء فيه إلغاء مصطلح الاشتراكية[4]، حيث أصبحت المادة الأولى تشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط ولقد نصت المادة 1-2-3 على التوالي وهي الطابع الجمهوري الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية إلى جانب المبادئ التي لا يقبل المساس بها والمتعلقة بالشعب هو مصدر كل سلطة حسب المادة 6، يمارس سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات وكذلك الإستفتاء بواسطة المنتخبين وهذا حسب المادة 7 من دستور 1989[5].

لقد خصص الدستور فصلا مركزيا هاما للحقوق والحريات لأنه يتحدث عن ضمانات وإعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها، نص على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة في المادة 31 كما نادى بحرية المعتقد وحرية الرأي في المادة 35 وحرية الإبداع الفني والعلمي في المادة 36.

---

[1] محمد ضيف، مرجع سابق، ص، ص.145،146.

[2] J.J l'avenue, Algérie : **la démocratie interdite**, harmattan, paris-Ed, 1993, p40.

[3] ناجي، مرجع سابق، ص.88.

[4] قدوش فاطمة الزهراء، الإنتقال الديمقراطي في الجزائر وأثره على التنمية السياسية، 1989-2004، ص،63.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، دستور 1989،الجزائر، الصفحة الرسمية، 1989.

حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الإجتماعات في المادة 39 والذي يعني بداية لفصل المجتمع المدني عن الدولة الجزائرية[1]. وتعتبر المادة 40 من دستور 1989 أهم ما جاء فيه حيث جسدت الإعتراف بالتعددية السياسية فقد نصت على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به والذي وضع الإطار القانوني من خلال إصدار القانون 89-11 المؤرخ في جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي وهو كالتالي:

"الجمعيات تهدف إلى جمع المواطنين الجزائريين حول برنامج سياسي إبتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية"[2]، ونصت كذلك المادة 03 منه على أنه " يجب أن تساهم كل جمعية سياسية من أهدافها في حماية تشكل الدولة الجمهوري وحريات المواطن الأساسية وإحترام التنظيم الديمقراطي".

كما رفع دستور 1989 هيمنة السلطة على النقابة وجعل الحق النقابي لجميع المواطنين وسمح بحق الإضراب على أن يكون محددا في إطار قانوني وأن لا يمس مبادئ الدفاع والأمن والأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع في المادة 53. وتنص المادة 34 على قمع القانون لجميع المخالفات التي ترتكب ضد هذه الحقوق والحريات[3].

من جانب آخر فقد حافظ الدستور على النظام الرئاسي حيث ترتكز أهم السلطات بيد الرئيس فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو من يتولى الدفاع الوطني ويقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويرأس مجلس الوزراء، يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه ويوقع المراسيم الرئاسية ويعين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة ويعين سفراء الجمهورية ويبرم المعاهدات ويصادق عليها[4].

ويعد أهم ما جاء في دستور 1989 الذي يخص الجيش حيث أنهيت مهامه السياسية وأصبح مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة وسلامة أراضي البلاد وتم إلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الإشتراكية وهذا حسب

---

[1] قدوش، المرجع نفسه، ص، 64.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89-11 المؤرخ في 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الجريدة الرسمية، العدد 27، جويلية 1989، ص، 714.

[3] قدوش، مرجع سابق، ص، ص، 64، 65.

[4] فكرون، مرجع سابق، ص،183.

المادة 124[1] حيث تنص على " أن تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها، وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يصطلح بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية ومختلف أملاكها "[2].

ولقد تجسد هذا الطرح من الناحية العملية بإنسحاب الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في 4 مارس 1989، كما جاء قانون الجمعيات السياسية فيما بعد ليؤكد من خلال المادة 9 عدم جواز إنخراط أعضاء الجيش وموظفي مصالح الأمن في أي جمعية ذات طابع سياسي، وهذا ما يحقق حياد الجيش بالنسبة للتنافس بين الأحزاب السياسية حول السلطة.

وعليه فدستور 1989 مكن لأول مرة في تاريخ الجزائر من سحب الجيش من الحياة السياسية وفصل لنقل نظريا بين ما هو سياسي وما هو عسكري وقام بحصر مهام الجيش في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي وهذا من أجل مسعى يهدف شكليا لبناء جيش قوي إحترافي يضطلع بمهام الدفاع عازف عن الخوض في المجال السياسي[3]، ما يؤكد على أن المؤسسة العسكرية قد قامت بدعم مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.إن إقرار التعددية الحزبية بموجب دستور 1989 فسح المجال لتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي بصفة رسمية في البلاد، فعلى إثر هذا تأسس 60 حزبا ولم يعتل منها عتبة المؤسسات المنتخبة إلا الجبهات الثلاث "الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية"

فإذا قمنا بتعريف الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تنتمي للأحزاب الإسلامية فأولا نستطيع القول أن التيار الإسلامي في الجزائر لم يظهر حديثا فإن هيكلته في صورة أحزاب سياسية كانت نتاج إصدار دستور فيفري 1989 ولقد تم الإعلان عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسميا يوم 18 فيفري 1989 بمسجد السنة بباب الواد وتأسيسه كحزب سياسي شكل قطيعة مع بقية التنظيمات الإسلامية، فمنذ البداية إعتبر نفسه حزبا وهذا يفسر الشعبية الكبيرة التي حظيت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحيث أن هذه الأخيرة منذ البداية عملت على إبراز نفسها بإعتبارها حزبا سياسيا وعملت كل ما في وسعها لتصبح كذلك[4].

---

[1] ناجي، مرجع سابق، ص،90.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، (2018/01/12)، في:
https://www./mouradia-dz/arabe/symbole/textes/contitution89.htm

[3] فكرون، مرجع سابق، ص، ص.183، 184.

[4] ضيف، مرجع سابق، ص، ص.161، 162.

وضم هذا الحزب في صفوفه منذ فيفري 1989 عدة جماعات إسلامية أهمها " أهل الطليعة جماعة الجهاد، جماعة الدعوة وخاصة جماعة التبليغ" وهذه الجماعات كانت تنشط في الأوساط الشعبية وتعمل على تأصيل وإعادة صياغة الفكر الإسلامي ولقد إنضمت إليه فيما بعد عدة جماعات متشددة مع إحتفاظها بتنظيمها الخاصة "تنظيم السنة والشريعة" التابع لحزب الله الإيراني وكذلك جماعة التكفير والهجرة التي كان يتزعمها الهاشمي سحنون، ويقوم برنامج الحزب الذي ظهر في 7 مارس 1989 بشكل عام على نقد طريقة التسيير المتبعة منذ الإستقلال والتي أدت حسب هذا البرنامج إلى قتل المبادرات وهمشت الطاقات الحية لصالحي عديمي الكفاءة والتشريع على أساس الشريعة وإصلاح الهياكل السياسية بحيث تصبح تعمل وفقا للشريعة الإسلامية، ويترأسها الشيخ عباس مدني مع نائبه علي بلحاج[1].

أما الجبهة الثانية فتمثلت في جبهة القوى الإشتراكية عن الإتجاه العلماني الذي تعود أصوله التاريخية إلى بدايات الحركة الوطنية وأن أغلب الأحزاب الممثلة لهذا التيار كان لها تواجد فعلي على الساحة السياسية قبل إقرار دستور 1989. ويعتبر حزب جبهة القوى الإشتراكية الحزب المعارض الأول في البلاد كونه تأسس بتاريخ 1963/09/29 إثر الخلافات التي نشأت بعد الإستقلال بعد إستقالة آيت أحمد من المجلس الوطني وقيادته للتمرد في منطقة القبائل وقبل أن يتم القبض عليه سنة 1964 ليفر من السجن في 30 أفريل 1965 ويقيم بالخارج لغاية عودته للجزائر في 1989/12/25 بعد إعتماد حزبه في 1989/11/20، ويتمحور برنامج الحزب حول فكرة التعميق الدائم للديمقراطية والإعتراف بالأمازيغية والمحافظة على قطاع عمومي قوي[2].

وعن حزب جبهة التحرير الوطني الذي ضم عند تأسيسه تيارات متعددة بما أن ميلاده إرتبط بإجتماع 21 جوان 1954 وبقرار تشكيل جبهة التحرير الوطني، وجناحها المسلح جيش التحرير الوطني وبعد حصول الجزائر على الإستقلال عام 1962 تشكل مكتب سياسي للجبهة وظهر أول دستور للجزائر سنة 1963 كما إنعقد خلالها مؤتمر الجزائر الذي تم فيه إقرار تحويل الجبهة إلى حزب طلائعي وإقرار ميثاق الجزائر.

لقد عمل منذ 1962 على تحقيق إنجازات هامة في المجالات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية وتأميم قطاعات المحروقات والمناجم والبنوك وبإقرار التعددية عام 1989 شهد مجموعة من الأزمات والإضطرابات الخطيرة التي بلغت ذروتها فيما بعد مما أعطى للحزب أهمية كبيرة عن ذي قبل[3].وبناءا على ذلك

---

[1] المرجع نفسه، ص، ص.162، 163.

[2] المرجع نفسه، ص، ص.165، 166.

[3] حزب جبهة التحرير الوطني، موسوعة الجزيرة، (2018/04/12)، في:
حزب جبهة التحرير الوطني.https://www.aljazeera.net/eneylopedia/movementandparties 2015/10/20

تم إجراء أول إنتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الإنتخابات البلدية في جويلية عام 1990، وتمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز ب850 بلدية من أصل 1500 بلدية وحصلت على ما يعادل 54% من الأصوات[1]، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يوضح نتائج الإنتخابات البلدية لعام 1990

الأحزاب	عدد الأصوات	نسبة الأصوات بالمائة
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4331472	%54,3
جبهة التحرير الوطني	2245798	%28,1
جبهة القوى الاشتراكية	166104	%2,1
حركة التضامن الوطني والتنمية	131100	%1,6
الأحزاب الأخرى	179036	%2,2
الأحرار	931278	%11,7
المجموع	7984788	%100

وعليه حل حزب جبهة التحرير الوطني في المركز الثاني بنسبة 28% وحلت جبهة القوى الإشتراكية ثالثا بنسبة 2,1% مع إلتزام المؤسسة العسكرية الحياد، وتعد هذه الإنتخابات الإنطلاقة الحقيقية في ممارسة الديمقراطية الفعلية للنظام السياسي.

وفي العام التالي أي سنة 1991 تم إجراء أول إنتخابات سياسية لتشكيل البرلمان، وحاول النظام السياسي تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون إنتخابي في مارس 1991 لتفتيش الدوائر الإنتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير الوطني، وإحتجت عليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودعت لإضراب عام[2]، خاصة بعد صدور قانون 91-07 المؤرخ في سنة 03 أفريل 1991 والمحدد للدوائر الإنتخابية الخاصة بالإنتخابات

[1] Elections municipales algériennes de 1990, 12/06/1990, (22/02/2018) : https://www.wikiwand.com/fr/%c3%89lections-municipales-alg%c3%a9riennes-de-1990.

[2] أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص.267.

التشريعية وهذا كان من أهم الأسباب التي أدت بالجبهة الإسلامية للمطالبة بتعديله، لأنها رأت فيه إجحافا في حقها، حيث يعطي الأولوية لحزب جبهة التحرير الوطني كونه الأكثر تنظيما وهيكلة على المستوى الوطني[1].

وعليه فلقد تم حشد المناضلين والمتعاطفين مع الحزب في تجمعات كل خميس وجمعة وتغييرت لهجته من الهادئة إلى التهديد إن لم يغير القانون فالجهاد هو الحل، وفي إحدى تجمعاته في مدينة البليدة بالجزائر دعا حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى عصيان مدني في شهر جوان 1991 وجعل من شارع 1 ماي بالعاصمة مكانا للإعتصام رافقته مسيرات عبر كل البلديات التابعة له حيث شل كل المؤسسات والشركات بالقوة مما جعل وزارة الداخلية تتدخل لتفريق المتظاهرين بعد نفاذ كل السبل لحل المشكلة وتعنت رجال الحزب وتشددهم حيث إنفلتت الأمور[2]، مما جعل الرئيس بن جديد وفي ظل هذه الظروف إصدار مرسوم رئاسي يعلن فيه حالة الطوارئ للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات معطيا سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية منها حق حظر التجمعات، كما تحل المجالس المحلية والأحزاب السياسية[3]، وخلال هذه الأحداث تم القبض على كل من عباس مدني وعلي بلحاج ووجهت لهما تهمة التحريض على العصيان المدني وحكم عليهما ب10 سنوات سجن[4].

وبتعيين حكومة جديدة بقيادة السيد أحمد غزالي بعد فشل مولود حمروش في التحكم بالوضع وبعد مجموعة من الصراعات تم الإتفاق على إجراء إنتخابات تشريعية قبل نهاية عام 1991 وصدر قانون جديد في سنة 1991/10/13، بموجبه تم تخفيض عدد المقاعد الإنتخابية من 520 مقعد إلى 430 مقعد، وبدأت الأوضاع تسير نحو النهج الديمقراطي، وأعلن في 26 ديسمبر 1991 موعد الإجراء الإنتخابات التشريعية[5].

خلال هذه الإنتخابات تمت ملاحظة وجود نسبة مقاطعة كبيرة تمثلت في 41% كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] بلعور، مرجع سابق، ص.248.

[2] أزمة الجزائر، العشرية السوداء 1991-2001 الحرب القدرة مع الجنرال، المنتدى: من قسم منتديات النهار الجديد 2 5-10-2010 7:26، (2018/04/13)، في:
www.forum.ennaharonline.com/archive/index/php/t-22445.html

[3] أحمد إسماعيل، المرجع نفسه، ص، ص.268،267.

[4] أزمة الجزائر العشرية السوداء 1991-2001، المرجع نفسه.

[5] قدوش، *مرجع سابق*، ص، ص.77،78.

الجدول رقم 02: يمثل نسبة المقترعين والغائبين في إنتخابات 1991

المشاركة	الإنتخابات التشريعية لسنة 1991	
	العدد	النسبة المئوية %
المسجلون	13.258.554	/
المقترعون	7.822.625	59.00
الغائبون	5.435.929	41.00
بيضاء/ ملغاة	924.96	6,97
المعبرة	6.897.719	52.02

أما عن نتائج الإنتخابات التشريعية لعام 1991 والتي يوضحها في الجدول التالي :

جدول رقم 03: نتائج الإنتخابات التشريعية الجزائرية عام 1991[1].

الأحزاب	الأصوات	النسبة المئوية %	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260359	%47,3	188
جبهة التحرير الوطني	1613507	%23,4	15
جبهة القوى الاشتراكية	510661	%7,4	25
حركة مجتمع السلم	368697	%5,3	0
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	200267	%2,9	0
حركة النهضة الإسلامية	150093	%2,2	0
الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر	135882	%2,0	0
حركة التجنيد الجزائري	67828	%1,0	0
حركة التضامن الوطني والتنمية	48208	%0,7	0

[1] Elections législatives algériennes, 1991, (13/04/2018): https://dictionnaire,sensagent,leparisien.fr/%c3%89lections%20%c3%a9gislative%20alg%c3%a9riennes%20199-1/fr-fr/.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي	28638	%0,4	0
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	27623	%2,6	0
الأحزاب الأخرى	176332	%2,6	0
الأحرار	309624	%4,5	3
الإجمالي	6897906	%100	231

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ الفوز الكاسح لحزب جبهة الإنقاذ الإسلامية ب188 مقعدا في البرلمان يليه حزب جبهة التحرير الوطني بعدد مقاعد قليل تمثل في 15 مقعد وبعده حزب القوى الإشتراكية بعدد 25 مقعد، وهذا خلال الدورة الأولى من الإنتخابات التشريعية، فيما لم ينل أي حزب من الأحزاب الأخرى أي مقعد، إلا الأحرار فقد نالوا 3 مقاعد وهي نسبة ضعيفة جدا.

وعليه فلقد بقي لحزب جبهة الإنقاذ الإسلامية الفوز بثلاثين مقعدا في الدور الثاني للإنتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة[1]، إلا أن هذه النتيجة أثارت ردود فعل وطنية ودولية تراوحت بين إعتبارها تجسيدا للمسار الديمقراطي ودعما له، وبين رافض لها وإعتبارها خطرا يهدد مستقبل الدولة الجزائرية وعليه تدخل الجيش وأوقف مسار العملية الإنتخابية وقام بإلغاء النتائج حيث صرحت المؤسسة العسكرية على لسان اللواء خالد نزار وزير الدفاع آنذاك أن الإنتخابات التشريعية النظيفة والنزيهة التي شأنها رئيس الحكومة قد فسحت المجال لتزوير عام من قبل الجبهة التي كانت تضع اليد على أغلبية البلديات وذلك بالتلاعب بلوائح الإنتخابات وتوزيع مكاتب الإقتراع على هواها، والوصول إلى صناديق الإقتراع بدون أية عقبة لكي يجعلوا تلك الصناديق تعطيهم النتائج التي يريدونها[2].

في ضوء ذلك يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية لم تلتزم بالبيان الذي أصدرته والذي قيد دورها وتدخلها في الحياة السياسية وعادت مرة أخرى لتمارس دور الوصاية على الدولة الجزائرية.

[1] أحمد إسرائيل، مرجع سابق، ص.268.

[2] بن علي عبد الحافظ، " البذور الأولى للأزمة الدموية في الجزائر وقف المسار الإنتخابي بين مؤيديه ومعارضيه "جريدة الشروق 29-03-2009، (2018/3/4)، في: https://www.djazairess.com/echorouk/34439.

المحور التاسع

العلاقات المدنية – العسكرية في عهد الرئيس بوتفليقة

قرر صانعو القرار في الجزائر اللجوء إلى واجهة مدنية، في ظل تصاعد حجم الضغوطات والعزلة التي دخلتها الجزائر منذ إلغاء المسار الانتخابي وتفاقم الأزمة الأمنية، فبدا واضحا منذ تقديم الرئيس اليمين زروال استقالته المبكرة أن الجيش، أو تحديدا قيادة الأركان والأمن العسكري اختارا عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للجزائر. ورغم هذا الاختيار فقد حدث تحول كبير في الثقافة السياسية الجزائرية تتمثل في الحملة الانتخابية وما تميزت به من نقاش مفتوح تعرض لكل المواضيع بما فيها وضعية الجيش بالنسبة إلى الدولة والمجتمع. فحدث تقدم كبير فيما يمكن تسميته بالثقافة السياسية لكن كل شيئ إنهار مباشرة بعد انسحب ستة مرشحين للرئاسيات في آخر لحظة*.

لقد استفاد بوتفليقة من حملة شاملة قدمته على أساس أنه مرشح الإجماع، ووصل الأمر إلى اعتباره رئيسا بالقوة للبلاد، مما دفع اليمين زروال إلى التدخل في خطاب رسمي في 13 فيفري (1999) هدد فيه ب "اتخاذ التدابير التي قد تفرض نفسها إذا ما انحرفت هذه الانتخابات عن مغزاها واستمرت السلوكيات الرامية الى تحويل هذا المسار عن أهدافه". كما استهدف نفس الخطاب المؤسسة العسكرية بشكل عام واللواء المتقاعد خالد نزار بشكل خاص حينما حذرهم من الحديث باسم المؤسسة العسكرية باعتباره مازال قائدها الأعلى، وانتقد بعض وزرائه معترفا بحدوث تجاوزات قائلا: "هذه التصرفات ليس من شأنها أن تساعد على توفير الشروط الضرورية لتنظيم وسير انتخابات نزيهة، وهذا أمر لا بد أن يزول" وأكد على ضرورة "إتاحة الفرصة لمختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الوطنية لتأكيد دورها الطبيعي المتمثل في المشاركة السياسية بوسائل ديموقراطية وسلمية". كما هدد في نفس الخطاب باستعداده لاتخاذ اجراءات مناسبة لتفادي انحراف موعد الرئاسيات عن أهدافه مؤكدا أنه لا يزال يتمتع بصلاحياته الكاملة كرئيس للجمهورية.[1]

* إنسحب ستة مترشحين للرئاسيات وهم: أحمد طالب الابراهيمي، عبد الله جاب الله، حسين آيت أحمد، مولود حمروش، يوسف الخطيب ومقداد سيفي، ساعات قبل فتح صناديق الإقتراع، متهمين النظام الجزائري المدار من طرف العسكر والجنرالات بتزوير الانتخابات لصالح مرشحهم عبد العزيز بوتفليقة الذي فاز بهذه الانتخابات بنسبة 73,79%.

[1] رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، الحلقة:20، مرجع سابق.

هكـذا انتهـت فتـرة حكـم الـرئيس زروال ليـأتي الـدور علـى رئـيس مـدني قـدم منـذ البدايـة علـى أنـه مرشح الإجماع، بعدما نجح الجنرال العربي بلخير في إقناع أقرانه بالمصلحة الإستراتيجية في تعيين عبد العزيز بوتفليقة؛ في ظل معاناة السلطة العسكرية من الضغوط الدولية خاصة تلك التي تطالب بلجنـة تحقيـق دوليـة فـي المجـازر المرتكبـة فـي حـق المـدنيين وبـروز خطـر التـدخل الخـارجي خاصـة بعـد أن حلـت بـالجزائر بعثـة الأمـم المتحـدة للإعـلام والتقصـي عـام 1998، وتحـرك العديـد مـن المنظمـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة للتحقيـق فـي انتهاكـات حقـوق الإنسـان وتوجيـه الاتهـام للمؤسسـة العسـكرية هذا مـا جعلهـا ترضـخ لمطالـب بوتفليقـة، وهـو مـا أنجـح المفاوضـات بـين الطـرفين هـذه المـرة بعـدما فشـلت خـلال نـدوة الوفـاق الـوطني الأولـى 25-26 جـانفي 1994، حيـث تقـدمت المؤسسـة العسـكرية بعرضـها لبوتفليقـة لتـولي الحكـم إلا أن الأخيـر اشـترط أن توضـع جميـع السـلطات بيديـه عكـس مـا كـان سـائدا سابقا.[1]

مكـن تعهـد كـل مـن رئـيس الجمهوريـة ليـامين زروال ورئـيس أركـان الجـيش بتـوفير الظـروف التـي تسـمح بـالتعبير عـن الإرادة الحـرة للشـعب مـن اقنـاع عـدة شخصـيات سياسـية بـإعلان نيتهـا فـي الترشـح للانتخابـات ولعـل وجـود وزراء سـابقين بـين هـذه الشخصـيات، قـد أعطـى مصـداقية لمـا راج حـول وجـود صراع داخل مؤسسة الجيش يحول دون قيام إجماع داخلها حول شخصية معينة.

ثـم انقلبـت المـوازين واتهـم المرشـحون السـتة المؤسسـة العسـكرية بـدعم المرشـح بوتفليقـة فخـرج قائـد الأركـان للمـرة الثالثـة عـن تحفظـه ليـذكر "بـأن وزارة الـدفاع الـوطني ليسـت طرفـا فـي السـلطات المشـرفة علـى سـير الانتخابـات "أي أنـه لـيس بإمكـان الجـيش أن يـؤثر فـي مسـار الانتخابـات لصـالح مرشـح دون غيـره، فـي حـين أنـه ينبغـي التنبـه إلـى أن الطبقـة البيروقراطيـة المشـرفة علـى انتخابـات تتميـز بـالولاء للنخـب العسـكرية، التـي شـكلت طيلـة التسـعينات المصـدر الفعلـي للسـلطة وكانـت وراء وصـول هـذه الطبقـة إلـى مناصـب عليـا فـي الجهـاز البيروقراطـي، ومنـه فـإن بُعـد المؤسسـة العسـكرية عـن التـأثير فـي مسار العملية الانتخابية يبقى مسألة جد نسبية.

[1] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص، ص، 60، 61.

بعد أن انطلقت عملية التصويت في المكاتب المتنقلة والصناديق الخاصة يومين قبل الموعد الرسمي للانتخابات أصدر المرشحون الستة يوم الثلاثاء 13 أفريل 1999 بيان مشترك أعلنوا فيه وجود عمليات تزوير شابت الاقتراع وأنه رغم التزامات رئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش إلا أن عمليات التزوير قد بدأت فعلا في المكاتب الخاصة وطالبوا بإلغاء نتائج هذه المكاتب. وأمام تجاهل رئيس الجمهورية لهذا النداء وإصراره على مواصلة المسار الانتخابي إلى نهايته قرر المرشحون الستة وفي سابقة هي الأولى في تاريخ الجزائر الانسحاب الجماعي من الانتخابات وعدم الاعتراف بنتائجها، بعد ما تأكد حسبهم وجود مخطط لتزوير واسع للانتخابات لصالح مرشح السلطة.[1] ورغم ذلك تم استكمال مسار الرئاسيات وفاز بوتفليقة في الانتخابات، ليصبح سابع رئيس دولة ورابع رئيس جمهورية للجزائر المستقلة بنسبة 73.79% مع نسبة مشاركة وصلت إلى 60.25% ، وتم تنصيبه الرسمي يوم 23 ماي 1999، وتلخصت مهمته في شعار تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق السلم والاستقرار وإعادة الاعتبار للجزائر على الصعيد الدولي.[2]

مراحل العلاقات بين الرئاسة والجيش خلال العهدة الأولى لبوتفليقة

بعدما كسب بوتفليقة المشروعية الانتخابية عقب الاستفتاء على قانون الوئام المدني بدأ في مراجعة علاقته بمؤسسة الجيش بقيادة الجناح الاستئصالي والبحث عن التوازن معها. من هنا يمكن تلخيص العلاقات المدنية – العسكرية في عهد الرئيس بوتفليقة في ثلاث مراحل أساسية.

1- مرحلة التوافق والتعايش:

مع بداية عهدته الأولى تجنب عبد العزيز بوتفليقة الدخول في مواجهة مع المؤسسة العسكرية التي أوصلته للحكم، حيث ظل يؤكد أنه يكن الكثير من الاحترام لهذه المؤسسة التي تكبدت التضحيات لتبقى الجزائر موحدة، ولاعتبارات تكتيكية تجنب استفزاز بعض قيادات المؤسسة وحمل شعار "عفا الله عما سلف" وإغلاق ملفات الماضي، وظل يردد طوال العهدة الأولى أن الجيش هو حزبه كرد على ما يشاع من صراعات بينه وبين أركان الجيش، واستطاع التوفيق بين الطرفين: دعاة الاستئصال ودعاة المصالحة بضرورة بناء تحالف بين المؤسستين لمواجهة الظروف الداخلية

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.120.

[2] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، (الجزائر: دار المعرفة، طبعة مزيدة ومنقحة)، ص. 380.

والخارجيـة. كمـا وفـق فـي تسـويق صـورة التوافـق بينـه وبـين قيـادة أركـان الجـيش حيـث جعـل المسـألة الأمنيـة علـى رأس أجنـدة الحكومـة، وإن توافقـا كبيـرا يطبـع العلاقـات بـين الحكومـة وقيـادة الجـيش، وأن الجـيش يحتـرم سـلطة الـرئيس، وبعـض الاختلافـات فـي وجهـات النظـر التـي تنقلهـا وسـائل الإعـلام لا تعـدو أن تكـون إلا جـزءا مـن حريـة التعبيـر، وأن بوتفليقـة ومحمـد العمـاري رئـيس الأركـان يدركان أن أي خلاف بينهما لا يخدم إلا أعداء الجزائر ومصالحها العليا". [1]

وبمـا أن التوافـق الحاصـل بـين صـناع القـرار لـدى اسـتقدام بوتفليقـة سـنة 1999 كـان يتمحـور حـول نقطتـي: الحاجـة الملحـة إلـى إخـراج الجزائـر مـن العزلـة وكـذا الحـد مـن أعمـال العنـف وهـو مـا يعنـي ضـمان الإطـار القـانوني والسياسـي للإتفـاق الـذي جـرى بـين الجـيش الـوطني والجـيش الإسـلامي للإنقـاذ وجماعـات صـغيرة أخـرى منـذ 1997، تـم مـنح بوتفليقـة حريـة التصـرف فـي الـداخل والخـارج مـن خـلال تـأمين مـرور قـانون الوئـام المـدني جويليـة 1999، ثـم مرسـوم جـانفي 2000، مقابـل الضـغط عليـه عبـر الحكومة والمطالبة بحكومة تعكس التعددية الحزبية من أجل تقييده.

ركز بوتفليقة خلال عهدته الأولى على المناورة السياسية والتركيز على جعل "المصالحة الوطنية" أولوية لكسب التأييد الشعبي وكذا الحصول على الشرعية الدولية خاصة لدى باريس وواشنطن، مع تقديمه نفسه للجيش أنه الحامي الضامن لعدم محاسبتهم وفتح ملف التسعينات في ظل الحملة التي شنها الإعلام الغربي.[2] ومن نتائج التوافق بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية أو على الأقل الأطراف الرافضة للكل الأمني جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية مقدما "لمعالجة الآثار السلبية لما عرفت إعلاميا بالعشرية السوداء" ولكنه تناول وضعية الجيش أو ما سماها بـ "وقف ادعاءات ومحاولات تشويه سمعة الجيش"، فرغم أن الجيش أسهم في صنع مسار المصالحة الوطنية عبر مراحلها، جرى الإشادة بدور الجيش ومختلف الأسلاك الأمنية وتضحياتهم لإنقاذ الجمهورية، وتأكيد المختلفة وعلى الشكل والهيئة التي أرادها، عندما اقتنع تيار واسع من قياداته بجدوى هذا المسعى في حل الأزمة الناجمة عن إلغاء المسار الانتخابي فأدرج العديد من النصوص والفقرات لتأكيد الدور الريادي لمؤسسة الجيش في الانتصار لخيار التصالح وكذا مضامين تكتسي طابع النزعة الدفاعية والحمائية تجاه هذه المؤسسة.

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص.11.

[2] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص، ص، 62، 63.

فنجد من خلال المحور الأول الذي يرد بعد ديباجة مشروع الميثاق مباشرة عدم السماح بمس مؤسسات الجمهورية تحت طائلة التذرع بما خلفته المأساة الوطنية. وهو إجراء يسعى إلى تحصين المؤسسات الأمنية من أي متابعات محتملة أمام الجهات القضائية داخل الوطن أو خارجه؛ بحيث تم التنصيص بموجب المادة 45 من الأمر رقم 01 / 06 على أنه "لا يجوز الشروع في أي متابعة، بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها، بسبب أعمال نُفذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ونجدة الأمة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[1]."

2- مرحلة الصراع والتحدي:

رغم أن بوتفليقة لم يخف أنه مرشح الجيش وحمل شعار "عفا الله عما سلف"، لكن ستبدأ مرحلة جديدة من علاقة الرئاسة والجيش، من خلال تأكيده لشعار "لا أقبل أن أكون ¾ رئيس" مؤكدا على قيادته للنظام ككل.[2]

مع التطورات السياسية والاقتصادية وما كسبه بوتفليقة من مشروعية من الوئام المدني إلى فك العزلة الدولية عن الجزائر، وتراجع المديونية بفضل ارتفاع أسعار البترول، هذا ما أدى لتقوية مؤسسة الرئاسة وبناء ثقته في نفسه، فعمد لمراجعة الميثاق الذي يربطه ببعض القيادات المتنفذة وتحول التوافق إلى صراع تمحور حول: مراقبة الريع النفطي والخصومات العقائدية حول سياسات الإصلاحات وتجلت في:

1-أزمة حزب جبهة التحرير: عمدت الأطراف الرافضة لبوتفليقة إلى محاولة قطع الطريق على عهدة ثانية له بتحريض قيادات بحزب جبهة التحرير الوطني بقيادة الأمين العام للحزب آنذاك علي بن فليس، كما تم تنظيم عدة زيارات لباريس أين استقبل بن فليس كرئيس وتراجع الحزب عن دعم سياسة المصالحة الوطنية. واستطاع بن فليس الترشح لرئاسيات 2004 من خلال المؤتمر الاستثنائي لكن تدارك فريق الرئيس بوتفليقة مع عبد العزيز بلخادم بتنظيم حركة تصحيحية وتم إقالة بن فليس ماي 2003 من رئاسة الحكومة مع 6 وزراء موالين له، وتصاعدت التصريحات لدى أوساط سياسية

[1] الطاهر سعيود، (أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر)، سياسيات عربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ع.24 (يناير 2017)، ص. 47.

[2] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص، ص، 60، 61.

وديبلوماسية أن الفريق العماري يعارض العهدة الثانية لبوتفليقة رغم تصريحاته أن الجيش سيكون حياديا.

2-**الحملات الإعلامية الممنهجة ضد سياسات بوتفليقة:** أدت الصحافة الحرة دورا معتبرا في تأجيج الصراع بين بوتفليقة ومعارضيه، كما سيرت باتجاه زرع الشك في مصداقية برنامجه والتركيز على نشاطات الجماعات المسلحة وعودة اللاأمن وأخبار الفساد بشكل أوعز أن الإصلاحات لم تؤت أكلها والأوضاع ميؤوس منها[1].

كذلك مع انطلاق الحرب العالمية على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية أعطت غطاء من الشرعية للمؤسسة العسكرية بخصوص ملف التسعينات، وبرز دور الجزائر في مكافحة الإرهاب، وهو ما حاولت من خلاله المؤسسة العسكرية إبراز دورها بدل التسليم لتوسع نفوذ الرئاسة، حيث وازنت تصريحاتها ما بين التأكيد على التوجه نحو الاحترافية ومنها الابتعاد عن المجال السياسي، إلا أنها أعلنت عن ذلك بتحفظ.

من جهته عمد بوتفليقة لمهاجمة 3 دعائم للنظام: سونطراك وبنك الجزائر والإدارة، مع التهديد بالاستقالة مرتين، في حين رد الفاعلون من المؤسسة العسكرية بالضغوطات فعارضوا تعيين نور الدين يزيد زرهوني –الذراع اليمنى لبوتفليقة– على رأس وزارة الدفاع، وإن كان بوتفليقة قد حصل على مناصب مفتاحية بالحكومة الأولى منذ تنصيبه بـ9 أشهر على رأسها وزارة الداخلية ووزارة الطاقة وحافظ عليهما لمدة طويلة.[2]

رئاسيات 2004: بداية الخلافات بين بوتفليقة وقيادة الأركان

مثلت رئاسيات 2004 نقطة تحول كبيرة في طبيعة العلاقة بين الرئاسة أو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبين قيادة مؤسسة الجيش آنذاك، وانطلقت بوادر التنافس من معطيات تلك الانتخابات حيث قالت المؤسسة العسكرية أنها قررت التزام الحياد تجاه السباق الانتخابي، أي عدم تقديم الدعم أو المساندة لأي مرشح وعدم الوقوف ضد أي مرشح أيضا، وأعلنت المؤسسة العسكرية منتصف 2003 أنها ستقبل بنتائج الانتخابات أيا كان طبيعتها. عبر عن ذلك رئيس أركان الجيش الوطني

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق. ص.14.

[2] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص. 61.

الشعبي في أكثر من مناسبة وعبر وسائل إعلامية عديدة، بشكل غير من صورة المؤسسة العسكرية "الصامتة" وتضمن أيضا اعترافا غير صريح بالأدوار التي مارستها المؤسسة في زمن ماضي.[1] وجاءت تصريحات رئيس الأركان متتالية بداية من صيف سنة 2002 حين عقد رئيس الأركان الفريق محمد العماري ندوة صحفية، حاول من خلالها إبراز موقف المؤسسة من العديد من القضايا المطروحة على الساحة، حيث أكد بأن الجيش الجزائري "جيش جمهوري، لدينا مهام واضحة ومحددة وهذا يكفينا أما المسائل الأخرى فلها مؤسستها الدستورية" واعترف بأن الجيش مارس أدوار سياسية في الماضي، مبررا ذلك بتقصير وعجز المؤسسات السياسية، أما الآن وقد تمت عملية إنقاذ الجمهورية ومؤسساتها، فالجيش لا ينشغل إلا بالمهام المحددة له دستورا". وأضاف "يمكنني القول بأنه في سنة 1992 فتحنا ثغرة في حلقة أغلقناها بانتخابات 1999، فالجيش الآن لا ينشغل سوى بمهامه الدستورية".[2]

هذه الخطوة لم تكن معزولة إذ تبعتها عدة لقاءات إعلامية، وهو ما عكس إعتماد الجيش لسياسة اتصالية جديدة. كما توجهت للرأي العام الدولي وكذا للرأي العام العربية، ففي عددها ل17 جانفي2003 نشرت أسبوعية (Le Point) الفرنسية حوارا للفريق قائد أركان الجيش الجزائري جدد من خلاله تمسك الجيش بمهامه الدستورية، ونفى ما يروج حول خلافات بين ضباط الجيش والرئيس.

أما الرأي العام العربي فتوجهت إليه من خلال صحيفة الأهرام المصرية، إحدى أكثر الصحف الناطقة بالعربية مقروئية، حيث نشرت هذه الأخيرة حوار لرئيس أركان الجيش في عددها الصادر في 17 جوان 2003، قال فيه بأن الجيش سيقبل مستقبلا بخيار الشعب مهما كانت نتائجه "إننا نرحب بمن يختاره الشعب حتى ولو كان عبد الله جاب الله زعيم حركة الإصلاح، لكن بشرط أن يحترم قواعد اللعبة". فالجيش من هذا المنطلق مستعد للتخلي عن دور الاختيار والتركيبة، لكنه سيحتفظ بحق التدخل في حال أخل الرئيس بالدستور "أنا أرى أن انتخاب رئيس الجمهورية من التيار الإسلامي ليس مشكلة في حد ذاته، وإذا حافظ على الدستور والجمهورية والديمقراطية وتعددية الأحزاب فلن يشكل عقبة، لكن إذا انتهج مسار الحزب المحل فسيجد الجيش أمامه وهذه مهام أعطيت للجيش دستوريا".

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.166.

[2] نفس المرجع، ص.166.

وأعلن رئيس أركان الجيش أن المؤسسة العسكرية وإن تخلت عن اختيار الرؤساء إلا أنها تحتفظ لنفسها بلعب دور الرقابة من خلال "مدى احترام الرئيس للدستور والطابع الجمهوري للدولة"، وهو ما يعني أن صانع الرؤساء ليس على استعداد للتخلي عن دوره والتنازل الكامل للمدنيين.[1]

وهو نفس ما صرح به الجنرال تواتي مستشار رئيس الجمهورية في القضايا الأمنية لأحد القنوات الفرنسية «أن يكون للجيش مرشح في 2004، لكن إذا ما كانت الدولة مهددة، فمن حق الجيش أن يتدخل » .[2]

- **إلغاء مكاتب التصويت الخاصة بأفراد الجيش**

وفي نفس الإطار نفى الفريق العماري أن تكون صناديق الاقتراع الخاصة بأفراد الجيش قد استخدمت في ترجيح كفة مرشح على حساب آخر، وأبدى استعداد هيئته للتخلي عن هذا الامتياز والقبول بإلغاء الصناديق الخاصة، فصدر القانون 04-01 المعدل والمتمم لأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، الذي تضمن من التعديلات ما مس بها بشكل مباشر أحد الأدوار التي كان يقوم بها الجيش في العملية الانتخابية، من خلال إلغاء مكاتب التصويت الخاصة بأفراد الجيش الوطني الشعبي وغيرهم من الأسلاك والهيئات النظامية.

فقد كانت تنظر الطبقة السياسية المشكلة من مختلف الأحزاب والشخصيات بأن القانون العضوي للانتخابات من العيوب والنقائص ما يحتم إعادة النظر فيه. كما كانت ترى في مادته 63 التي تنص على ما يلي: "يمارس أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن حقهم في التصويت في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات في أماكن عملهم، يخضع اقتراعهم للإجراءات والقواعد المطبقة على مكاتب التصويت المتنقلة"، أحد أشكال التدخل والتأثير المباشر للمؤسسة العسكرية التي لها هيئة انتخابية مهمة العدد.[3]

- **الضغوط المتبادلة بين بوتفليقة وقيادة الأركان تحضيرا لرئاسيات 2004**

---

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص،ص.167-168.

[2] منصور لخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005، ص. 230.

[3] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص،ص. 230، 231.

من جهتها عادت النخب السياسية لتدعو المؤسسة العسكرية لتلعب دورا خلال الانتخابات عبر ضمان نزاهة وشفافية الاقتراع، وذلك ما عبرت عنه مجموعة الجبهة المضادة للتزوير أو مجموعة ال10+1 التي تحفظت من إمكانية انفراد الإدارة بالإشراف على الانتخابات وتوجيهها في اتجاه معين أو لصالح مرشح دون غيره، لذلك طالبت بأن لا يكون الجيش بعيدا عن المنافسة الانتخابية، وأن لا يكتفي بحماية الجمهورية والدستور كما عبر عن ذلك رئيس الأركان، بل عليه أن يساهم في ضمان نزاهة الانتخابات.

وفي رده على دعوة "الجبهة المضادة للتزوير" صرح قائد هيئة أركان الجيش بأنه من التناقض أن نجد "هؤلاء أنفسهم الذين طالبوا الجيش الوطني الشعبي بالعودة إلى الثكنات هم أنفسهم اليوم يطالبوننا بالتدخل في الحقل السياسي"، ماذا يريدون من المؤسسة؟ وأكد مجددا "أن من أراد الوصول إلى قصر المرادية عليه أن يشمر على ساعديه وأن يعتمد على نفسه"، لكنه بالمقابل أكد أن حياد المؤسسة العسكرية لا يعني أنها غير معنية بما يحدث، إن الحياد لا يعني عدم الاكتراث بما يجري من تطورات خطيرة على الساحة السياسية، لم نقل أبدا أن الجيش الوطني الشعبي محايد، بل نتابع كل ما يجري في الساحة السياسية لأننا معنيون كمؤسسة وكمواطنين، ما يجب فهمه هو أننا لسنا طرفا ولا نريد أن نتدخل في اللعبة السياسية الحالية، ومع ذلك فإن تدخل الجيش لضمان نزاهة الانتخابات يبقى بالنسبة لمؤسسة الجيش مرهونا بإجماع الطبقة السياسية كلها حول ضرورة ذلك.

إن هذه التصريحات التي أطلقها السيد العماري على هامش زيادة الرئيس بوتفليقة لمتحف الجيش أسابيع فقط قبل استدعاء الهيئة الناخبة، جاءت لتبرز حقيقة موقف الجيش الذي يريد أن يمنح نفسه دور الحكم أو المؤسسة الأخيرة التي يمكن الاحتكام إليها في حال تجاوز الرئيس لصلاحياته أو إخلاله بنصوص الدستور.[1]

كما اتضح ضغطه على الرئاسة عبر حوار له مع مجلة الجيش قبيل انطلاق الحملة الانتخابية، عبر فيه عن أسفه لتشكيك الطبقة السياسية في موقف الجيش، فتدخله في السابق لاسيما

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص، ص. 168، 169.

1992 كـان مطلـب وطنـي يخـص الطـابع الجمهـوري. أمـا اليـوم فهـو لـيس ضـد أي مرشـح ولا يـدعم أي مرشـح، و"مـع أن كـل الشـروط التـي تضـمن أساسـا الطـابع الجمهـوري للدولـة لـم تسـتوف تمامـا، فإننـا نعتقـد أنـه حـان الوقـت لأن يتحمـل المجتمـع الجزائـري مسـؤولية اختياراتـه علـى ضـوء انتخابـات تضـع مرشـحين فـي التنـافس، ممـا يجعـل الجـيش لا يعمـل لا علـى عرقلـة هـذا ولا علـى تفضـيل ذاك". بالمقابـل دعـا الجـيش والإدارة والقضـاء وأجهـزة الدولـة الأخـرى المشـرفة علـى العمليـة الانتخابيـة لالتـزام نفـس الموقـف "فحيـاد الجـيش الـوطني الشـعبي لـن يكـون لـه معنـى مـا لـم يعمـم علـى جميـع المؤسسـات الأخـرى للجمهورية".[1]

حجـم الضـغوط مـن طـرف قيـادة المؤسسـة العسـكرية رد عليهـا المترشـح عبـد العزيـز بوتفليقـة مـن خـلال برنـامج حملتـه الانتخابيـة، حيـث دعـا لضـرورة إدخـال التحـديث والاحترافيـة علـى القـدرات الوطنيـة للـدفاع، مـع التأكيـد علـى الأهميـة القصـوى للجـيش الـوطني الشـعبي سـليل جـيش التحريـر الـوطني، الـذي يفـرض العصـر إدخـال عوامـل التحـديث والاحترافيـة عليـه دون أن يـتم ذلـك علـى حسـاب الهويـة والعقيـدة العسـكرية لهـذه المؤسسـة وأصـالتها التاريخيـة، مؤكـدا إن مسـار "إدخـال التحـديث والاحترافيـة لابـد أن يباشـر فـي خدمـة الحفـاظ علـى السـيادة الوطنيـة وسـلامة التـراب الـوطني واسـتقلال الـبلاد"، دون أن ينسـى توضـيح بعـض الحقـائق فـي مقـدمتها عـدم الخلـط بـين المهـام الدسـتورية للجـيش وبـين الصـراع السياسـي الـدائر بـين أقطـاب الطبقـة السياسـية، فـالجيش مهمتـه حمايـة الدولـة وصـيانة الوحـدة الترابيـة للـبلاد ولـيس مسـاندة طـرف سياسـي ضـد الآخـرين، فالمؤسسـة العسـكرية حسـب تصـور برنـامج بوتفليقـة لا يجـب أن تتدخل في الصراع الحزبي والأيديولوجي بين التيارات والأحزاب السياسية.[2]

3- مرحلة الحسم:

[1] (الجيش الوطني الشعبي ليس له مرشح وإنه ليس ضد أي مترشح)، **مجلة الجيش**، (الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية)، ع.488، مارس 2004.

[2] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص،ص. 177، 178.

من المؤكد أن الدور الذي كان يراه رئيس الجمهورية للمؤسسة العسكرية يختلف عن ذلك الذي تتطلع إليه القيادة العسكرية، وهو ما كشف عنه سياسة الرئيس التي افتتحها في 28 أفريل 2004 بمناسبة إعلان التشكيل الحكومي الجديد حين أسند حقيبة وزارة الدفاع الوطني لشخصه–لأول مرة– حيث أصدر المرسوم الرئاسي الذي احتوى التشكيلة الحكومية الجديدة بيَّن صراحة أن رئيس الجمهورية هو وزير الدفاع الوطني فحتى وإن كان الرئيس حسب نص المادة 77 من الدستور هو من يتولى مسؤولية الدفاع الوطني فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون هو وزير الدفاع، فعلى سبيل المثال جاء في المادة الثانية من المرسوم 02–208 الصادر في 27 جوان2002 الذي تضمن الطاقم الوزاري لحكومة علي بن فليس الثانية، "رئيس الجمهورية يضطلع بمهام وزير الدفاع" ولم تتحدث عن رئيس الجمهورية كوزير للدفاع.

أما رؤية رئيس الجمهورية فقد عبر عنها بوضوح خلال خطابه أمام القيادات العسكرية بمناسبة الذكرى ال42 للإستقلال، حيث دعا الجيش الشعبي الوطني إلى استرجاع مكانته "في إطار السير السوي لمؤسسات الدولة، والعودة النهائية إلى النظام الدستوري"، وأن يكون مستعدا للاضطلاع بدوره وفقما تقتضيه قوانين الجمهورية.[1]

وبذلك برز للسطح أن رؤية القيادتين السياسية والعسكرية ليست متطابقة بشأن مستقبل المؤسسة، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الفريق العماري من منصبه كقائد لأركان الجيش في 25 جويلية 2004، وتضامنت معه مجموعة من كبار الضباط المؤيدين له أبرزهم: الجنرال شريف فضيل مدير خلية مكافحة الإرهاب، كما أحيل على التقاعد المسبق حوالي 800 ضابط آخرين. واعتبرت تلك القراءات أن باقي الكتل أعربت عن دعمها للمسار الاحترافي للجيش وعدم التدخل في الشأن السياسي والخضوع للسلطات المباشرة لرئيس الجمهورية بصفته وزيرا للدفاع[2].

[1] نفس المرجع، ص، ص. 181، 182.

[2] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص.15.

هذه التغييرات تبعها في 03 أوت 2004 استحداث الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-229 الذي خوّل الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في حدود صلاحياته تحت سلطة وزير الدفاع الوطني، الإمضاء على جميع الوثائق والمقررات، والتي من ضمنها القرارات باسم وزير الدفاع الوطني.[1]

رغم استقالة العماري وترجيح كفة الرئاسة إلا أن ذلك لا يعني أن الرئاسة فرضت كامل سلطتها خاصة أنها لم تستطع أن تمتد لجهاز الاستخبارات،[2] بالإضافة إلى أن تحييد قيادات بعينها على الأغلب يعكس التحالف مع أطراف جديدة، خاصة أن المرحلة سادها الكثير من الفرضيات المتعلقة باختلاف وجهات النظر بين جناح الكل الأمني والداعمين للمصالحة، أي لم يتم الخروج بعد من المرحلة التي قفزت إليها المؤسسة العسكرية والخاصة بتزكية شخصية مدنية لإبعاد صفة العسكري عن النظام السياسي، أي التدخل المحدود.

صراع الرئاسة وجهاز الاستخبارات خلال فترة حكم بوتفليقة

1- دستور 2008 وفتح العهدات

مثل دستور 2008 سابقة فلم يعرض على الاستفتاء بل أقرّه البرلمان بالإضافة إلى أنه جاء لضرورة أساسية وهي فسح المجال أمام بوتفليقة للترشح لعهدة رئاسية ثالثة بعدما كانت المادة 74 قبل التعديل تحدد العهدات بعهدتين مدة الواحدة 5 سنوات.

وتمت رئاسيات 2009 بفوز بوتفليقة بعهدة ثالثة بـ99.33 بالمائة، وبدا أنه مدعوم من المؤسسة العسكرية رغم توتر العلاقة بين الطرفين بداية من 2005، تلاها أحداث ما عرف بـ"الربيع العربي" وخطاب سطيف 8 ماي 2012، والوعود بإصلاحات صادفت موعد تشريعيات 2012 التي اتجهت العديد من القراءات لتوقع اكتساحها من طرف الأحزاب الإسلامية على غرار تونس ومصر وهو ما لم يحدث، خاصة في ظل التجربة السابقة بالجزائر. [3] كما سبق هه المرحلة رفع حالة الطوارئ فيفري 2011، بعد 19 سنة من سنها، حيث تم تثبيت الرفع بالجريدة الرسمية بنشر الأمر رقم 11-01

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص. 183.

[2] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص.61.

[3] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص، ص. 64، 65.

المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتضمن رفع حالة الطوارئ في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية رقم 12. ويلغي هذا المرسوم –المرسوم التشريعي رقم 93-02 الصادر في 6 فيفري 1993 المتضمن تمديد حالة الطوارئ التي أعلنت بأمر رئاسي رقم 92-44 بتاريخ 9 فيفري 1992".[1]

2- العهدة الرابعة لبوتفليقة ونهاية المهادنة مع جهاز الاستخبارات

كما ذكرنا سابقا فرغم أن الرئاسة رجحت كفتها بعد استقالة رئيس الأركان الفريق محمد العماري وتعيين رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح، إلا أنه تم استثناء دائرة الاستعلامات والأمن "الاستخبارات" DRS حيث بقيت تتمتع بإمكانيات كبيرة، وهي التي أصبحت في مواجهة مع مؤسسة الرئاسة خلال المرحلة المقبلة.[2] وهذا ما سيبرز للعلن مع العهدة الرابعة لعبد العزيز بوتفليقة.

يرى اتجاه من السياسيين أن الخلاف بين مؤسسة الرئاسة وجهاز الاستخبارات لم يكن حول الرئيس "بوتفليقة"، وإنما حول من يخلفه في الرئاسة أو في تسيير شؤون البلاد، وبعد أن استطاع الرئيس فرض سيطرته على المؤسسة العسكرية – باستثناء جهاز الاستخبارات – وإزاحة خصومه أصبحت[3] المواجهة واضحة بين الطرفين (الرئاسة والمؤسسة العسكرية من ناحية، ودائرة الاستعلامات والأمن أو جهاز الاستخبارات من ناحية أخرى)، حيث يسعى كل منهما إلى محاولة فرض سيطرته الأمر الذي أدى لصعوبة التوصل لتوافق بينهما، بعدما كانت القرارات تتخذ بالتوافق بينهما سابقا.

يبدو أن جهاز المخابرات كان من أشد معارضي ترشح بوتفليقة لولاية رابعة، وتجسدت في كشفه عن قضايا فساد تعلّقت بشخصيات مقرّبة من الرئيس على غرار وزير الداخلية يزيد زرهوني ووزير الطاقة شكيب خليل، فضلا عن فتح عدد من التحقيقات في قضايا الرشوة ونهب المال العام مست قطاعات حيوية كالطاقة.[4]

---

[1] الأمر رقم 11-01، المؤرخ بتاريخ: 23 فيفري 2011 المتعلق برفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية العدد:12، السنة: 48 الصادرة بتاريخ: 2011/02/23.

[2] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص. 273.

[3] المرجع السابق، ص. 277.

[4] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص.65.

فقد تم استصدار مذكرات اعتقال دولية من طرف النائب العام لدى محكمة الجزائر بحق وزير الطاقة السابق شكيب خليل وبحق العديد من المقربين منه، فيما سمي إعلاميا بـ"فضيحة فساد عصفت بمجموعة سوناطراك" على خلفية تأمين أسواق لشركة سايبم الإيطالية للتنقيب عن النفط[1]. هذه التهم التي ستقسط لاحقا عن شكيب خليل في عز الحملة التي شنتها الرئاسة ضد الجنرال محمد مدين المدعو "التوفيق" وجاءت على لسان الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني عمار سعيداني، حيث اتهم رئيس جهاز الاستخبارات محمد مدين بوقوفه وراء حملة وصفها بـ "الفضائح والأكاذيب "تجاه الأوساط المقربة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بهدف منعه من الترشح لعهدة رئاسية رابعة[2].

وأمام هذا الضغط وخلافا لما كان متوقعًا لدى الطبقة السياسية في الجزائر بعدم ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة، قام هذا الأخير بإجراء تغييرات على مستوى المخابرات العسكرية الجزائرية وذلك من خلال التحالف الذي عقده مع قائد أركان الجيش الفريق قايد صالح بإحالة عدد من الجنرالات على التقاعد فضلا عن أنّه أقدم على حلّ جهاز الشرطة القضائية التابع لجهاز الاستخبارات، والذي كان مكلّفًا بمتابعة قضايا الفساد التي تمّت الإشارة إليها، وإلحاق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز بقيادة أركان الجيش، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، فقد عينّ بوتفليقة الفريق قايد صالح نائبًا لوزير الدفاع خلفا للواء عبد المالك قنايزية، إضافة إلى ذلك أوكل إليه مهمة الإشراف على الهيئة العسكرية العليا.

وهي المؤشرات التي اعتبرها عدة باحثين أنها تؤكد بوضوح التحالف القائم بين قيادة أركان الجيش والرئاسة على حساب جهاز المخابرات.[3]

---

[1] **مذكرة اعتقال دولية بحق شكيب خليل وزير الطاقة الجزائري السابق**، أدرج بتاريخ: 2013/08/12، تاريخ التصفح: 2019/05/16، https://www.france24.com/ar/20130812-

[2] **سعيداني يتهم التوفيق بمحاولة منع بوتفليقة من الترشح**، الخبر، أدرج بتاريخ: 2014/2/3، تاريخ التصفح: 2019/05/16 https://www.elkhabar.com/press/article/22688/

[3] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص.65.

وترشح مع بوتفليقة في هذا الموعد الانتخابي كلٌّ من عبد العزيز بلعيد، ولويزة حنون، وعلي فوزي رباعين وموسى تواتي، وعلي بن فليس الذي دخل في منافسة شديدة قبيل الانتخابات مع الرئيس بوتفليقة في مشهد متكرر لرئاسيات سنة 2004، لتتبعه قراءات بأن بن فليس كان مرشح الجناح المعارض لبوتفليقة والمدعوم من المخابرات العسكرية، وهو المشهد الذي تكرر في رئاسيات سنة 2014، بحيث يمكن القول إنّ بن فليس كان مرشح الجناح المعارض لبوتفليقة من داخل المخابرات العسكرية، وهو الأمر الذي بين بوضوح حجم الشرخ الموجود بين قيادة أركان الجيش والمخابرات من جهة، وبين جهاز المخابرات والرئاسة من جهة أخرى[1].

في حين عرفت خطوة الترشح انتقادات واسعة، وبلغ بالمعارضة أن قررت مقاطعة الرئاسيات مع تأسيس التنسيقية الوطنية للانتقال الديمقراطي التي سيتوسع نطاقها إلى ندوة مزافران الأولى والثانية، اللتان جسدتا ذروة التحالف بين المعارضة الذي جمع شمل الإسلامي والعلماني والوطني، قبل أن يتفكك الشمل مع أفق الانتخابات التشريعية 2017.

3- مراحل تحييد الرئاسة لجهاز الاستخبارات

ويمكن تلخيص الإجراءات المتتابعة من طرف الرئاسة تجاه جهاز الاستخبارات في:

-في سبتمبر 2013 أصدرت الرئاسة مرسوما يتضمن حل الشرطة القضائية التابعة لجهاز الاستخبارات. حيث نشرت الجريدة الرسمية نص مرسوم رئاسي يتضمن إلغاء الوجود القانوني للجهاز الذي كان يتمتع بدور الضبطية القضائية، وكانت مكلفة بمهام إجراء التحقيقات لصالح الهيئات القضائية، وأوضح المرسوم الرئاسي رقم 13-309 أنه جاء إلغاء للمرسوم الرئاسي 08-52 المتضمن احداث مصلحة مركزية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن التابعة لوزارة الدفاع. ودام عمر مصلحة الشرطة القضائية العسكرية التابعة لجهاز الاستخبارات خمس سنوات منذ استحداثها في فبراير 2008، قبل أن يتقرر إلغاؤها. 2 وينسب لهذه المصلحة إجراءها تحقيقات في قضايا فساد أبرزها قضية سوناطراك. وقد سبق ذلك القرار، إلغاء مصلحة التوثيق ومراقبة الصحافة التي كانت تمثل الذراع القوية التي تدير بواسطتها الاستخبارات الصحافة والرأي العام.

---

[1] المكان نفسه.

[2] المرسوم الرئاسي 13-309، المؤرخ بتاريخ:8 سبتمبر 2013 المتعلق بإلغاء مصلحة قضائية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن، الجريد الرسمية ع.45 ، السنة:50، الصادرة بتاريخ: 18 سبتمبر 2013.

– في جويلية 2014، قامت مؤسسة الرئاسة بسلسلة من الإحالات على التقاعد وإنهاء المهام طالت عددا من كبار الضباط والقادة، منهم؛ اللواء رشيد لعلالي، المعروف باسم "عطافي" المسؤول السابق عن مديرية الأمن الخارجي، واللواء مهنا جبار، القائد السابق لمديرية أمن الجيش، والجنرال شفيق مسؤول التحقيقات الاقتصادية ومكافحة الفساد بجهاز الاستخبارات.

– قامت مؤسسة الرئاسة في جويلية 2015، بسلسلة من القرارات، والتي تبعت الحديث عن إطلاق نار بالقرب من إقامة الرئاسة بزرالدة، شملت: إقالة مسئول الأمن الرئاسي، الفريق جمال كحال مجدوب، وإحالته على التقاعد، وتعيين ناصر حبشي بدلا منه. وإقالة اللواء أحمد ملياني من قيادة الحرس الجمهوري، وتعيين الفريق بن علي خلفا له. وكذلك إنهاء مهمات اللواء علي بن داوود رئيس مصلحة الأمن الداخلي ومكافحة التجسس التابعة لجهاز الاستخبارات، وتعيين العقيد بوقشابية عاشور – الملحق العسكري السابق في سفارة الجزائر في تركيا – خلفا له.

–كما تقرر إلحاق مديرية الأمن والحماية الرئاسية بالحرس الجمهوري، بعدما كانت تتبع جهاز الاستخبارات. وقد سبق تلك القرارات، قيام مؤسسة الرئاسة بفصل مديرية أمن الجيش عن جهاز الاستخبارات، وإلحاق "قوات النخبة" بقيادة الأركان بدلا من جهاز الاستخبارات، وهي قوات للتدخل السريع كانت مُكلفة بتنفيذ عمليات مسلحة لمكافحة الإرهاب، وكان يشرف عليها الجنرال التوفيق مباشرة.

– في 27 أوت 2015، تم اعتقال الجنرال "عبد القادر آيت واعرابي" المعروف باسم "الجنرال حسان" والذي شغل منصب رئيس مديرية مكافحة الإرهاب، التابعة للاستخبارات، وأحد المقربين من الجنرال التوفيق، وذلك بناءً على مُذكرة توقيف أصدرتها المحكمة العسكرية للبليدة، للتحقيق معه بتهم تشكيل جماعة مسلحة والحصول على أسلحة حرب والاحتفاظ بها. وكان الجنرال حسان قد تمت إقالته في فيفري عام 2014، وتم وضعه تحت الرقابة القضائية ومنعه من السفر منذ ذلك الحين.

– قام الرئيس الجزائري بوتفليقة في 13 سبتمبر 2015، بإحالة قائد جهاز الاستخبارات الجنرال محمد مدين، المعروف باسم "الجنرال توفيق" على التقاعد، وعين اللواء "عثمان طرطاق" خلفا له. وكان الجنرال توفيق قد تولى هذا المنصب منذ عام 1990، وخلال عقود اعتبر أنه الرجل الأول في

الجزائـر[1]. وأوضـح بيـان الرئاسـة أنـه "بموجـب أحكـام المـادتين 77 الفقـرتين 1 و8 المتضـمنتين السـلطات والصـلاحيات المخولـة لـه دسـتوريا كقائـد أعلـى للقـوات المسـلحة والمـادة 78 الفقـرة الثانيـة المتعلقـة بصـلاحيات التعيـين فـي الوظـائف المدنيـة والعسـكرية فـي الدولـة، أنهـى رئـيس الجمهوريـة عبـد العزيز بوتفليقة مهام رئيس قسم الاستخبارات والأمن الفريق محمد مدين".

كمـا أكـد بيـان لـوزارة الـدفاع الـوطني العمليـة بتنصـيب عثمـان طرطـاق فـي وظيفـة رئـيس دائـرة الإسـتعلام والأمن خلفا للفريق محمد مدين الذي أحيل على التقاعد، بحسب نص البيان[2].

وأرجـع الأمـين العـام لحـزب جبهـة التحريـر الـوطني عمـار سـعيداني والـذي قـادت الرئاسـة حملتهـا مـع جهـاز الإسـتخبارات علـى لسـانه، فـأرجع قـرار إعـادة هيكلـة الجهـاز إلـى النقـائص التـي تـم انكشـافها بعـد الاعتـداء علـى قاعـدة الحيـاة بتقنتـورين فـي 16 جـانفي 2013، والتهديـدات لـدى الجيـران والوضـع الخـارجي علـى رأسـها طريقـة تسـيير أزمـة الدبلوماسـيين الجزائـريين المختطفـين فـي شـمال مـالي "غـاو" فـي 5 أفريـل 2012، وذلـك بغيـة مواجهـة هـذه المسـتجدات، بالإضـافة إلـى اتهامـه بتفجيـر الأحـزاب السياسـية مـن الـداخل[3]."وكـان سـعيداني قـد غلّـف تصـريحات بالتأسـيس للدولـة المدنيـة، فـي حـين أرجعهـا مراقبـون إلى صراعات في السلطة وإن كان رئيس الحكومة السابق مولود حمروش قد استبعد تلك القراءات.

هـذا وسـيتم تعزيـز الخطـوات مـن خـلال قـرار وزارة الـدفاع الجزائريـة ملاحقـة ضـباط الجـيش المتقاعـدين أمـام القضـاء فـي حالـة انتهـاك "واجـب الـتحفظ"، إلـى جانـب عقوبـة التنزيـل فـي الرتبـة، وذلـك بنـاء علـى التعـديلات المقترحـة علـى الأمـر 06-02 الصـادر فـي 2006 المتضـمن القـانون الأساسـي العـام للمسـتخدمين العسـكريين، التـي كرسـت واجـب الـتحفظ والصـمت علـى الضـباط المتقاعـدين أسـوة بالضـباط العاملين.

---

[1] محمد محمود السيد، **صراع الرئاسة والاستخبارات في الجزائر: إستدعاء لإرث الماضي أم ترتيبات لمستقبل الحكم**، أدرج بتاريخ: 2015/09/21، تاريخ التصفح: 2019/05/16، https://www.ida2at.com/conflict-in-algeria-presidential-and-intelligence/.

[2] سميرة بلعمري، **بيان للرئاسة وآخر لوزارة الدفاع ينهيان التأويلات والاحتمالات**، أدرج بتاريخ: 2015/09/13، تاريخ التصفح: 2019/05/19، https://www.echoroukonline.com/

[3] سعيداني: **المخابرات الجزائرية ليست مهمتها محاربة الفساد**، تاريخ الإدراج: 2019/10/03، تاريخ التصفح: 2019/04/21. https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/

تنص المادة 24 ضمن التعديلات على أحكام عقابية، إذ تنص على أنه يتعين على العسكري "الالتزام بواجب التحفظ في كل مكان وفي كل الظروف، وعليه أن يمتنع عن كل عمل أو تصرف من شأنه أن يمس بشرف أو كرامة صفته أو يخل بسلطة المؤسسة العسكرية وسمعتها المميزة" وتضيف هذه المادة أنه "بعد التوقف النهائي عن الخدمة، يظل العسكري ملزما بواجب الاحتراس والتحفظ، وأي إخلال بهذا الواجب من شأنه المساس بشرف واحترام مؤسسات الدولة". وأدرج النصان في خانة تعزيز القواعد المسيرة لواجب التحفظ بالنسبة إلى الضباط العامين والضباط السامين المتقاعدين.

وبعد المصادقة عليها من طرف مجلس الوزراء بداية جوان 2016 رفعت للبرلمان، واعتبرت أنها جاءت لتكرس حالة واجب التحفظ على كبار ضباط المؤسسة العسكرية، لتلافي تكرار سيناريو الجنرال المتقاعد حسين بن حديد الذي اتهم بإفشاء أسرار عسكرية.[1]

وسط جملة الإجراءات اعتبر أرسلان شيخاوي الرئيس التنفيذي لمركز NSV الاستشاري الجزائري أن الهجمات الإرهابية على تيقنتورين عجلت الحاجة إلى إحداث إصلاح على مستوى أجهزة الاستخبارات وتحسين فعالية الجيش، حيث استندت الإصلاحات على 3 عوامل:

1- التحول على مستوى الأجيال مع انتقال قيادة دائرة الاستعلام والأمن إلى العنصر الشاب والسماح لجيل ما بعد الاستقلال بتسلّم زمام الأمور.

2- إعادة التنظيم الهيكلي من أجل إعادة التركيز على النشاطات الأساسية والتهديدات الجديدة.

3- من شأن التحديث أن يجعل أجهزة الاستخبارات تتوقّف عن العمل كـ"شرطة سرية" وتتحول أكثر نحو أداء الوظائف الفعلية لوكالات الاستخبارات بغية التكيّف مع التهديدات الإقليمية القائمة والانتقال السياسي الداخلي[2].

[1] **عقوبات صارمة تنتظر ضباط الجيش الجزائري في حال خرقهم واجب التحفظ**، العرب، أدرج بتاريخ: 2016/06/02، تاريخ التصفح: 2019/03/20، https://alarab.co.uk/

[2] أرسلان شيخاوي، **دور دائرة الأمن والإستعلام**، مركز كارنيغي، أدرج بتاريخ: 2019/10/16، تاريخ التصفح: 2019/04/21 https://carnegieendowment.org/sada/56954

دور "الشرطة السياسية" هو ما أكد عليه عبد الحميد العربي شريف العقيد المتقاعد من دائرة الاستعلام والأمن، معتبرا أن دائرة الإستعلام والأمن كانت "أمنا بوليسيا" أكثر منه عمل استخبارات وهو ما تجسد داخل الأحزاب والوزارات بل بخلق رجالات لها من البلدية إلى الوزارة.[1]

ومكنت الخطوات المتتالية الرئاسة من تقليص نفوذ جهاز الاستخبارات بل وإضعافه بعدما شكل الثلاثي، مؤسسة الرئاسة والاستخبارات ورئاسة الأركان، العناصر الأساسية للحكم وصناعة القرار في الجزائر. ورغم التجاذبات ومحاولة كل مؤسسة من هذه المؤسسات الاستحواذ على أكبر قدر من التأثير داخل المشهد السياسي الجزائري في المراحل السابقة، إلا أنه في النهاية كانت القرارات الصادرة عن هذه المؤسسات تمثل في الواقع الصيغة السياسية النهائية للتفاهم داخل أجنحة النظام القوية. كما مثل انضمام رئيس الأركان طرفا في صف بوتفليقة في مواجهة خيارات مدير الاستخبارات المتواجد في منصبه منذ بداية التسعينات كانت له تأثيرات مهمة في إضعاف الاستخبارات. ذلك أن تنحي مدير الاستخبارات المعروف بدوره التاريخي فيما يوصف بصناعة الرؤساء، يؤدي من الناحية السياسية إلى إزاحة أحد العناصر الأساسية في مثلث صناعة القرار ويصب في اتجاه تقوية مؤسسة الرئاسة، بحسب القراءات التي سادت مرحلة إعادة هيكلة جهاز الدياراس.

بالعودة للطبقة السياسية فشهدت تضاربا، إذ اعتبرت الموالاة ومن بينهم رئيس الكتلة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني آنذاك، محمد جميعي، أن التغييرات عادية باعتبارها مندرجة ضمن صلاحيات الرئيس كوزير للدفاع. فدعمت القوى السياسية المقربة من الرئيس بوتفليقة التغييرات التي يحدثها في المؤسسة الأمنية وبشكل خاص في الاستخبارات، وسبق أن أشار الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عمار سعداني، المقرَّب من بوتفليقة، في سياق انتخابات العهدة الرابعة إلى تدخل جهاز الاستخبارات التابع للجيش في الشأن السياسي، واتهم مدير الاستخبارات بالفشل في إدارة الملفات الأمنية.

[1] Abelhamid Laarbi-chérif, conférence de presse, le Courrier, 12/05/2019 .

ولـم يكـن موقـف عمـار سـعداني الـذي اعتُبـر واجهـة لصـراع الرئاسـة والاسـتخبارات متفقـا عليـه داخـل جبهـة التحريـر الـوطني؛ "حيـث أعلـن أعضـاء مـن اللجنـة المركزيـة لحـزب جبهـة التحريـر الـوطني الحاكم عن استنكارهم لاتهامات الأمين العام للحزب عمار سعداني "بفشل" مدير الاستخبارات.

أمـا الأمـين العـام لحـزب التجمـع الـوطني الـديمقراطي أحمـد أويحيـى فقـال "أن خطـط الـرئيس فـي المجـال الأمنـي لا تهـدف إلـى تحطـيم أجهـزة الاسـتخبارات، بـل هـي عمليـة إعـادة تنظـيم تـتلاءم ومستجدات الساحة الوطنية والدولية.

بالمقابـل، أرجعـت أطـراف معارضـة الإقـالات التـي أقـدم عليهـا بوتفليقـة إلـى الصـراع بـين أجنحـة السـلطة و"بـالأخص بـين رئاسـة الجمهوريـة بقيـادة شـقيق الـرئيس السـعيد بوتفليقـة، وجهـاز الاسـتخبارات بقيـادة الجنـرال (توفيـق)، حـول التحضـير لمرحلـة مـا بعـد بوتفليقـة. وأن مـا يحـدث مـن تغييـرات يؤكـد أن سـاعة الحسم اقتربت.[1]

واجب التحفظ للعسكريين المتقاعدين

تـم توسـيع نطـاق واجـب الـتحفظ بالنسـبة للعسـكريين المتقاعـدين فـي جـوان 2016، عبـر التعـديلات علـى الأمـر 06-02 الصـادر فـي 2006 المتضـمن القـانون الأساسـي العـام للمسـتخدمين العسـكريين المحـال علـى البرلمـان، والمتعلـق بواجـب الـتحفظ، حيـث وسّـع ليشـمل الضـباط المتقاعـدين أسـوة بغيـرهم مـن العـاملين، وقالـت وزارة الـدفاع الـوطني فـي عرضـها لأسـباب التعـديل أنـه "يتعـين علـى العسـكريين المحـالين مباشـرة إلـى الحيـاة المدنيـة أن يتحفظـوا علـى كـل فعـل أو تصـريح أو سـلوك مـن شـأنه الإضـرار بسمعة المؤسسات والسلطات العمومية."

بـررت وزارة الـدفاع الـوطني الأمـر بـأن الهـدف مـن سـن قـانون واجـب الـتحفظ بالنسـبة للعسـكريين يهـدف إلـى إخـراج ضـباط المؤسسـة العسـكرية مـن النقـاش السياسـي، وجعـل الجـيش بمنـأى عـن الصـراعات السياسـية. حيـث أوضـحت افتتاحيـة الجـيش لشـهر سـبتمبر 2016: "إنـه يتوجـب علـى العسـكري المتقاعـد أو المحـال علـى الاحتيـاط، الالتـزام بواجـب الـتحفظ فـي كـل مكـان وفـي كـل الظـروف والامتناع عن كل عمل وتصرف غير مشرف أو يخل بسلطة المؤسسة العسكرية وسمعتها المميزة"

[1] كمال القصير، **الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار بالجزائر**، مركز الجزيرة للدراسات، أدرج بتاريخ:2015/09/18، تاريخ التصفح: 21 2019/04 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201591563822578637.html

وأنه في حالة خرق القانون والخروج عن واجب التحفظ فإن ذلك "يشكل إهانة وقذفا، يمكن أن ينجم عنه بمبادرة من السلطات سحب وسام الشرف ورفع شكوى لدى الجهات القضائية، وتخفيض الرتبة. على نحو يضمن وحدة وتماسك جيشنا الوطني الشعبي وإبعاده عن التجاذبات والصراعات السياسية، والحفاظ على الصورة اللامعة للجيش الوطني الشعبي لدى المجتمع، وجعل المؤسسة أسمى من أي رهانات سياسية أو سياسوية ظرفية.

كان قانون واجب التحفظ بالنسبة للعسكريين على وجه الخصوص قد أثار جدلا واسعا خاصة وأنه جاء في وقت انفجرت فيه قضية الجنرال المتقاعد حسين بن حديد، الذي اعتقل وحبس بسبب تصريحات صحافية تعرض فيها إلى قائد أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح وإلى شقيق الرئيس ومستشاره السعيد بوتفليقة، وكذا تحدثه عن بعض التفاصيل التي تتعلق باختراق الجماعات الإرهابية خلال تسعينيات القرن الماضي. وقد قدم القانون الخاص بواجب التحفظ بالنسبة للعسكريين على أنه محاولة لفرض الصمت على العسكريين.[1]

يبدو أن جهود مؤسسة الرئاسة خلال فترة حكم بوتفليقة تمكنت من تغليب كفتها وتحييد من أتوا ببوتفليقة وذلك عبر مرحلتين الأولى خلال العهدة الثانية التي مثلت انتصارا لبوتفليقة على قيادة مؤسسة الجيش بقيادة رئيس الأركان محمد العماري وانتهى باستقالته رفقة المقربين منه وإحالة العديد من الضباط على التقاعد من طرف رئيس الجمهورية بعد الصلاحيات التي وسعها لصالح منصب الرئيس وسحبها من قيادة الجيش رغم أنها مست الجناح الداعم لحل "الكل الأمني" خلال التسعينات مقابل التحالف مع أطراف جديدة داخل المؤسسة، ومع ذلك بقي جهاز المخابرات محافظا على مكانته وهو الفاعل الأقوى ضمن صانعي رؤساء الجزائر، إلا أن العهدة الرابعة لبوتفليقة وما سبقها جسدت الخطوة الثانية في تغليب كفة الرئاسة، حيث انتهى الصراع الثاني بين الرئاسة والاستخبارات بإزاحة الوجوه المناهضة للعهدة الرابعة وعلى رأسها رأس الجهاز الجنرال محمد مدين وهي الخطوة التي تمت بالتحالف مع هيئة الأركان وانتهت بإعادة هيكلة جهاز المخابرات.

---

[1]– الجزائر: وزارة الدفاع تذكر العسكريين بضرورة الالتزام بواجب التحفظ !، **القدس العربي**، أدرج بتاريخ: 2016/09/21 تاريخ التصفح: 2019/05/11.https://www.alquds.co.uk

كما تمكنت الرئاسة من تقوية نفوذها أكثر عبر الحاق جهاز الاستعلامات بالرئاسة لتصبح المؤسسة الأقوى بحسب القراءات التي سادت منذ 2015، في حين أن التساؤل الذي بقي قائما هو: هل مثّلت جهود الرئاسة على مدار 20 سنة تمدينا للحكم عبر خطوات تجميع الصلاحيات؟ وما إن كان تغليب كفة الرئاسة نهائي أم جاء نتاج تحالفات عقدتها مع أطراف أخرى من صناع القرار؟

اتهم نظام بوتفليقة بأنه جسد تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات وعلى وجه التحديد الرئاسة داخل السلطة التنفيذية، فحتى الحكومة لم يعد لها دور يحسب، إلى أن أجبر حراك 22 فيفري 2019 الرئيس بوتفليقة على تقديم إستقالته وتنتهي بذلك حقبة 20 سنة من الفساد والدكتاتورية البوتفليقية.

المحور العاشر

العلاقات المدنية–العسكرية في تركيا

إكتسبت التجربة التركية في العلاقات المدنية–العسكرية أهمية خاصة من قبل المراقبين مقارنة بتجارب التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وترجع هذه الأهمية إلي تميز التجربة التركية بأنها لم تكن فقط تحول نحو الديمقراطية ولكنها أيضا كانت تجربة رائدة في تحول جذري في مفهوم العلاقات المدنية–العسكرية في هذا البلد.

لقد شهدت تركيا هيمنة للعسكريين على الحياة السياسية باعتبار الجيش وصي على العلمانية وعلى المبادئ التي أرساها أتاتورك. فالمؤسسة العسكرية لعبت دورا مؤثرا في الوعي الجماعي للشعب التركي، وظهرت دائما في دور حامي العلمانية وبالتالي لم يكن من السهل إخراج القوات المسلحة من الحياة السياسية أو ترسيخ حكم ديمقراطي مدني يمسك بزمام السلطة.

هذا الوضع التاريخي للجيش التركي يشبه كثيرا الأوضاع في العديد من البلدان العربية التي تعاني من تسلط نخبة الجيش الحاكمة، لذا من الجدير الاطلاع على تجربة تركيا في إدارة العلاقات المدنية العسكرية والتي أدت في النهاية إلى نجاح التجربة التركية الحديثة في إبعاد الجيش عن السياسة وإحراز تقدم في ملفي السياسة والاقتصاد بشكل غير مسبوق.

تعتبر مسألة عزل أو إبعاد الجيش عن التدخل في العملية السياسية مكونا أساسيا في التنظيم الديمقراطي للدولة بشكل عام، وبالتالي فإن تدخل الجيش في العملية السياسية يضر بموقف ووضع الدولة السائرة في طريق التحول الديمقراطي، فطبقا لرأي لاري دايموند* LarryDiamond "

* **لاري دايموند Larry Diamond** :هو عالم سياسة وصحفي أمريكي، من مواليد1951، مدير مركز التنمية والديموقراطية وحُكم القانون في جامعة ستانفورد بكاليفورنيا، من كبار الزملاء في معهد هوفر، يشارك في تحرير مجلة "الديموقراطية."

لا يمكن أن تترسخ الديمقراطية حتى يخضع الجيش بشكل كامل للسيطرة المدنية ويلتزم بقوة بالتنظيم الدستوري الديمقراطي".

لعب الجيش التركي منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 دورا بارزا في الحياة السياسية التركية، وذلك بعد إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية الجديدة على يد مصطفى كمال أتاتورك، وهو الأمر الذي يجعل للجيش طبيعة خاصة في تركيا بسبب الجذور التاريخية والأيديولوجية المتعلقة ببناء الدولة ذاتها على يد كمال أتاتورك القائمة على الأسس العلمانية.

اعتبر الجيش نفسه حامي للجمهورية التركية ونظامها السياسي، الأمر الذي أدى إلى تنفيذه أكثر من ثلاثة انقلابات عسكرية في تاريخ تركيا، حيث يستولي الجيش في كل مرة على الحكم وينصب نفسه حارسا لتعاليم أتاتورك ومبادئ الجمهورية العلمانية، وخط الدساتير والقوانين بعد كل انقلاب، فإستحوذ على وزارة الدفاع وأصبحت مؤسسة مستقلة تابعة لرئاسة الوزراء مباشرة بعد انقلاب عام 1960، ووضع دستور عام 1982.

كان للجيش التركي في تلك الفترات مزايا اقتصادية واجتماعية خاصة، حيث سمح للمؤسسة العسكرية التركية بالدخول في مشروعات اقتصادية توفر للمنتسبين إليها عوائد مالية إضافية دون الإفصاح عن الموازنة الحقيقية للجيش. كما كانت عملية الالتحاق بالجيش في ذلك الوقت معقدة وتخضع لتقارير استخباراتية تستبعد كافة المرشحين للجيش من ذوي الميول السياسية والدينية حتى يحافظ الجيش على قوامه العلماني الأتاتوركي[1].

[1] ابتسام علي مصطفي، "**التحول الديمقراطي في تركيا في الفتره مابين 1990–2004**"، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، 2007، ص.137.

تاريخ تركيا مع الانقلابات العسكرية

مرت تركيا بأربعة انقلابات عسكرية في تاريخ الجمهورية الحديثة، أول هذه الانقلابات كان في ماي 1960 وهو أول انقلاب عسكري يطيح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة ورئيس البلاد.

حيث قام الجنرال "جمال جورسيل" ومجموعة من الضباط بالسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، وأحالت وقتها هذه المجموعة بزعامة جورسيل أكثر من 235 جنرالا وخمسة آلاف ضابط من بينهم رئيس هيئة الأركان إلى التقاعد، كما تم وقف نشاط الحزب الديمقراطي "المنتخب" واعتقل رئيس الوزراء "عدنان مندريس" حينها ورئيس الجمهورية "جلال بايار" مع عدد من الوزراء.

صدرت أحكام بالإعدام ونفذت بحق رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير خارجيته ووزير المالية، كما صدر حكم بالسجن مدى الحياة على رئيس الجمهورية، وكل هذا بتهمة محاولة إلغاء النظام الكمالي وتأسيس دولة دينية.

الانقلاب العسكري الثاني كان في العام 1971 وهو ما عرف آنذاك باسم "انقلاب المذكرة" بعد إرسال الجيش حينها مذكرة عسكرية إلى الحكومة بعد أن شهدت تركيا نزاعا داخليا حادا على خلفية الانقلاب السابق، وهو ما أدى إلى انتشار أعمال العنف والاضطرابات طوال أيام الستينيات من القرن العشرين، وقد أدت هذه المذكرة إلى استقالة "سليمان ديميريل" رئيس الوزراء بعد أن هدده الجيش إما تشكيل حكومة جديدة قوية تسيطر على البلاد أو تدخل الجيش وفقا للدستور.

ثم وقع إنقلاب آخر في عام 1980 على يد كنعان إيفرين وهو الانقلاب الأشد دموية في تركيا على الإطلاق، نتيجة للتخوف من صعود التيارات الإسلامية مرة أخرى في تركيا، لذا قرر الجنرال كنعان الانقضاض على الحكم تحت ذريعة حماية مبادئ الدولة الأتاتوركية.

اعتقل الجنرال كنعان إيفرين في هذا الانقلاب أكثر من نصف مليون شخص وهرب أكثر من 30 ألف تركي إلى المنفى وأعدم عشرات الأشخاص، ومات المئات من المواطنين تحت آلة التعذيب التي انطلقت في عهده.

هناك انقلاب رابع وقع في تركيا لكنه انقلاب أبيض كما يحب أن يسميه البعض حيث عجل باستقالة حكومة رئيس حزب الرفاه آنذاك نجم الدين أربكان في العام 1997، حيث أجبر الجيش حكومته على الخروج دون حل البرلمان أو تعليق العمل بالدستور، وقد ترتب على هذا الانقلاب تضييق الحريات الدينية في تركيا وانهيار الأوضاع الاقتصادية بشكل غير مسبوق حتى عام 2002 مع صعود حزب العدالة والتنمية الجديد.

فشل المؤسسة العسكرية في تسيير البلاد بعد الإنقلابات

كانت هناك عدة صفات مشتركة في الانقلابات العسكرية في تركيا، أبرزها الفشل في تحقيق الاستقرار المزعوم بعد كل انقلاب، حيث كانت تزداد أعمال العنف والفوضى التي تمهد للانقلاب التالي. بالإضافة إلى الفشل الاقتصادي للحكم العسكري وتردى الأوضاع المعيشية للمواطنين، مع ازدياد وتيرة القمع السياسي، وانتشار الاضطرابات الاجتماعية والفوضى الأمنية.

هذه المؤثرات الناتجة عن الانقلابات أدخلت تركيا في حالة المعاناة من الأزمات الاقتصادية الحادة خاصة مع ازدياد معدل البطالة، وزيادة المديونية الخارجية ومعدل التضخم الرهيب في الاقتصاد التركي[1].

فالمادة 35 من الدستور التركي هي التي كانت تقف دائما وأبدا خلف الانقلابات العسكرية في تركيا، حيث منحت لها الشرعية القانونية لكل انقلاب، فهي تنص على أن القوات المسلحة التركية مسؤولة عن حماية الأراضي التركية والجمهورية الدستورية، وهي صياغة مطاطة تبرر التدخل في شؤون السياسة من قبل الجيش.

بداية التحرر من نفوذ المؤسسة العسكرية التركية

[1] محمد زاهد جول، "**معادلات القلق بين الجيش والسياسه في تركيا**"، مجلة الديمقراطية، العدد 52، أكتوبر 2013، القاهرة، ص،178.

تأسس حزب العدالة والتنمية في العام 2001 على يد مجموعة ترأسها الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان والرئيس السابق عبدالله جل الذي كان أول رئيسا للحكومة في عهد الحزب الجديد الذي بنسب إليه الفضل في الحد من النفوذ الجيش التركي في السياسة الداخلية.

فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في نوفمبر 2002، حدث تحول كبير في ميزان القوى على حساب الجيش وفي عملية التحول الديمقراطي، أين نجح حزب العدالة والتنمية في فرض السيطرة المدنية على الجيش التركي بصورة تدريجية.

اعتمد حزب العدالة والتنمية في بداية حكمه على إصلاحات الاتحاد الأوروبي وهي شروط وضعت للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من قبل دولة تركيا إذا قامت بتنفيذها، فكانت الذريعة الأولى المتخذة لتقليص نفوذ الجيش، تم ذلك من خلال إجراء تغييرات قانونية ومؤسسية أفقدت الجيش آلياته[1].

بدأ حزب العدالة والتنمية يحتل الفراغ الذي تركه الجيش التركي في مساحات التهديدات التي كان يتذرع بها دائما للتدخل في الحياة السياسية، وكان أهمها القضية الكردية التي بدأت في عصر التهدئة مع صعود العدالة والتنمية الذي أدار الصراع مع الأكراد في هذا الوقت بشكل ناجح أبطل حجة الجيش.

ثم جاءت ذروة الإصلاحات والتحرر في عام 2010 بالتعديلات الدستورية التي قلصت من اختصاص المحاكم العسكرية، وألغت حق الجيش في القيام بعمليات أمنية داخلية من دون الحصول على موافقة من السلطات المدنية، وأقرت الإشراف المدني على النفقات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، عدلت الحكومة المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية بالجيش التي تمنح القوات المسلحة الحق في التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية.

[1] Birol a.Yetilade,"**Turkeys Candidacy For European Membership**", Middil East Journal, vol, 5, no, 1, winter 2002, p, 84.

استقرت هذه المحاولات للتحرر من نفوذ المؤسسة العسكرية في تركيا على يد حكومة العدالة والتنمية، حتى جاء وقت القطيعة مع الإرث السابق بعد تردد الأنباء عن وجود سخط داخل الجيش التركي على حكومة رجب طيب أردوغان الذي حاز شرعية الانجاز بين الشعب التركي.

فجاءت عملية إجراء تحقيقات ومحاكمات وصدور أحكام بالسجن الطويل المدى ضد المئات من ضباط الجيش ومن المتقاعدين العسكريين فيما عرفت بقضايا أرغنكون والمطرقة.

لم يصطدم الحزب مباشرة مع الجيش وإنما دأب على التأكيد على مسألة علمانية الدولة منذ صعوده إلى سدة الحكم ، والإهتمام بأجندة اقتصادية بحتة راقت للجيش لأنها تمهد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل تلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي التي كانت على رأسها ظهور الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية العسكرية في تركيا، قامت حكومة العدالة والتنمية بإجراء تعديلات دستورية وحزم إصلاحية في الأعوام الأوائل من الألفية الثالثة، حيث قلصت من صلاحيات الجيش عن طريق الحد من صلاحيات مجلس الأمن القومي ليصبح هيئة استشارية، كما تم تشكيل غالبية أعضاء المجلس من المدنيين، وخفضت عدد الاجتماعات، وجعلت الأمانة العامة الخاصة به مدنية، وألغيت سلطات الأمين العام الواسعة والإشرافية، وألغيت وصول المجلس إلى الهيئات المدنية، ووضعت ميزانيته تحت سيطرة رئيس الوزراء.

بعد ذلك عملت الحكومة على إبعاد النزعة الإشرافية العسكرية من بقية مؤسسات الدولة فأبعدت الممثلين العسكريين من المجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، كما ألغيت المحاكم العسكرية التي تسمح بمقاضاة المدنيين أمامها. وفي الشق المالي ومن أجل تحجيم استقلالية الجيش في المعاملات المالية، ازدادت صلاحيات البرلمان في المحاسبة والرقابة على الميزانية العسكرية وممتلكات الدولة المملوكة للقوات المسلحة، وقد قام البرلمان التركي بإقرار هذه التعديلات بشكل مباشر دون الرجوع إلى قيادات الجيش[1].

[1] محمد عبد القادر، **الربيع العربي : تركيا في شرق أوسط جديد**، سلسله قضايا، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية 2012.

ومـع أن الجـيش التركـي وبعـض قياداتـه كـانوا يعارضـون كـل فتـرة هـذه الإصـلاحات ويحـاولون العـودة إلـى صـدارة المشـهد عبـر الضـغط بالقضـية الكرديـة أو مسـألة دولـة قبـرص، إلا أن الحكومـة التركيـة كانـت تتعامـل مـع هـذه الضـغوطات بشـئ كبيـر مـن الحكمـة دون الوصـول إلـى الصـدام المباشـر لكـن فـي النهايـة كانـت تـنجح فـي حسـم جـولات الصـراع لصـالحها، وقـد كـان أبـرز جـولات الصـراع هـذه معارضـة الجـيش لترشـح عبـدالله غـول لمنصـب رئـيس الجمهوريـة عـام 2007، لكـن بعـد حصـول الحـزب علـى نسـبة فـي الانتخابـات أكبـر مـن السـابقة، حسـم عبـدالله غـول منصـب الرئاسـة بسـهولة، وهـو الأمـر الذي كان بمثابة الإعلان عن نهاية حقبة حكم الجيش في تركيا.

بعـد ذلـك انطلقـت محاكمـات طالـت جنـرالات عـدة فـي الجـيش التركـي بتهمـة التخطـيط لانقـلاب عسـكري علـى حكومـة العدالـة والتنميـة وصـدرت أحكـام عـدة بالسـجن ضـد عسـكريين فـي الخدمـة وآخـرين متقاعـدين فيمـا عـرف بقضـية أرغنكـون والمطرقـة والتـي أظهـرت التحقيقـات فيهـا تخطـيط هـذه المجموعـات العسـكرية للانقضـاض علـى الحكومـة بصـورة غيـر مشـروعة سـتدمر المشـروع الاقتصـادي الـذي بـدأ يبـرز بشـكل سـريع فـي تركيـا، وهـو مـا أسـهم فـي ارتفـاع شـعبية حـزب العدالـة والتنميـة مقابـل انخفـاض مصـداقية الجيش التركي.

كمـا بـدأت التحقيقـات والمحاكمـات مـع مخططـي انقلابـات أعـوام 1980 و1997 مـن خـلال التعـديلات الدسـتورية لعـام 2010 التـي ألغـت المـادة 15 المؤقتـة مـن الدسـتور التـي منحـت قائـدي الانقلابات حصانة شاملة من الملاحقة القضائية.

فشل إنقلاب 2016 وعملية ترسيخ الديمقراطية في تركيا

أظهرت تركيا، حكومة ومعارضة، صلابة بارزة في مواجهة الانقلاب العسكري الذي قاده بعض القادة العسكريين، وهو انقلاب أعاد إلى الأذهان سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا خلال النصف الثاني من القرن الماضي والتي كانت ثمة قاعدة تحكم المعادلة، وهي (الجيش يحمي الدستور، والدستور يحمي الجيش[1].

ثمة أسباب عديدة وراء محاولة الانقلاب الأخير في تركيا، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1- أن الجيش التركي الذي كان يتمتع تاريخيا بمهمة الحفاظ على العلمانية والأسس الجمهورية للدولة التركية، بات يجد نفسه في السنوات الأخيرة غير قادر على تنفيذ هذه المهمة بعد أن أخرجه أردوغان من الحياة العامة، وعدل من هيكلة مجلس الأمن القومي الذي كان يتحكم به العسكر وكانت قراراته مُلزمة للحكومة، فيما باتت هذه القرارات في عهد أردوغان غير ملزمة، ويترأس

المجلس رئيس الحكومة بعدما كانت من حصة رئيس الأركان العامة. وبسبب كل ذلك، كانت بعض الأوساط العسكرية تتحين فرصة التحرك ضد أردوغان.

2- الإجراءات التي اتخذها أردوغان بعد اشتداد حدة الحرب مع حزب العمال الكردستاني، ولاسيما إعلان أحكام الطوارئ في معظم مناطق شرق البلاد وجنوبها، وإعطاء صلاحيات مطلقة لقادة القطاعات العسكرية هناك، ومن ثم إعفاء العناصر العسكرية العاملة في هذه المناطق من المثول أمام المحاكم، كل هذه الإجراءات وغيرها ساهمت بطريقة غير مباشرة في عودة القادة العسكريين إلى ممارسة السلطة واتخاذ القرار من دون العودة إلى الحكومة، وهي معادلة أراد منها أردوغان الحكم العسكري المطلق للجيش في المناطق الكردية مقابل السلطة السياسية المطلقة له في عموم البلاد.

3- الجيش التركي لم يكن راض عن الكثير من السياسات والمواقف الخارجية لأردوغان، حيث يحمل أردوغان تورط تركيا في الأزمة السورية وتداعيات هذه الأزمة على الداخل التركي، وكذلك توتر العلاقات مع إسرائيل طوال السنوات الماضية، وأيضا توتر العلاقة مع روسيا والولايات المتحدة وأوروبا، وإن اختلفت الأسباب. ويبدو أن الذين قاموا بالانقلاب راهنوا على هذه الخلافات في كسب الدعم الخارجي.

[1] ما بعد فشل الإنقلاب العسكري في تركيا https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/133/ تاريخ التصفح: 2019/02/27.

في الواقع، إذا كانت ثمة أسباب كثيرة تقف وراء الانقلاب العسكري الأخير، فإن أسباب فشله أكثر، ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي:

1- الانقسام الكبير في صفوف المؤسسة العسكرية التركية، بين من يقف مع الرئيس أردوغان ومن قام بالانقلاب ضده، فالذين قادوا الانقلاب هم قادة من الدرجة الثانية في صفوف القوات الجوية والبرية، في حين الذين واجهوا الانقلاب كانوا من الدرجة الأولى من القوات التابعة لرئاسة الأركان وقوات الأمن الداخلي والشرطة[1].

2- الإصلاحات العسكرية التي قام بها أردوغان خلال السنوات الأخيرة كانت سببا في إفشال الانقلاب، فمن خلال هذه الإصلاحات، نجح أردوغان في إبعاد الجيش من داخل المدن وتسليم مهمة الأمن فيها إلى قوات الشرطة والأمن اللذان أصبحا تابعان لوزارة الداخلية خلافا للمراحل السابقة عندما كانت هذه القوات تابعة لرئاسة الأركان أو وزارة الدفاع.

3- قادة الانقلاب لم يكن لهم برنامج سياسي محدد وعمق شعبي، وعليه عندما حدث الانقلاب لم نجد قوى سياسية أو أحزاب تنزل إلى الشارع وتعلن تأييدها للانقلاب، بل حتى الانقلابيين أنفسهم لم يفصحوا عن برنامجهم السياسي رغم مُضي ساعات على بدء الانقلاب، خلافا لأردوغان الذي استغل هذه النقطة في دعوة الجماهير للخروج إلى الشارع باسم الحفاظ على الديمقراطية، وهو ما أظهر الانقلابيين وكأنهم مجموعة من المغامرين دون غطاء سياسي أو شعبي، سرعان ما تمت محاصرتهم كما حدث في جسر البوسفور بإسطنبول[2].

4- إلى جانب تحرك حكومة حزب العدالة والتنمية ضد الانقلاب، وقفت الأحزاب التركية المعارضة سريعا ضد هذا الانقلاب وأعلنت رفضها له، وهو ما ساهم في وحدة الموقف الدولي الرافض للانقلاب، مما أدى إلى تحول سريع في المواقف الروسية والأمريكية والأوروبية المتحفظة إلى رفض مطلق للانقلاب وتأييداً للحكومة التركية. وقد انطلقت هذه المواقف من الحرص على الحفاظ على الديمقراطية، وعدم انجرار تركيا إلى حالة من الفوضى والانقسام والدم، خاصة وأن تركيا دولة أطلسية ومهمة لجميع هذه الأطراف.

---

[1] سعيد الحاج، **إنقلاب 15 تموز/يوليو ومستقبل تركيا**، مجلة ساسات عربية، العدد 21، جويلية 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر ص 94.

[2] نفس المرجع السابق، ص 98.

مـن هنـا دخلـت تركيـا عصـر جديـد فـي العلاقـات المدنيـة العسـكرية قـائم علـى خضـوع الجـيش للقيـادة السياسـية المدنيـة، بعـد أن حاولـت قيـادة العدالـة والتنميـة علـى مـر حكوماتهـا انتـزاع القضـايا الأمنية إلى مربع السياسة لإبعاد الجيش عن التدخل فيها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1-ابن منظور، معجم لسان العرب، العسكر، الإسكندرية: مصر، دار المعارف، 2010.

2-أحمد عدنان كاظم، اثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث، العراق، بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016.

3-بيتر وانياندي، الديمقراطية ودولة الحزب الواحد، الخبرة الإفريقية: الحكم والسياسة في إفريقيا القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة 2014 .

4-بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر 2012.

5-امباي لو، إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات افريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 1998 .

6-رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

7-رالف غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، تر: فخري صالح، عمان: الأردن: الدار الأهلية للنشر 1996.

8-زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، تر: عبد الرحمن عياش، بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

9-زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في افريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين، تر: نبيل الخشن الظعاين قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

10-الصادق عماري، المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر- القاهرة 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، (الجزائر، دار القصبة للنشر،2004).

صـاموبل هنتغتـون، النظـام السياسـي لمجتمعـات متغيـرة، تـر: سـمية عبـود، لبنـان: بيـروت، دار السـاقي 1993.

11- محمـد رضـا أحمـد الـديب، تـأثير العلاقـات المدنيـة العسـكرية علـى تجـارب التحـول الـديمقراطي فـي **دول** الربيع العربي في ضوء الخبرة الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2014.

12-محمـد رضـا أحمـد الـديب، تـأثير العلاقـات المدنيـة العسـكرية علـى تجـارب التحـول الـديمقراطي فـي دول الربيع العربي في ضوء الخبرة الدولية معهد البحوث والدراسات العربية، 2014.

13-محمـد عبـد القـادر، الربيـع العربـي : تركيـا فـي شـرق أوسـط جديـد، سلسـله قضـايا، القـاهرة، المركـز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية 2012.

14- محمـود أبـو العينـين، "إفريقيـا والتحـولات الراهنـة فـي النظـام الـدولي " فـي مصـر وإفريقيـا: الجـدور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1996.

15-نـاجي عبـد النـور، تجربـة التعدديـة الحزبيـة والتحـول الـديمقراطي، دراسـة تطبيقيـة فـي الجزائـر القاهرة: دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

هـاني سـليمان، العلاقـات المدنيـة – العسـكرية والتحـول الـديمقراطي فـي مصـر بعـد ثـورة 25 ينـاير، قطـر الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015.

المراجع باللغة الأجنبية

1-Birol a.Yetilade,"Turkeys Candidacy For European Membership", Middil East Journal, vol, 5, no, 1, winter 2002.

2-Benjamin stora, Messali Hadj : Pionnier du nationalisme Algérien, Paris, Éd. Hachette, 2004.

3-j-j. Lava nue, Algérie : *la démocratie interdite*, paris - harmattan, Ed, 1993.

4-J.J l'avenue, Algérie : la démocratie interdite, harmattan, paris-Ed, 1993.

5-Morris janowitz ," military institution and coercion in developing nations " ,Chicago :university Chicago press,1977 .

6-Rebecca L. Schiff,"civil–military reconsidered :A theory of oncordance", Armed forces and society , vol 22, No.1, fall 1995.

7-Samuel P. Huntington," the solider and the state ", Cambridge: the belknap of Harvard university press, 1975.

المجلات والدوريات

1-(الجيش الوطني الشعبي ليس له مرشح وإنه ليس ضد أي مترشح)، مجلة الجيش، (الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية)، ع.488، مارس 2004.

2-" الجيش الوطني الشعبي يعقد العزم أن تحيا الجزائر "، نشر في المشوار السياسي يوم 2011/10/31.

3-الطاهر سعيود، (أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر)، سياسيات عربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ع.24، (يناير 2017).

4- سعيد الحاج، إنقلاب 15 تموز/يوليو ومستقبل تركيا، مجلة ساسات عربية، العدد 21، جويلية 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

5-شادي عبد الوهاب منصور، (دراسات الاستخبارات: الحقل الجديد في الدراسات الأمنية الحديثة) أوراق أكاديمية، (أبو ظبي، الإمارات: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، ع.2، (25 فبراير 2018).

6-عبد الإله بلقزيز، (السياسة في ميزان العلاقة بين السياسة والسلطة)، في: مجموعة باحثين الجيش والسياسة في الوطن العربي (بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

7-عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيا، إشكاليات نظرية، مجلة سياسات عربية، (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات)، العدد: 22، (سبتمبر 2016).

8-عبدالمنعم المشاط ،"العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث"، مجلة السياسية الدولية مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة عدد 192،أبريل 1988.

9-محمد زاهد جول، "معادلات القلق بين الجيش والسياسه في تركيا"، مجلة الديمقراطية، العدد 52 أكتوبر 2013، القاهرة.
10-نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سوريا- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2010.

الرسائل والأطروحات الجامعية

1-ابتسام علي مصطفي، "التحول الديمقراطي في تركيا في الفتره مابين 1990-2004"، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، 2007.
2-ابتسام بدري، دور الأحزاب السياسية في توجيه المسار الديمقراطي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015-2016.
3-أسمهان تمغارت، إشكالية بناء الدولة في الجزائر1962-1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، 2001-2002، جامعة الجزائر 3.
4-حمدى عبدالرحمن حسن، "العسكريون والحكم فى أفريقيا : مع التطبيق على نيجريا (1966-1979)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985.
5-قدوش فاطمة الزهراء، الانتقال الديمقراطي في الجزائر وأثره على التنمية السياسية 1989-2004 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة.
6-عبد المومن سي حمدي، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التغيرات الجديدة أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
7-عبد الحق فكرون، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2013-2014.

8--لطيفة بن عاشور، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي الميدان، علوم سياسية الشعب، علوم سياسية: تنظيم سياسي وإداري، 2013-2014.

9-منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005.

10-محمد ضيف، *التحول السياسي في الجزائر دراسة لتجربة الانتقال من نظام الحزب الواحد للتبعية السياسية*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، 1999.

11-مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة 1989-1995 دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية في بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ – المحلة-، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدواية، 2012- 2013.

وثائق ومراسيم

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، دستور 1989،الجزائر، الصفحة الرسمية، 1989.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89-11 المؤرخ في 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الجريدة الرسمية، العدد 27، جويلية 1989.

3-الأمر رقم 11-01، المؤرخ بتاريخ: 23 فيفري 2011 المتعلق برفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية العدد:12، السنة: 48 الصادرة بتاريخ: 2011/02/23.

4-المرسوم الرئاسي 13-309، المؤرخ بتاريخ:8 سبتمبر 2013 المتعلق بإلغاء مصلحة قضائية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية للأمن، الجريد الرسمية ع.45 ، السنة:50، الصادرة بتاريخ: 18 سبتمبر 2013.

المراجع الإلكترونية:

1-عبد الله المصري، كيف نقلص دور الجيش في الحياة السياسية
https://almanassa.com/ar/story/4061
2-حمادة محمد عطية عبد الرحمن، المؤسسة العسكرية وفرص الانتقال الديمقراطي "الحالة المصرية"، المركز العربي الديمقراطي.
https://democraticac.de/?p=26206
3-تعريف كلمة جيش بمعجم لسان العرب
https://www.almaany.com/ar/dict/.
4- بعد فشل الإنقلاب العسكري في تركيا
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/133/
5-محمد فتح الله، خليط قبلي وعصابات وسلفيون.
https://www.aljazeera.net/news/politics
6-صالح والرقص على رؤوس الثعابين.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41026460 2017/12/03.
7-بن إعراب محمد، " التحول الديمقراطي في الجزائر 31 يناير2009 "، مجلة أحلى منتدى AhlaMontada:
Benouarzeg.forumperso.com/t70-topic
8-صابر بليدي، " انتفاضة أكتوبر 1988: ربيع الجزائر ودوامة الفوضى"
https://www.alarab.co.uk/
9-" أكتوبر 1988 ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية "، موسوعة الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/enogclopedia/events/15/5/2017.22:10
10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر لعام 1976:
https://www.el-mouradia-dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm

11-كمال القصير، الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار بالجزائر، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201591563822578637.html
12-سعيداني: المخابرات الجزائرية ليست مهمتها محاربة الفساد.
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/
13-عقوبات صارمة تنتظر ضباط الجيش الجزائري في حال خرقهم واجب التحفظ، العرب.
https://alarab.co.uk/

14-أرسلان شيخاوي، دور دائرة الأمن والإستعلام، مركز كارنيغي.
https://carnegieendowment.org/sada/56954
15-محمد محمود السيد، صراع الرئاسة والاستخبارات في الجزائر: إستدعاء لإرث الماضي أم ترتيبات لمستقبل الحكم.
https://www.ida2at.com/conflict-in-algeria-presidential-and-intelligence/.
16-سميرة بلعمري، بيان للرئاسة وآخر لوزارة الدفاع ينهيان التأويلات والاحتمالات.
https://www.echoroukonline.com/
17-مذكرة اعتقال دولية بحق شكيب خليل وزير الطاقة الجزائري السابق.
https://www.france24.com/ar/20130812-
18-سعيداني يتهم التوفيق بمحاولة منع بوتفليقة من الترشح، الخبر.
https://www.elkhabar.com/press/article/22688/
19-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989:
https://www./mouradia-dz/arabe/symbole/textes/contitution89.htm
20-حزب جبهة التحرير الوطني، موسوعة الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/eneylopedia/movementandparties.
21-أزمة الجزائر، العشرية السوداء 1991-2001 الحرب القدرة مع الجنرال، المنتدى: من قسم منتديات النهار الجديد
www.forum.ennaharonline.com/archive/index/php/t-22445.html
22-بن علي عبد الحافظ، " البذور الأولى للأزمة الدموية في الجزائر وقف المسار الإنتخابي بين مؤيديه ومعارضيه"
https://www.djazairess.com/echorouk/34439.
23-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1963:
https://www.el-mouradia-dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm
24-عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية.
https://www.djazairess.com/alseyassi/12007
25-يحيى أبو زكريا، " الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة "
www.nashiri.net :
26-العلاقات المدنية العسكرية:دورالمؤسسة العسكرية فى المرحلة الإنتقالية فى بوركينافاسو
https://democraticac.de/?p=26247#_ftn6

27- 60سنة بعد رحيله من إغتال عبان رمضان
https://www.maghrebvoices.com/a/algeria-revolution/410215.html
28-يزيد صايغ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية
https://carnegie-mec.org/2014/12/10/ar-pub-57466

29-الإنقلاب العسكري في مصر ضد مرسي
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/12/

30-الإصلاحات-المنشودة-تحديات-الاستقرار-في-دول-المغرب-العربي
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/93/

31-عبد الفتاح ماضي، الجيوش والتحول الديمقراطي
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/4/10/
32-الوقاية من العنف وبناء السلام.

https://www.unicef.org/arabic/lifeskills/lifeskills_25517.html

33-أميرة عبد الحليم، الحكم فى أفريقيا : من الأنقلابات العسكرية إلى التداول السلمى للسلطة.
http://digital.ahram.org.eg

34-Abelhamid Laarbi-chérif, conférence de presse, le Courrier, 12/05/2019.
https://www.alquds.co.uk
35-Elections législatives algériennes. 1991
https://dictionnaire,sensagent,leparisien.fr
36-Elections municipales algériennes de 1990.
https://www.wikiwand.com/fr/%c3%89lections-municipales- .